جامعة الأزهر

كلية الشريعة والقانون بدمنهور

قسم الفقه

الأحكام الشرعية في فقه السادة المالكية

في المعاملات والجنايات

الفرقة الثالثة بقسميها

الأستاذ الدكتور

رمضان السيد القطان

أستاذ ورئيس قسم الفقه بكلية الشريعة والقانون بدمنهور

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وبعـــــد:

فإن من رحمة الله – تبارك وتعالى – بعباده أن شرع لهم من الأحكام ما يُحقق مصالحهم، فالشريعة مصلحةٌ كلها، وعدلٌ كلها، ورحمةٌ كلها، وحِكمةٌ كلها، فكل مسألة خرجت عن المصلحة إلى المفسدة، وعن العدل إلى الجور، وعن الرحمة إلى القسوة، وعن الحكمة إلى العبث فليست من الشريعة في شيء، سواءٌ أكانت متعلقة بالعبادات أو المعاملات أو الحدود والجنايات أو الأقضية والشهادات أو غير ذلك، والواجب على المسلم أن يدور في فلك الشريعة الغراء؛ من أجل تحقيق مصلحة العباد في المعاش والمعاد.

والمعاملات في الشريعة الإسلامية تُمثل جانبًا مهمًا؛ لأنه إما أن يترتب عليها طيب المطعم والمشرب والملبس أو حرمته، فإذا تعامل المسلم مع أخيه كما أمره الله – تعالى – كان طيب المطعم

مستجاب الدعوة، وإلا كان مطعمه حرام ومشربه حرام وُغذي بالحرام، فأنى يستجاب لذلك، كما أخبرنا النبي – صلى الله عليه وسلم –.

وللأسف الشديد بعض الناس يُغريهم كثرة العائد من المعاملة التي يتعاملون بها فيعميهم ذلك عن البحث في حرمة هذه المعاملة أو حِلها، وقد يتحايل البعض ويغش ويخدع، ولا يفي بما وعد، معتبرًا ذلك مهارة أو حُسن إدارة.

من أجل ذلك فإن المعاملات في الشريعة الغراء لها ضوابطها وأحكامها التي لا تنعقد إلا بها؛ حتى لا يُترك الأمر لاجتهاد الأفراد وحتى تُضمن حقوق العباد فيما بينهم.

وبجانب المعاملات في الشريعة الإسلامية، هناك باب الحدود وحفظ الدماء والأعراض، وكلها من الضروريات الخمس التي راعتها الشريعة الغراء، فشرعت لها من الأحكام الفقهية ما يحفظها للإنسان والمجتمع، والضروريات الخمس هي:

١–حفظ الدين. ٢– حفظ النفس . ٣– حفظ المال.

٤–حفظ العقل. ٥– حفظ العرض.

فقد شرع الله – تعالى – لحفظ الدين حد الردة، ولحفظ العرض حد الزنا، ولحفظ المال حد السرقة، ولحفظ العقل حد الشرب، ولحفظ النفس شرع القصاص.

من هنا ندرك الحكمة الإلهية من تشريع الحدود فليس الأمر مجرد اعتداء على النفس الإنسانية كما يتصور بعض المستشرقين لكن الأمر في حقيقته صيانة وحفظًا للحرمات كما في قول الله تعالى : {وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَاأُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ}[1].

فالحدود كالسياج الذي يحيط بحديقة مليئة بالأزهار والورود؛ ليحفظها من تعدي الغير عليها، فالضروريات الخمس هي الأزهار والحدود هي الحافظة لها من التعدي.

من أجل هذا كانت الدراسة الموضوعية المقررة على طلاب وطالبات الفرقة الثالثة بقسميها تتناول جانبًا من المعاملات وجانبًا من الحدود في الشريعة الإسلامية؛ حتى يكون الطلاب على بصيرة بهذه الأبواب المهمة في الفقه الإسلامى؛ إذ لا غنى للإنسان عن المعاملة مع الغير، ولا غنى للإنسان عن حقه في حفظ نفسه وماله، ولا غنى للمجتمع عن حفظ الأمن والاستقرار بين أفراده.

---

(1) سورة البقرة: الآية رقم (١٧٩).

والدراسة تنقسم إلى قسمين:

أولًا: الدراسة الموضوعية.

وتشتمل على الأبواب الآتية:

١-باب: الشركة. ٢- باب: المزارعة.

٣-باب: الإقرار. ٤-باب: أحكام الدماء ويشمل: الجناية والقصاص.

٥-باب: البغى. ٦- باب: الحرابة.

ثانيًا: الدراسة النصية

وتتضمن الأبواب الآتية:

١-باب: الإجارة. ٢-باب: الحوالة.

٣-باب: الضمان. ٤-باب: أسباب الحجر.

وفي الختام: أسأل الله – تعالى – أن ينفع أبناءنا الطلاب بفقه الشريعة، وأن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم وفي ميزان حسناتي يوم ألقاه، إنه على ما يشاء قدير.

وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الأستاذ الدكتـــور

رمضان السيد القطان

أستاذ ورئيس قسم الفقه بكلية الشريعة

والقانون بدمنهور

المنهج في عرض مفردات المقرر:

١- عزو الآيات القرآنية إلى إلى مواضعها من كتاب الله تعالى.

٢- تعريف المصطلحات اللغوية والفقهية التي تحتاج إلى بيان وتوضيح وذلك من مصادرها المعتمدة.

٣- عرض الأحكام الفقهية في مذهب السادة المالكية بصورة سهلة وميسورة، مقللًا من ذكر النصوص الفقهية؛ حتى يعين ذلك الطلاب على استيعاب الأحكام؛ لأن النص في الأصل مجاله الدراسة النصية.

٤- عرض الأحكام الفقهية في فقه السادة المالكية – فقط – دون ذكر المذاهب الأخرى؛ حفاظًا على أصالة المذهب وأصالة التأليف فيه.

٥- قمت بعرض ما يتعلق بالمقرر من ناحية التعريف به وتوصيفه، وذكر الأهداف العامة المتعلقة به.

٦- قمت بذكر أسئلة تدريبية عقب كل باب وذلك من باب تدريب الطلاب على ذلك.

٧- ذكرت الصور والمسائل المعاصرة التي تتعلق بأبواب المقرر وذلك في آخر كل باب؛ لبيان علاقة هذه الصور المعاصرة بالمسائل القديمة، وكيفية تخريجها عليها إتمامًا للفائدة وجمعًا بين القديم والمعاصر.

٨- ذكرت الخلاف داخل المذهب في بعض المسائل التي تحتاج لذلك، دون بقية المسائل؛ إما لأنه ليس فيها خلاف، أو أن المشهور فى المذهب هو الذى ذكرته.

الأهداف العامة للمقرر:

١-إلمام الطالب بالأحكام المتعلقة بالمعاملات عمومًا.

٢- تعريف الطالب بالأحكام الخاصة بالشركات.

٣-إدراك الطالب للأسلوب الأمثل للمشاركات في الفقه الإسلامي.

٤-إلمام الطالب بأنواع الشركات المعاصرة.

٥-إلمام الطالب بالأحكام المتعلقة بالمزارعة.

٦-إلمام الطالب بالأحكام المتعلقة بالإقرار.

٧-تعريف الطاب بأنواع الجنايات على النفس وما دونها.

٨-إلمام الطالب بالأحكام المتعلقة بالبغاة وأحوالهم.

٩-تعريف الطالب بالأحكام المتعلقة بالحرابة والمحاربين.

توصيف المقرر:

١-المؤسسة التعليمية: **جامعة الأزهر.**

٢-الكلية: **كلية الشريعة والقانون بدمنهور، قسم الفقه.**

التعريف بالمقرر:

١-اسم المقرر: **الأحكام الشرعية في فقه السادة المالكية في المعاملات والجنايات.**

٢-رمز المقرر: **٣٠٢ فقه مالكي.**

٣-الساعات المعتمدة: **(٥)**

٤-المستوى الذي يدرس فيه المقرر: **الفرقة الثالثة بقسميها.**

٥-اسم مؤلف المقرر: **أ.د رمضان السيد القطان.**

أولاً: الدراسة الموضوعية:

وتشتمل على الأبواب الآتية:

١- **باب:** الشركة.

٢- **باب:** المزارعة.

٣- **باب:** الإقرار.

٤- **باب:** أحكام الدماء ويشمل: الجناية والقصاص.

٥- **باب:** البغى.

٦- **باب:** الحرابة.

بـــاب: الشركـــــة

باب : في بيان الشركة وأحكامها وأقسامها

قال الشيخ خليل – رحمه الله –: "... الشَّرِكَةُ: إذْنٌ فِي التَّصَرُّفِ لَهُمَا مَعَ أَنْفُسِهِمَا...[1] ".

الشركة لغة:

تقول: شرِكَة بكسر فسكون، كنِعْمة أو بفتح فكسر، ككلمة ويجوز مع الفتح أيضًا سكون الراء، تقول: شَرِكَ الرَّجُل الرَّجُلَ في البيع والميراث يَشْرَكُهُ شِرْكًا وَشَرِكَةً: إذا خلط نَصِيبَهُ بِنَصِيبِهِ، فَالشَّرِكَةُ إِذَنْ: خَلْطُ النصيبين واختلاطهما، والعقد الذي يتم بسببه خلط المالين حقيقة أو حكمًا؛ لصحة تصرف كل خليط في مال صاحبه يسمى شركة، من باب إطلاق المسبب وإرادة السبب[2].

---

(1) يراجع: مختصر العلامة خليل بن إسحاق بن موسى الجندي (المتوفى: ٧٧٦هـ) ١/ ١٧٨، دار الحديث، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م ، شرح الخرشي على مختصر خليل للشيخ محمد بن عبد الله الخرشي (المتوفى: ١١٠١هـ)، ٦/ ٣٨ دار الفكر، بيروت، بدون طبعة ، منح الجليل شرح مختصر خليل، المؤلف: محمد ابن أحمد بن محمد عليش المالكي (المتوفى: ١٢٩٩هـ)، ٦/ ٢٤٨، دار الفكر بيروت، بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤٠٩هـ١٩٨٩م.

(2) المصباح المنير: ١٦٢، مادة: " ش ر ك".

والأصل فيها الاختلاط[١].

ويُفهم من التعريف اللغوي: أن لفظ الشركة يجوز فيه الأمرين الأول: أن تفتح الشين وتكسر الراء، والثاني: أن تكسر الشين وتسكن الراء، ولغة كسر الشين مع سكون الراء هي الأفصح.

تعريف الشركة اصطلاحًا:

التعريف الأول: عقد مالكي مالين فأكثر على التجر فيهما معًا أو على عمل[٢].

التعريف الثاني: إذن في التصرف لهما مع أنفسهما[٣].

ويفهم من ذلك: أن الأصل في الشركة أن كل واحد من الشريكين يأذن لصاحبه بأن يتصرف في المال لنفسه ولشريكه ولو كان كل واحد منهما منعزل في مكان عن الآخر.

فالشركة من حيث كونها إذن في التصرف يدخل فيها: الوكالة، والقراض على اعتبار أن الوكالة إذن من الموكل للوكيل في

---

(١) الشرح الصغير: ٤٥٥/٣، حاشية الدسوقى: ٣/ ٣٤٨.

(٢) الشرح الصغير: ٤٥٥/٣ وما بعدها.

(٣) حاشية الدسوقي: ٣٤٨/٣.

التصرف أيًّا كانت صورته عامًّا أو خاصًّا، وكذلك القراض إذن في التصرف في المال.

ولكن من حيث كونها تصرف من الشريك في مال الشركة لنفسه ولشريكه وأن الربح والخسارة بينهما يخرج: الوكالة والقراض؛ لأن الوكيل لا علاقة له بالربح والخسارة، وكذلك في القراض، فهما دخلا فيها من ناحية، وخرجا من ناحية أخرى.

كذا يفهم من تعريف الشركة: أنها تصح من اثنين فأكثر، فلا يفهم من لفظ مالكي أن الشركة لا تصح إلا بين اثنين فقط.

ولمَّا كانت الشركة يدخل فيها ضمان كل شريك للآخر، كان من المناسب أن تأتي الشركة بعد باب الضمان، وهذا من نور الله تعالى للسادة للفقهاء؛ حتى يكون هناك ترابط بين أبواب الفقه.

أقسام الشركة:

تنقسم الشركة على سبيل الإجمال إلى نوعين:

١-شركة الأموال. ٢-شركة الأبدان.

وتنقسم على سبيل التفصيل إلى خمسة أنواع:

١-شركة المفاوضة. ٢-شركة العنان.

٣-شركة الجبر. ٤-شركة الذمم.

٥-شركة المضاربة.

وهذه الأنواع الخمسة تندرج تحت شركة الأموال. أما شركة العمل، فإنها تندرج تحت شركة الأبدان.

وبناءً على ذلك: فالشركة تنقسم إجمالًا وتفصيلًا، وسيأتي تفصيل هذه الأقسام بعد ذلك بالتفصيل المناسب.

أركان الشركة:

قال الشيخ خليل – رحمه الله: "وإنما تصح من أهل التوكيل والتوكل...[1] ".

وأركانها ثلاثة:

١- العاقدان. ٢- المعقود عليه، وهو المال.

٣-الصيغة.

الصيغة التي تنعقد بها الشركة:

تنعقد الشركة بأي صيغة، أو بأي لفظ، فلا يُشترط لها صيغة معينة، بل المدار في ذلك على ما يحصل به الإذن والرضا من الجانبين على الدخول في شركة بينهما أو بينهم.

---

(1) يراجع: مختصر العلامة خليل: ١/ ١٧٨، شرح مختصر خليل للخرشي: ٦/ ٣٨ منح الجليل شرح مختصر خليل: ٦/ ٢٤٨.

بم تلزم الشركة:

قال الشيخ خليل – رحمه الله تعالى: "لزمت بما يدل عرفًا: كاشتركنا بذهبين أو ورقين اتفق صرفهما وبهما منهما وَبِعَيْنٍ: وَبِعَرْضٍ وَبِعَرْضَيْنِ مُطْلَقًا وَكُلٌّ بِالْقِيمَةِ يَوْمَ أحضر لافات إن صحت إن خلطا ولو حكمًا وَإِلَّا فَالتَّالِفُ مِنْ رَبِّهِ وَمَا اُبْتِيعَ بِغَيْرِهِ فبينهما وعلى المتلف نصف الثمن وَهَلْ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ بِالتَّلَفِ فَلَهُ وَعَلَيْهِ؟ أو مطلقًا إلا أن يدعي الأخذ له؟ تردد، وَلَوْ غَابَ نَقْدُ أَحَدِهِمَا أَنْ لَمْ يَبْعُدْ ولم يتجر لحضوره لا بذهب وبورق وبطعامين...[1] ".

واللزوم معناه: انعقادها وعدم الرجوع فيها، وإلا عُوِّض أحد الشركين عند الرجوع وبعد اللزوم؛ لأنه كما قلت سابقًا أن الشركة فيها الضمان، فقد يترتب على رجوع أحد الشريكين ضرر يلحق بالشريك الآخر.

---

(1) يراجع: مختصر خليل: ١/ ١٧٨، شرح مختصر خليل للخرشي: ٦/ ٤٢.

وقد اختلف فقهاء المذهب في لزوم الشركة على قولين:

القول الأول: لابن القاسم وابن يونس، والقاضي عياض، ويرى أصحاب هذا الرأي: أن الشركة تلزم بكل ما يدل عليها لفظًا، ولا يشترط في لزومها خلط المالين كقوله: شاركني، فيرضى الآخر إما بسكوت، أو إشارة، أو كتابة.

القول الثاني: للإمام سحنون، ويرى: أن الشركة لا تلزم إلا بخلط المالين، سواءٌ انضم لذلك صيغة أم لا.

شروط صحة الشركة:

اشترط فقهاء المالكية لصحة الشركة شروطًا يجب أن تتوافر مع أركانها؛ حتى تنعقد صحيحة، فإن توافرت الأركان دون شروطها أو فُقِد شرطٌ من الشروط كانت فاسدة.

وشرط الصحة هو الأساس للدخول إلى المعاملة، لذا كانت الطهارة واستقبال القبلة وستر العورة وغيرها من شروط صحة الصلاة لأن الصلاة بدون توافر هذه الشروط لا تصح ولا يجوز لمريد الصلاة أن يدخل في الصلاة بدونها، وبيانها كالآتي.

الشرط الأول: أن تقع ممن يكون أهلًا للتصرف.

ويقصد بهذا الشرط: أن الشركة لكي تصح لابد أن يكون الشريكان أهلًا للتصرف، أي: يصح منهم ويلزموا به، ولا يكون هناك مانع يمنعهم من التصرف والدخول لمثل هذه المعاملة.

وأهل التصرف هو: الحر، البالغ، الرشيد، الذي يصح منه التوكيل والتوكل.

والمراد بالحر: الحقيقي أو الحكمي، والحكمي، كالعبد المأذون له في التجارة.

ويخرج بهذا الشرط: العبد غير المأذون له في التجارة فلا تصح منه الشركة؛ لأن ضمانه يكون على سيده فيلحق به الضرر فلابد من إذن سيده في ذلك لكى يضمنه، فإذا عامل الحر العبد وهو يعلم بذلك فخسر العبد المال رجع العبد على الحر بهذا المال إذا استقل الحر بالمعاملة، وإلا بأن اشتركا في العمل فلا رجوع للعبد على الحر بشيء، وإذا غرر العبد بالحر ضمن من رقبته، كذا يخرج الصبى فلا تصح منه الشركة؛ لصغره وعدم رجحان عقله، ولأنه ليس أهلًا للتصرف، فهو داخل تحت ولاية وليه، أو وصيه، أو قيمة.

كذا يخرج السفيه المحجور عليه، فلا تصح منه الشركة؛ لأن السفيه غير رشيد فى تصرفاته فلا يحسن التصرف، ولا يعيه وله من يقوم بشؤونه.

الشرط الثاني: اتحاد المال وزنًا وصرفًا وجودة ورداءة.

ومعنى هذا الشرط: أن الشركة لا تصح إلا اذا اتحد المال الذي أخرجه كل شريك في هذه الأمور الثلاثة وهي: الوزن والصرف والجودة والرداءة.

كذهبين أخرجهما كل منهما أو ورقين كذلك، فإذا اختلف المال في واحد من هذه الأمور الثلاثة لا تصح الشركة.

والعلة من اشتراط الاتحاد في هذه الأمور الثلاثة وعدم الاختلاف:

أن عدم اتحاد الصرف يترتب عليه التفاوت في المالية فسوف يزيد مال أحد الشريكين على الآخر.

وعدم اتحاد الوزن يترتب عليه بيع نقد بنقد متفاضلًا وعدم اتحاد الجودة والرداءة يترتب عليه التفاوت أيضًا إن دخلا على الوزن لا القيمة.

صور تصح فيها الشركة:

الصورة الأولى: تصح الشركة إذا أخرج كل من الشريكين مالًا مختلفًا جنسًا وكان ذلك منهما بمعنى أنه إذا أخرج أحد الشريكين دنانير ودراهم كعشرة دنانير وعشرة دراهم وأخرج الآخر مثله صحت الشركة، فاتحاد المال ليس شرطًا في الصحة، ولكن الشرط اتحاد الوزن والصرف، والجودة والرداءة.

الصورة الثانية: تصح الشركة أيضا إذا اختلف النوع من الجانبين ، فإذا أخرج أحدهما عين وأخرج الأخر عرضا فتصح الشركة.

الصورة الثالثة: تصح الشركة أيضًا إذا وقعت على عرضين من الشريكين بأن أخرج أحدهما عرضًا وأخرج الأخر مثله فتجوز وتصح، بصرف النظر اختلفا أو اتفقا، فهذا أمر لا اعتبار له، كعبد وحمار، أو ثوب.

وفي الصورة الثانية والثالثة عند تقدير القيمة لمعرفة ربح كل منهما ورأس ماله فإن القيمة تعتبر يوم العقد لا وقت البيع، فإذا كانت قيمة العرض تساوي قيمة العين فالشركة بينهما على النصف، وإن زادت قيمته على العين كأن يساوي ثلثي العين فالشركة بالثلثين

لصاحب العرض والثلث لصاحب العين، وكذلك إذا أخرج كل منهما عرضين، فإذا كان العرضين متساويان في القيمة فالشركة على النصف، وإن اختلفت قيمة العرضين فيحسب كل.

هذا في حال إذا صحت الشركة بشروطها المتقدمة.

أما إذا فسدت الشركة لأي سبب من الأسباب، فإن المعتبر لمعرفة رأس مال كل منهما يكون يوم البيع لا يوم العقد، وكذلك معرفة الربح والخسارة.

ففي صورة العرضين من كل منهما لا تقويم، ورأس مال كل ما بيع به عرضه إن بيع وعرف الثمن؛ لأن العرض في الشركة الفاسدة لم يزل على ملك ربه، فإن بيع ولم يعرف ثمن كل، اعتبر قيمة كل منهما وقت البيع.

وفي صورة عين من جانب وعرض من جانب في الفاسدة فيقال: إذا فسدت الشركة فإن كان ذلك قبل التصرف في العين والعرض أخذ كل منهما ما أخرجه، فيأخذ هذا عينه وهذا عرضه، وإن حدث تصرف فيهما، فإن علم ما لكل منهما أخذه، أما إذا جهل ما لكل منهما، نظرنا لقيمة العرض يوم البيع، وأخذ من هذا العرض

لصاحب العرض بقدرها، ولمثل الدراهم يوم البيع، وأخذ له بقدرها وكذلك يعرف الربح والخسارة.

صور لا تصح فيها الشركة:

الصورة الأولى: لا تصح الشركة إذا اختلف المخرج منهما بأن أخرج أحدهما ذهبًا وأخرج الآخر فضه؛ وذلك لاجتماع الشركة والتصرف معًا، فالشركة من جهة بيع كل منهما بعض مال الآخر بصرف النظر عن كون أحد المالين ذهبًا والآخر فضه، والصرف من جهة بيع أحدهما بمال الآخر منظور فيه؛ لخصوص كون أحد المالين ذهبًا والآخر فضه فآل الأمر إلى أن بيع الذهب بالفضة هو الشركة والصرف.

وفي تلك الحالة إذا وقع عمل بينهما كان لكل منهما رأس ماله الذي أخرجه وبعض الربح بحيث يكون لكل عشرة دنانير دينارًا ربحًا، ولكل عشرة دراهم درهمًا ربحًا.

الصورة الثانية: لا تصح الشركة إذا وقعت على طعامين من كل منهما بصرف النظر اختلف الطعامين جنسًا وصفة أو اتفقا جنسًا وصفة ، والعلة في فساد هذه الصورة : أن فيها بيع للطعام قبل قبضه، لأن كل واحد منهما باع نصف طعام الآخر ولم يحصل

قبض وذلك لبقاء يد كل واحد منهما على ما باع ، فصار كل واحد منهما شريكًا فيما قبضه من صاحبه وفيما دفعه له فيد كلٍّ منهما جائلة في مال الآخر.

وهذا خلافًا لما قاله الإمام ابن القاسم: الذي أجاز الشركة إذا وقعت على طعامين، بشرط أن يتفقا جنسًا وصفة.

ضمان المُتلف من مال الشركة:

إذا تلف بعض مال الشركة أو أحد مال الشريكين ففي هذه الصورة يجب التفرقة بين حالتين:

الحالة الأولى: إذا كان التلف قبل الخلط:

أي: قبل خلط المالين حقيقة أو حكمًا، ففي تلك الحالة يكون التالف على ربه دون صاحبه، هذا إذا كان مال الشركة مثليًّا.

والخلط الحكمي صورته: أن يكون مال كل منهما في صرة على حدة وجعلا معًا في حوز واحد كصندوق أو خزانة وكانت تحت أحدهما أو أجنبي.

الحالة الثانية: إذا كان التلف بعد الخلط:

إذا حدث التلف لأحد المالين بعد خلطهما ببعضها ولو حكمًا فالضمان بينهما معًا ولا يختص برب المال ويكون ما اشترى بعد ذلك بالمال السالم بينهما على ما دخلا عليه قبل التلف مناصفة أو غيرها ويتحمل رب المال التالف ثمن حصته، أي: ما يخصه من مال الشركة نصفًا أو أقل أو أكثر من ذلك، هذا إذا كان الشراء من رب المال السالم قبل العلم بتلف مال صاحبه، أما إذا اشترى رب المال السالم بماله شيئًا وكان بعد علمه بتلف مال صاحبه فالربح والخسارة له وعليه وحده دون الآخر، إلا أن يختار من تلف ماله الدخول معه فله ذلك.

ولا يضر في الشركة انفراد كل منهما بشيء من مال الشركة يتجر فيه لنفسه دون الآخر سواءٌ كان الاتجار في نفس بلد الشركة أو في مكان آخر، بشرط أن يكون الربح بينهما بنسبة ما دخلا عليه[1].

---

(1) خلافًا لأبي حنيفة والشافعي، حيث قالا: بفساد الشركة مطلقًا إذا انفرد كل منهما بشيءٍ من مال الشركة يتجر فيه لنفسه، سواءٌ تساويا في عمل الشركة أم لا.

شركة المفاوضة:

قال الشيخ خليل – رحمه الله-: ".. ولو اتفقا ثُمَّ إنْ أَطْلَقَا التَّصَرُّفَ وَإِنْ بِنَوْعٍ فَمُفَاوَضَةٌ...[1] ".

تعريف شركة المفاوضة:

هي التي يطلِق فيها كل شريك يد شريكه في التصرف في مال الشركة، دون توقف على إذن منه، فكأن كل شريك يفوض شريكه في التصرف دون الرجوع إليه.

أنواع شركة المفاوضة:

تنقسم شركة المفاوضة إلى نوعين:

النوع الأول: مفاوضة عامة في كل ما يتعلق بمال الشركة.

النوع الثاني: مفاوضة خاصة في جزء معين من مال الشركة.

---

(1) يراجع: مختصر خليل: ١/ ١٧٨، شرح مختصر خليل للخرشي: ٦/ ٤٢.

وإطلاق اليد بالتصرف ينبغي أن يكون إما بالنص عليه صراحة منهما، وإما بقرينة تفيد هذا الإطلاق في التصرف، فمجرد قول أحدهما للآخر شاركني فقط أو اشتركنا لا يفيد التفويض والإطلاق في التصرف.

ما يجوز لكل شريك من التصرفات في مال الشركة:

قال الشيخ خليل – رحمه الله تعالى: "ولا يفسدها: انفراد أحدهما بشيء وله أن يتبرع إن استأنف بِهِ أَوْ خَفَّ كَإِعَارَةِ آلَةٍ وَدَفْعِ كَسْرَةٍ وَيُبْضِعَ وَيُقَارِضَ وَيُودِعَ لِعُذْرٍ وَإِلَّا ضَمِنَ. وَيُشَارِكَ في معين ويقيل ويولى ويقبل المغيب وإن أبى الآخر ويقر بدين لمن لا يَتَّهِمُ عَلَيْهِ وَيَبِيعَ بِالدَّيْنِ لَا الشِّرَاءِ بِهِ كَكِتَابَةٍ وَعِتْقٍ عَلَى مَالٍ وَإِذْنٍ لِعَبْدٍ فِي تجارة أو مفاوضة وَاسْتَبَدَّ آخِذُ قِرَاضٍ وَمُسْتَعِيرُ دَابَّةٍ بِلَا إذْنٍ وَإِنْ لِلشَّرِكَةِ وَمُتَّجِرٌ بِوَدِيعَةٍ بِالرِّبْحِ وَالْخُسْرِ إلَّا أن يعلم شريكه بتعديه في الوديعة وكل وكيل فَيَرُدَّ عَلَى حَاضِرٍ لَمْ يَتَوَلَّ كَالْغَائِبِ إنْ بعدت غيبته وإلا انتظر والربح والخسر...[1] ".

([1]) يراجع: مختصر خليل: ١/ ١٧٨، حاشية الدسوقي: ٣/ ٣٥٤ ، شرح مختصر خليل للخرشي: ٦/ ٤٢، التاج والإكليل لمختصر خليل، تأليف: محمد بن يوسف ابن أبي القاسم العبدري (المتوفى: ٨٩٧هـ)، ٧/ ٨٢، الناشر: دار الكتب العلمية ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٤م.

وهذه التصرفات لا تتوقف على إذن الشريك الآخر طالما أنها شركة وفي نفس الوقت يلتزم بها الشريك الآخر بضوابطها الفقهية.

١- **التبرع:** يجوز للشريك في شركة المفاوضة أن يتبرع بجزءٍ من مال الشركة كهبة وغيرها إذا كان الغرض من ذلك تأليف قلوب الناس ليُقبلوا على تجارتهم فيشتروها، أو كان الجزء المتبرع به خفيفًا لا يؤثر بالسلب في مال الشركة كإعارة آلة كحبل أو دلو أو إناء أو دفع كسرة خبز.

٢- **الإبضاع:** يجوز للشريك في شركة المفاوضة أن يعطي إنسانًا مالًا ليشتري له بضاعة تتعلق بالشركة.

٣- **القراض:** كذا يجوز للشريك في شركة المفاوضة أن يعطي مالًا لغيره قراضًا، حيث اتسع مال الشركة لذلك وإلا فلا.

٤- **الإيداع:** يجوز للشريك أن يودع جزءاً من مال الشركة عند إنسان آخر، حيث كان هناك عذر يقتضي الإيداع وإلا بأن لم يكن هناك عذر فضاع المال المودع ضمن الشريك ذلك.

٥- **المشاركة:** يجوز للشريك أن يشارك أجنبيًّا في شيء معين طالما كان ذلك بعيدًا عن مال الشركة، بحيث لا تجول يد الأجنبي في مال الشركة.

٦- **قبول المعيب:** يجوز للشريك أن يقبل سلعة بِيعت ثم رُدت بعد ذلك لعيب بها، ولكن إذا كان الشريك الثاني حاضرًا فيعرض عليه أو غاب غيبة قريبة لعل عنده حجة في هذه المسالة فيستحب مشورته أو انتظاره إن كان غائبًا هذه الغيبة القريبة.

٧- **الإقرار بالدين:** يجوز للشريك في المفاوضه أن يقر بدين على الشركة، بشرط أن يكون المقر له بالدين لا يتهم على الشريك، فإذا أقر الشريك بدين لابنه أو زوجته أو صديق ملاطف له، فلا يقبل هذا الإقرار ولا يلزم به صاحبه ويكون في ذمة المقر به فقط فيؤخذ من حصته وأرباحه، ويكون الإقرار بالدين ليلزم به صاحبه حال وجود الشركة أو كان قبل موت شريكه، أما إذا كان الإقرار بالدين بعد فض الشركة أو بعد موت شريكه، فلا يقبل هذا الإقرار أو يلزم به قائله دون الشريك الآخر، ولأنه يكون شاهدًا في غير نصيبه.

٨- **البيع بالدين:** كذا يجوز للشريك في المفاوضة أن يبيع سلعة بأجل معلوم، وإذا حدث ذلك وفلس المشتري ولم يستطع السداد فيكون ذلك بينهما ولا يتحمله البائع وحده؛ لأنه فعل ابتداءً ما يجوز له فعله في شركة المفاوضة.

ما لا يجوز من التصرفات في المفاوضة:

- **الشراء بالدين:** لا يجوز لأحد الشريكين أن يشتري بالدين ويلزم به صاحبه، وهذا على خلاف البيع بالدين المتقدم حيث كان الشراء بغير إذن شريكه.

وحاصل هذه المسألة: أن أحد الشريكين في شركة المفاوضه إذا اشترى بالدين، إما أن يكون الشراء بغير إذن شريكه أولا وفي ذلك إما أن تكون السلعة معينة أولا.

فإن كان الشراء بغير إذن شريكه فهذا ممنوع ويكون ربحها وخسارتها على الشريك المشتري وحده، هذا إذا كان الأجل بعيدًا ولكن إذا كان الأجل قريبًا كيومين فيجوز، وإن كان الشراء بإذن شريكه جاز ذلك إن كانت السلعة معينة، وإلا بأن كانت السلعة غير معينة فلا تجوز.

أما ابن الحاجب وابن شاس: فأجازا لأحد الشريكين في المفاوضة أن يشتري بالدين؛ إذ إن هذا الأمر لابد منه في الشركة، وعلى ذلك: فلا فرق بين البيع بالدين والشراء به في شركة المفاوضة وليس هذا من قبل شركة الذمم الممنوعة عند الإمام مالك وأصحابه لأن أصلها عند الإمام مالك: أن يتفق اثنان على أن كل من اشترى

منهما سلعة بدين يكون الآخر شريكًا له فيها، وإنما فسدت؛ لأنها من باب تحمل عني وأتحمل عنك وهو ضمان بِجُعل، وكذا: أسلفني وأسلفك وهو سلف جر نفعًا.

ما يجوز فيه الاستقلال لأحد الشريكين عن الآخر:

يجوز الاستقلال عن الآخر في حالتين:

الحالة الأولى: يجوز لأحد الشريكين أن يستفيد أو يستقل بمال أخذه على سبيل القراض من إنسان ليتجر له فيه فيستقل بالربح الذي يعطيه له رب المال وكان ذلك بإذن شريكه؛ لأن مال القراض خارج عن الشركة، كذا يجوز أن يعمل بدون إذن شريكه، إذا كان العمل لا يشغله عن العمل في الشركة.

الحالة الثانية: يجوز لأحد الشريكين أن يستقل بالاتجار في وديعة أودعها إنسان عنده بالربح والخسارة دون شريكه، إلا إذا علم شريكه بالتعدي على الوديعة ورضي بذلك فالربح بينهما والخسارة كذلك، وليس بشرط أن يعمل الشريك مع شريكه، ولكن مجرد الرضا بعد العلم يُنزل منزلة العمل.

العمل بينهما على التساوي:

والأصل في العمل أن يكون بينهما على قدر المالين وكذلك الربح والخسارة، فيعمل هذا في الشركة مثل صاحبه وكذلك الربح والخسارة بدون زيادة أو نقصان، فإذا حدث تفاوت في هذه الأمور عند العقد فسدت الشركة ويفسخ العقد إن اطلع على ذلك قبل العمل فإن اطلع عليه بعد العمل فُضَّ الربح على قدر المالين.

ويرجع كل منهما في هذه الحالة على صاحبه بما يثبت له عنده من أجر عمل أو ربح.

ما يجوز لأحد الشريكين تجاه الآخر:

١- **التبرع:** يجوز لأحد الشريكين أن يتبرع لشريكه بجزءٍ من الربح أو العمل بعد انعقاد الشركة صحيحة، فإذا عقد على أن لصاحب ثلث المال ثلث الربح وثلث العمل فالعقد صحيح فإذا عمل النصف أو أخذ من الربح أقل من ذلك فهذا جائز؛ لأن أصل العقد صحيح وهذا من باب المعروف والصلة.

٢- **الهبة:** يجوز لأحد الشريكين أن يهب شريكه أو يسلفه من ماله إذا وقع العقد صحيحًا في البداية.

أحكام التنازع بين الشريكين:

قال الشيخ خليل- حمه الله تعالى-: " والربح والخسر بقدر المالين وَتَفْسُدُ بِشَرْطِ التَّفَاوُتِ وَلِكُلٍّ أَجْرُ عَمَلِهِ لِلْآخَرِ وله التبرع والسلف والهبة بعد العقد والقول لمدعي التلف والخسر ولآخذ لائق له ولمدعي النصف وحمل عليه في تنازعهما وَلِلِاشْتِرَاكِ فِيمَا بِيَدِ أَحَدِهِمَا إلَّا لِبَيِّنَةٍ عَلَى: كإرثه وإن قالت: لا نعلم تقدمه لَهَا إنْ شَهِدَ بِالْمُفَاوَضَةِ وَلَوْ لَمْ يَشْهَدْ بالإقرار بها على الأصح وَلِمُقِيمٍ بَيِّنَةٌ بِأَخْذِ مِائَةٍ أَنَّهَا بَاقِيَةٌ إنْ أَشْهَدَ بِهَا عِنْدَ الْأَخْذِ أَوْ قَصُرَتْ الْمُدَّةُ: كَدَفْعِ صَدَاقٍ عَنْهُ فِي أَنَّهُ مِنْ الْمُفَاوَضَةِ إلا أن يطول كسنة وإلا ببينة على: كإرثه وإن قالت: لا نعلم وَإِنْ أَقَرَّ وَاحِدٌ بَعْدَ تَفَرُّقٍ أَوْ مَوْتٍ...[1].

([1]) يراجع: مختصر خليل: ١/ ١٧٨، حاشية الدسوقي: ٣/ ٣٥٢، منح الجليل شرح مختصر خليل: ٦/ ٢٧٦، حاشية الصاوي على الشرح الصغير، تأليف: أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي (المتوفى: ١٢٤١هـ)، ٢/ ٤٦٥، دار المعارف بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

إذا تنازع الشريكان في أمر من الأمور التي تخص الشركة فلمن يكون القول.

١- إذا ادعى أحد الشريكين تلف المال أو خسارته فالقول قوله؛ لأنه أمين على المال، وإذا اتهمه الشريك الآخر في ذلك حلف مدعي التلف والخسارة إذا لم يظهر كذبه، وإلا بأن ظهر كذبه غرم ما تلف من المال أو خسر، ويظهر الكذب بالبينة أو القرينة.

والتلف: ما حدث نتيجة أمر سماوي لا دخل للشريك فيه أو نتيجة سرقة منه.

والخسر: ما حدث نتيجة تفريط.

٢- إذا اشترى أحد الشريكين شيئًا لنفسه وعياله وادعى عليه الشريك الآخر بأنه اشترى ذلك للشركة وليس لنفسه، فالقول لمن ادعى أنه اشتراه لنفسه إذا كان الشيء المشترى لائق به، أى: هو من أهله، فإذا كان المشترى يفوق حالته ولا يناسبه، فالقول لمن ادعى أنه للشركة، كأن يدعي أنه اشترى عقارًا وهذا لا يناسبه، بل يناسب الشركة، فلا يصدق في دعواه.

٣- إذا ادعى أحد الشريكين أنهما دخلا على أن الربح مناصفة بينهما وأنكر الآخر ذلك، فالقول لمدعي النصف عند تنازعهما فيه وفي غيره؛ لأنه الأصل إن حلفا وكذا إن نكلا، ويقضى للحالف على الناكل وهذا القول للإمام أشهب، وقال ابن القاسم:

إذا ادعى أحدهما النصف والآخر الثلثين: أعطى مدعي النصف الثلث، ومدعي الثلثين النصف، ويقسم السدس الباقي بينهما.

٤- إذا ادعى أحد الشريكين بعد انعقاد الشركة على شيءٍ رآه بيد صاحبه فقال: إن هذا الشيء للشركة وادعى الآخر أن هذا الشيء يخصه وليس للشركة، فالقول قول من ادعى أنه للشركة، إذا شهدت بينة بتصرفهما معًا في هذا الشيء، إلا إذا شهدت بنية أخرى لمن ادعى أنه خاص به أنه ورثه أو وهب له، فالقول قوله ولا يكون للشركة؛ لأن الأصل عدم خروج الأملاك عن يد أربابها، ويستوي في ذلك قول البينة أن هذا الشيء متأخر عن الشركة أو قالت لا علم لنا، أما لو قالت نعلم تقدمه على الشركة فيكون هذا الشيء للشركة.

ما يتسامح فيه لكل شريك في الشركة:

١- إذا أنفق كل منهما على نفسه مالًا أو كسى كل منهما نفسه من مال الشركة، فإن ذلك يلغى ويتسامح فيه، فلا يدخل ذلك في الحساب، وإن كان كل منهما في بلد غير الآخر، ولو اختلف بشرط أن يكون ما اشتراه كل منهما متقاربًا في النفقة، وأن يتساويا في المال الذي هو رأس مال الشركة، فإن لم يتساويا في رأس المال، فكل واحد يكون على قدر ماله.

٢- كذا يُتسامح وتلغى النفقة التي أنفقها كل منهما على عياله وكذا الكسوة، إذا تقاربا عيالًا ونفقة، وإلا يتقاربا لا عيالًا ولا نفقة حسب ما أنفقه كل واحد ورجع ذو القليل من العيال على ذي الكثير بما يخصه.

- أما إذا انفرد أحدهما بالنفقة أو الكسوة على نفسه أو عياله، فإنه يحسب ما أنفقه ويخصم من حقه وربحه، ولا يتسامح في ذلك ولا يلغى.

شركة العنان:

قال الشيخ خليل- رحمه الله تعالى -: " وإن اشترطا نفي الاستبداد فعنان وَجَازَ لِذِي طَيْرٍ وَذِي طِيرَةٍ: أَنْ يَتَّفِقَا على الشركة في الفراخ واشتر لي ولك فوكالة.
وَجَازَ: وَانْقُدْ عَنِّي إنْ لَمْ يَقُلْ: وَأَبِيعُهَا لك وليس له حبسها إلا أن يقول: واحبسها فكالرهن وَإِنْ أَسَلَفَ غَيْرَ الْمُشْتَرِي جَازَ إلَّا لِكَبَصِيرَةِ المشتري وَأُجْبِرَ عَلَيْهَا إنْ اشْتَرَى شَيْئًا بِسُوقِهِ لَا لِكَسَفَرٍ وَقِنْيَةٍ وَغَيْرُهُ حَاضِرٌ لَمْ يَتَكَلَّمْ مِنْ تُجَّارِهِ وَهَلْ وَفِي الزُّقَاقِ لَا كَبَيْتِهِ؟ قَوْلَانِ[1]...".

([1]) يراجع: مختصر خليل: ١/ ١٧٩، شرح مختصر خليل للخرشي: ٦/ ٥٠، التاج والإكليل: ٦/٩٣ حاشية الدسوقي: ٣/ ٣٥٢، مواهب الجليل: ٥/ ١٣٦.

تعريفها: هي التي يتوقف تصرف كل شريك فيها على إذن صاحبه فليس كل شريك مطلق التصرف في مال الشركة دون الرجوع إلى شريكه.

وهي مأخوذة من عنان الدابة، أي: لجامها، فكأن كل واحد من الشريكين أخذ بعنان صاحبه، فلا يتصرف ولا يتحرك إلا بإذنه ومعرفته، كذا الدابة لا تستطيع التحرك والتصرف طالما صاحبها آخذ بعنانها، أي: لجامها.

فإذا تصرف أحد الشريكين دون إذن صاحبه فيجوز للآخر رد هذا التصرف ويضمن المتصرف ما تصرف فيه إن ضاع أو تلف.

صور لشركة العنان:

الصورة الأولى: إذا قال إنسان لآخر: اشتري كذا لي ولك والثمن بيننا، فهذه شركة؛ لأنه اشتراها لهما معًا، ووكالة من ناحية تولي الشراء للسلعة.

وفي تلك الحالة يحق للوكيل أن يطالب الشريك الآخر بثمن السلعة ليعطيه للبائع لها، إذا كان الوكيل قد أداه عن الآخر، ولا يجوز له في تلك الحالة أن يحبس السلعة عنده نظير الثمن سواءٌ قال له الموكل: ادفع عني أو لم يقل ذلك إلا إذا صرح له بالحبس لها

فقال: اشترها لي واحبسها عندك حتى أوفيك الثمن فهي كالرهن فيجوز للمشتري حبسها حتى يوفيه الثمن، وهو أحق بها إذا أفلس أو مات من أمره بالشراء، والحابس للسلعة عليه ضمانها ضمان الرهان في تلك الحالة.

الصورة الثانية: إذا قال رجل لآخر: اشتر لى ولك وانقد عنى أي: ادفع عني الثمن، فهذا جائز؛ لأنه من المعروف أو هو سلف ووكالة عنه في الشراء، بشرط: ألا يقول الآخر للمشتري وأنا سأبيعها عنك، فلا يجوز في تلك الحالة؛ لأنه سلف جر نفعًا، فإن وقع كانت السلعة بينهما ولا يتولى الآخر بيعها، فإن تولاه أخذ أجره ذلك.

الصورة الثالثة: أن يقول رجل لآخر اشتر لي ولك، وأنا أدفع عنك، فهذا جائز؛ لأنه من المعروف، إلا إذا كان المشتري له خبرة في الشراء، فلا يجوز؛ لأنه من السلف الذى جر نفعًا.

شركة الجبر:

تعريفها: هي التى يُجبر فيها الشاري لسلعة على مشاركة غيره معه فيما اشتراه.

الشروط التي تصح بها شركة الجبر:

اشترط السادة الفقهاء ستة شروط يجب توافرها لكي تصح شركة الجبر وهى كالآتي:

ثلاثة يجب توافرها في الشيء المشترى، وثلاثة يجب توافرها في المشترك في الشركة.

أولاً: الثلاثة المشترطة في الشيء المشترى:

الشرط الأول: أن يشتري الشيء بسوقه المعد له ولو لم يكن الشاري من أهل هذا السوق فالعبرة أن تكون السلعة أخذت من سوقها الذي تُباع فيه فإن اشتراها ببيت أو زقاق لا يصح الجبر على الشركة في تلك الحالة.

الشرط الثاني: أن يكون شراء ذلك الشيء للتجارة، أما إذا اشتراه للاقتناء لنفسه أو استخدامه في إقراء ضيف أو عرس أو إهداء لأحد، فيصدق في دعواه هذه بعد حلف اليمين.

الشرط الثالث: أن تكون التجارة بهذا الشيء في البلد، لا إن اشتراه في السفر به فلا تجوز الشركة.

ثانيًا: الثلاثة المشترطه في المشترك في الشركة:

الشرط الأول: أن يكون المشترك حاضرًا فى السوق وقت الشراء.

الشرط الثاني: أن يكون المشترك من تجار هذه السلعة التي بيعت بحضرته؛ احترازًا عمن كان غائبًا فلا تجوز.

الشرط الثالث: ألا يتكلم المشترك الحاضر في شيء للسلعة بزيادة أو غيرها.

فإن فُقد شرط من هذه الشروط السابقة في السلعة أو المشترك لا يصح الجبر على الشركة.

وهناك شرط آخر يضاف لهذه الشروط الستة وهو: أن محل الجبر على مشاركة الغير إذا لم يبين المشتري للحاضرين من التجار أنه لا يشارك أحدًا منهم، ومن شاء أن يزيد فليفعل، فإذا فعل ذلك وبيَّن لهم، فليس لهم الحق في جبره على الشركة.

شركة العمل:

قال الشيخ خليل- رحمه الله -: ".. وَجَازَتْ بِالْعَمَلِ إنْ اتَّحَدَ أَوْ تَلَازَمَ وَتَسَاوَيَا فيه أو تقاربا وحصل التعاون وإن بمكانين وَفِي جَوَازِ إخْرَاجِ كُلِّ آلَةٍ وَاسْتِئْجَارِهِ مِنْ الْآخَرِ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ مِلْكٍ أَوْ كراء؟ تأويلان كطبيبين اشتركا في الدواء وصائدين في البازين وهل وإن افترقا؟ رويت عليهما وحافرين بكركاز ومعدن وَلَمْ يَسْتَحِقَّ وَارِثُهُ بَقِيَّتَهُ وَأَقْطَعَهُ الْإِمَامُ وَقَيَّدَ بما لم يبد وَلَزِمَهُ مَا يَقْبَلُهُ صَاحِبُهُ وَضَمَانُهُ وَإِنْ تَفَاصَلَا وَأُلْغِيَ مَرَضٌ كَيَوْمَيْنِ وَغَيْبَتُهُمَا لَا إنْ كَثُرَ وفسدت باشتراطه ككثير الآلة وهل يلغى اليومان كالصحيحة؟ تردد[1]...".

([1]) يراجع: مختصر خليل: ١/ ١٧٩، شرح مختصر خليل للخرشي: ٧/ ١٠٠، التاج والإكليل: ٦/٩٣، حاشية الدسوقي: ٣/ ٣٦٣ ، مواهب الجليل: ٥/ ١٤٠، منح الجليل: ٦/ ٢٩٧.

تعريفها: عقد على عمل بين الشريكين أو الشركاء. وهذا النوع من الشركة يدخل تحت القِسم العام وهو: شركة الأبدان. أما شركة العمل إما أن تكون في ذات العمل أو في المال الحاصل بسبب العمل، كالخياطة، والحياكة، والتجارة.

الشروط التي تصح بها شركة العمل:

اشترط فقهاء السادة المالكية عدة شروط لصحة شركة العمل وهى كالآتي:

الشرط الأول : اتحاد العمل أو تلازمه:

والمراد باتحاد العمل: أن يكون العمل المشترك بينهما واحدًا لا عملين، كأن يكون العمل خياطه، أو حياكة، أو تجارة، أما إذا اختلف العمل بأن كان خياطة من جانب، وتجارة من الجانب الآخر فلا تصح الشركة في تلك الحالة.

والمراد بتلازم العمل: أن تتوقف صورة العمل النهائية على فعلهما معًا، فيكون عمل كل منهما مكمل لعمل الآخر، كأن يقوم أحدهما بغوصٍ لطلب اللؤلؤ، والثاني يُمسك عليه، ويقاس على ذلك كل الأعمال التي يتوقف تمامها على عدة مراحل، ولا يتم بمرحلة واحدة فقط.

الشرط الثاني: أن يكون الربح بينهما على قدر العمل:

بأن يُقسم الربح بينهما على العمل الذي يقوم به كل منهما ولا يضر التبرع من أحد الشريكين للآخر، لكن ذلك بعد العقد لا قبله وفسدت الشركة إن شرطا التفاوت في الربح مع التساوي في العمل ولا يضر اشتراط التساوي في الربح، إن تقاربا في العمل بصورة لا تلحظ، فتكون الزيادة في العمل من جانب أحدهما غير ملحوظة وغير مؤثرة.

الشرط الثالث: أن يحصل التعاون بينهما في العمل:

حتى ولو كان هذا التعاون بمكانين مختلفين، فالأصل أن تجول يد كل واحد منهما على ما في يد الآخر؛ إذ إن تعدد الأمكنة لا يضر، طالما أنه يحقق الغرض، وهو: تلازم العمل بينهما.

الشرط الرابع: الاشتراك في الآلة:

لكي تصح شركة العمل يجب أن يشترك الشريكين في الآلة المستخدمة في العمل، كالفأس، والقدوم، والمطرقة وغيرها، وهذا الاشتراك إما أن يكون بالملك لها منهما أو باستئجارها منهما معًا، أو كان أحدهما يملك الآلة واستأجر الآخر نصفها فحصل الاشتراك، فإن كانت الآلة من أحدهما دون الآخر لم تجز الشركة.

ولو أخرج كل منهما آلة تساوي آلة الآخر، فإن أكرى كل منهما أو اشترى نصف آلة صاحبه بنصف آلة الآخر جاز ذلك؛ لأنه يَصدق عليه الاشتراك في الآلة.

مثال ذلك: اشتراك طبيبين في الدواء:

والمقصود بالاشتراك هنا: الاشتراك في صنع الدواء، لا في الدواء، وإلا كانت شركة أموال لا أبدان، وليس هذا هو المقصود ولكن المقصود: الاشتراك في الصنعة ليكون المثال صادقًا على شركة العمل.

أحكام تتعلق بشركة العمل:

١- يغتفر التفاوت اليسير في العمل إذا كان الربح بينهما بالسوية فهذا التفاوت اليسير لا يضر بالشركة ولا يفسدها، كأن يدخلا على مناصفة العمل فيعمل أحدهما أقل من النصف قليلًا ، أو يدخلا على الثلث والثلثين في العمل فيعمل أحدهما أقل من الثلث، أو يعمل الآخر أقل من الثلثين، فهذا مما لا يضر بالشركة.

٢- إذا قبل أحد الشركاء في شركة العمل شيئًا فيجب على الآخر قبول هذا وليس له الاعتراض، وكذلك لزم الآخر ضمان هذا

الشيء؛ لأنهما بالشركة صارا كالرجل الواحد فمتى ضاع شيء من أحدهما ضمناه معًا، وهذا القبول والضمان إذا كان بحضور صاحبه أو غاب غيبة قريبة كاليومين أو حال مرضه القريب، فإن قبل ذلك في غيبة صاحبه البعيدة أو مرضه الطويل، فإنه لا يلزم صاحبه ولا العمل معه في ذلك وهو قول الإمام اللخمى.

شركة الذمم:

قال الشيخ خليل- حمه الله تعالى -: "... وباشتراكهما بالذمم أن يشتريا بلا مال وهو بينهما وَكَبَيْعِ وَجِيهٍ مَالَ خَامِلٍ بِجُزْءٍ مِنْ رِبْحِهِ وَكَذِي رَحًى وَذِي بَيْتٍ وَذِي دَابَّةٍ لِيَعْمَلُوا إنْ لَمْ يَتَسَاوَ الْكِرَاءُ وَتَسَاوَوْا فِي الْغَلَّةِ وَتَرَادُّوا الْأَكْرِيَةَ وَإِنْ اُشْتُرِطَ عَمَلُ رَبِّ الدَّابَّةِ: فالغلة له وعليه كراؤهما وَقَضَى عَلَى شَرِيكٍ فِيمَا لَا يَنْقَسِمُ أَنْ يعمر أو يبيع: كذي سفل إن وهي وعليه التعليق والسقف وكنس مرحاض لا سلم وَبِعَدَمِ زِيَادَةِ الْعُلُوِّ إلَّا الْخَفِيفَ وَبِالسَّقْفِ لِلْأَسْفَلِ...[1] ".

([1]) يراجع: مختصر خليل: ١/ ١٧٩، شرح مختصر خليل للخرشي: ٦/ ٥٧، التاج والإكليل: ٧/١١١، مواهب الجليل: ٥/ ١٤٠، منح الجليل: ٦/ ٣٠٦، الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، تأليف: أحمد بن غانم بن سالم شهاب الدين النفراوي (المتوفى: ١١٢٦هـ)، ٢/ ٢٣٥، الناشر: دار الفكر، بدون طبعة تاريخ النشر: ١٤١٥هـ ١٩٩٥م.

تعريفها: أن يتفق اثنان على أن كل من اشترى منهما سلعة بدَين يكون الآخر شريكًا له فيها.

وإنما منعت هذه الشركة وفسدت؛ لأنها من باب تحمل عني وأتحمل عنك، وهو ضمان بجعل، وأسفلني وأسلفك وهو سلف جر نفعًا.

ولذلك: لو اشترى شريكًا شيئًا بالدين من غير إذن شريكه، لم يكن لصاحبه هذا شيء من ربحها ولا عليه شيء من خسارتها؛ لأنها من شركة الذمم، وهى لا تجوز؛ لئلا يأكل شريكه ربح ما لم يضمن أو يغرم ما ليس عليه.

الأشياء التي يقضى بها عند التنازع بين الشركاء وغيرهم:

قال الشيخ خليل- رحمه الله تعالى-: " وَقَضَى عَلَى شَرِيكٍ فِيمَا لَا يَنْقَسِمُ أَنْ يعمر أو يبيع: كذي سفل إن وهي وعليه التعليق والسقف وكنس مرحاض لا سلم وَبِعَدَمِ زِيَادَةِ الْعُلُوِّ إلَّا الْخَفِيفَ وَبِالسَّقْفِ لِلْأَسْفَلِ وبالدابة للراكب لا متعلق بلجام وإن أقام أحدهم رحى إذ أَبَيَا فَالْغَلَّةُ لَهُمْ وَيَسْتَوْفِي مِنْهَا: مَا أَنْفَقَ وَبِالْإِذْنِ فِي دُخُولِ جَارِهِ لِإِصْلَاحِ جِدَارٍ وَنَحْوِهِ وبقسمته إن طلبت لا بطوله عرضا وبإعادة الساتر لغيره إن هدمه ضررا لا لإصلاح أو هدم وبهدم بناء بطريق ولو لم يضر وَبِجُلُوسِ بَاعَةٍ بِأَفْنِيَةِ الدُّورِ لِلْبَيْعِ إنْ خَفَّ وللسابق: كمسجد وبسد كوة فتحت أريد سد خلفها وبمنع دخان: كحمام ورائحة: كدباغ وأندر قبل بيت وَمُضِرٍّ بِجِدَارٍ وَإِصْطَبْلٍ أَوْ حَانُوتٍ قُبَالَةَ بَابٍ وبقطع ما أضر مِنْ شَجَرَةٍ بِجِدَارٍ إنْ تَجَدَّدَتْ وَإِلَّا فَقَوْلَانِ لا مانع: ضوء وشمس وريح إلا لأندر وَعُلُوٍّ بِنَاءٍ وَصَوْتٍ كَكَمَدٍ وَبَابٍ بِسِكَّةٍ نَافِذَةٍ وَرَوْشَنٍ وَسَابَاطٍ لِمَنْ لَهُ الْجَانِبَانِ بِسِكَّةٍ نَفَذَتْ وَإِلَّا فَكَالْمِلْكِ لِجَمِيعِهِمْ إلَّا بَابًا إنْ نَكَبَ وصعود نخلة وأنذر بطلوعه...[1].

([1]) مختصر خليل:١/ ١٨٠، التاج والإكليل: ١٤٩/٧، منح الجليل ٦/ ٣٣٠.

الشركة بطبيعتها أو العلاقة بين من يجمعهم أمر واحد كجوارٍ ونحوه لابد في بعض الأحوال من حدوث نزاع بينهم، ولا يفضل في هذه الأمور إلا القضاء؛ لأنه الجهة التي يلجأ إليها عند النزاع؛ لوضع الأمور في نصابها الطبيعي إذا لم يحدث تراضي بينهما؛ لأن كل شريك أو غيره ليس عنده من الفقه الشرعي ما يُغنيه ليعرف ما له من حقوق وما عليه من واجبات.

ومعنى يقضى، أي: يلزم بها أحد الشريكين أو غيرهم ويجبر على تنفيذها إذا لم ينفذ ولم يمتثل لأمر القضاء.

وكذلك هناك أشياء لا يقضى بها لأحد الشريكين؛ لأنه لا يترتب عليها ضرر للشريك الآخر.

الأشياء التي يقضى بها عند التنازع:

١-القضاء في الأمور التي لا تنقسم:

من الأمور التي يقضى بها على أحد الشريكين عند التنازع: الشركة في أشياء لا تقبل القسمة عند التنازع، وأخذ كل شريك حقه، وذلك كحمام وفرن وحانوت وبرج وطاحون، إذا حدث خلل في هذه الأشياء وأراد البعض أن يعمر أو يُصلح هذا الخلل، فأبى الشريك

الآخر من تعمير أو إصلاح الخلل، ففي تلك الحالة يُجبر على التعمير، فإن أبى أجبر على البيع لآخر فالحاكم يجبره أولًا على التعمير، ثم بعد ذلك يجبره على البيع، لكن لا يخيره الحاكم بين التعمير والبيع، ولكن يطلب منه التعمير في البداية، فإن لم يستجب أجبره على بيع حصته، بقطع النظر عما إذا كانت حصته تزيد على ثمن التعمير أم لا، خلافًا لمن قال: يجبر على بيع جزءٍ من حصته فقط: وهي التي تساوي التعمير؛ لأن الإجبار على البيع أبيح للضرورة وهي فتقدر بقدرها، لكن رد عليه: بأن دفع ضرر كثرة الشركاء إنما يكون ببيع الكل. ويدخل فى هذا الحكم العقار الذي بعضه ملك وبعضه وقف وأبى الموقوف عليه أو ناظر الوقف من التعمير بعد أمر الحاكم له، فإنه يقضى عليه بالبيع، خلافًا لمن قال: لا يقضى عليه بالبيع، ولكن طالب العمارة يعمر ثم يرجع ويأخذ ما أنفقه من ريع الوقف، ورد على ذلك: بأن هذا ممكن إذا كان الوقف له ريع، وإلا أجبر على البيع.

هذا كله في غير العيون والآبار، فإن الممتنع من التعمير لا يقضى عليه بالبيع، بل يقال لطالب التعمير: عمره أنت ولك جميع الماء، فإذا دفع له الممتنع من التعمير النفقة عادت له حصته من الماء، وإن لم يدفع كان الماء للمعمر ولو زاد على ما أنفق، وقيل: بل له من الماء بقدر ما أنفق فقط، وقول ابن القاسم.

خلافًا لابن نافع الذي قال: محل جبر الشريك: إن كان على البئر أو العين زرع أو شجر فيه ثمر مؤبر، لكن هذا الرأي ضعفه ابن رشد، ورجح ما قاله ابن القاسم – رضي الله عنهم – .

٢-القضاء على ذي السفل:

كذا يقضى على شريك ساكن في الطابق الأسفل وحدث به خلل يترتب عليه ضرر لمن فى الطابق الأعلى، فيجبر صاحب السفل على التعمير والإصلاح، أو البيع لمن يعمر؛ لدفع الضرر عن الأعلى، حتى لو كان الطابق الأسفل وقف، شريطة ألا يكون له ريع، ولم يمكن تأجيره بشيء يعمر به، ولا يباع من الوقف إلا بقدر التعمير فقط.

وفي تلك الحالة يجب على ذي السفل: أن يقوم بتعليق الأعلى بأي طريقة من طرق التعليق لحين الانتهاء من البناء. وقيل: بل التعليق على صاحب العلو.

وعلى ذي السفل أيضًا بناء السقف الساتر لسفله إذ الأسفل لا يسمى بيتًا إلا بالسقف، وعليه أيضًا كنس المرحاض الذي يلقي فيه صاحب العلو سقطاته، إلا إذا كان هناك عرف يقضي بأن الأمر بينهما فيعمل به، وهو المشهور.

ولا يجب على ذي السفل أن يبني سلمًا لرب العلو ليصعد عليه، بل هذا واجب على رب العلو، كذا البلاط الذي على سقف ذي السفل واجب على رب العلو، فكل ما يتعلق بالطابق الأعلى من ناحية ما يوصل إليه أو الإصلاح فيه على رب العلو.

٣-القضاء بالدابة:

إذا تنازع شريكان في دابة، كل منهما يدَّعيها لنفسه، فإنه يقضى بها للراكب لها أما قائدها الماسك بلجامها لا يقضى له بشيء إلا إذا كان هناك عرفٌ أو قرينة تقضي له بذلك فيعمل به والمتعارف عليه في بعض البلاد كمصرنا الحبيبة: أن رب الدابة يركبها أو يقودها، فإن لم توجد بينة لواحد منهما قُضي لسائق الدابة أو قائدها.

٤-التنازع لإصلاح رحى معدة للكراء:

صورة المسألة: أن ثلاثة مشتركون في بيت فيه رحى معدة للكراء ثم حدث بها ما عطلها عن عملها واحتاجت للإصلاح، فأصلحها أحدهم بعد أن امتنع الباقين عن الإصلاح أو بعد أن قضى عليهم الحاكم بالبيع أو التعمير، فالغلة في تلك الحالة للثلاثة بعد أن يستوفي المعمر ما أنفقه من غلتها، وهو المشهور.

ومقابل المشهور: وهو لابن القاسم: أن الغلة كلها لِمن عمَّر وعليه لشركائه كراء المثل على تقدير أنها أكريت لمن يعمر.

وخلاصة المسألة: أن فروع هذه المسألة سبعة:

الفرع الأول: أن يستأذنهما في العمارة ويمتنعا ويستمرا على المنع إلى تمام العمارة فالحكم: أنه يرجع بما عمَّر من الغلة.

الفرع الثاني: أن يستأذنهما في العمارة فيسكتا ثم يأبيا حال العمارة، والحكم في تلك الحالة: الرجوع في الغلة كالفرع الأول.

الفرع الثالث: أن يستأذنهما في العمارة فيمتنعا في البداية ثم يسكتا بعد ذلك أثناء العمارة، وهذا الفرع عكس سابقه، وحكمه كحُكم سابقه أيضًا.

الفرع الرابع: أن يعمر قبل علم الباقين ولم يطلعوا على العمارة إلا بعد تمامها، سواءٌ رضوا بما فعل أو لا، والحكم في تلك الحالة أنه يرجع بما أنفقه في ذمتهم؛ لأنه قام بالإصلاح نيابة عنهم.

الفرع الخامس: أن يعمر بإذنهم ولم يحصل منهم ما ينافي الإذن حتى تمت العمارة.

الفرع السادس: أن يسكتوا حين العمارة عالمين بها سواءٌ استأذنهم أم لا ، والحكم في هذين الفرعين كالذى قبلهما.

الفرع السابع: أن يأذنوا له بالعمارة ثم يمنعاه بعد ذلك، فإن كان المنع قبل شراء المؤن التي يعمر بها ثم عمر، فإنه يرجع في الغلة، وإن كان المنع بعد شراء المؤن رجع عليهم في ذمتهم ولا عبرة لمنعهم له.

٥-القضاء بالإذن بدخول الجار بيت جاره:

إذا كان هناك جدار مشترك بين اثنين واحتاج هذا الجدار للإصلاح، فيقضى للجار بدخول دار جاره ليصلح الجدار من جهة هذا الجار، كأن يفرز خشبه، أو يأخذ ثوب سقط، أو دابة دخلت ويقضى بقسمة الجدار إذا كانت هناك ضرورة للقسمة.

٦-القضاء بهدم بناء في طريق الناس:

إذا كان هناك بناء لإنسان في طريق المارة يعوق الحركة، فيقضى على صاحب البناء بهدم هذا البناء، ولو لم يضر بالمارة، وقد كثر هذا الأمر خاصة في مصرنا، فكل إنسان يبنى بيتًا يزحف ببنائه في طريق المارة، مما يترتب عليه ضيق الطريق بالمارة، وهذا

حادث ومُشاهد، ويسري هذا الحكم على النوافذ المفتوحة في الطريق إلا إذا كان أصلها ملك لصاحب البناء فلا يقضى عليه بغلقها.

٧-القضاء بجلوس الباعة في أفنية دور للبيع:

حاصل المسألة: أن باعة متجولين يجلسون في أفنية دور من أجل البيع فيقضى لهم بالجلوس بأربعة شروط:

الشرط الأول: أن يكون الجلوس خفيفًا لا كثيرًا. **الشرط الثاني** : أن تكون الطريق نافذة.

الشرط الثالث: ألا يضر الجلوس بالمارة؛ لاتساع الطريق.

الشرط الرابع: أن يكون الجلوس من أجل البيع لا غيره.

فإن كان الجلوس من أجل الحديث وليس البيع فيقضى عليهم بالقيام من هذه الأفنية.

٨-القضاء للسابق من الباعة:

حاصل الأمر: أن الباعة الجائلين للبيع في أفنية دور جلوسهم يتكرر ذلك منهم كل يوم، فإذا سبق أحدهم إلى الجلوس بمكان معين فإنه يقضى له بهذا المكان إن نازعه فيه غيره حتى ولو اشتهر ذلك الغير بالجلوس في هذا المكان.

وذلك كالمسجد فإنه يقضى لإنسان بالمكان الذي جلس فيه ولا يقام منه إلا إذا كان هذا المكان يعتاده غيره من الناس من أجل مصلحة معينة، كأن يكون من له عادة في هذا المكان أنه يجلس فيه لتعليم علم للناس أو جلوس لفتوى أو إقراء الناس كتاب الله تعالى، فإنه يقضى له به لهذه العلة.

فإن قيل ما الفرق بين المسجد والسوق في هذا الحكم: ففي السوق قضي للسابق ولو اشتهر المكان لإنسان يجلس فيه، وفي المسجد يقضى للسابق إلا إذا كان المكان يعتاده آخر فيقضى لهذا الآخر، مع أن كلا من المسجد والسوق مكان مباح للجلوس فيه.

الجواب: أن المسجد مكان مباح لكنه مرغب فيه ويمدح من يتعلق به؛ لأنه مكان للتنافس في الخير، أما السوق وإن كان مباحًا للجلوس فيه لكن الجلوس يكون للضرورة، وهى: البيع والشراء، فلا يتنافس فيه العقلاء.

ثم حدث خلاف في كيفية السبق للمكان: هل يكون بفرش شيء في المكان كمصحف أو جلباب كما يحدث الآن من بعض الناس، أم أن السبق يكون بذات الشخص وليس بشيء له: خلاف في المذهب على قولين كلاهما صحيح.

٩-القضاء بسد كوة في حائط:

إذا كانت هناك كوة، أي: طاقة في جدار وكانت هذه الكوة حادثة وليست قديمة وترتب عليها إلحاق ضرر بالجار بأن كان بإمكان صاحبها أن يطلع منها على عورات جاره ففي تلك الحالة يقضى على صاحب الكوة بسدها، بخلاف ما لو كانت الكوة قديمة أو كانت عالية بحيث لا يستطيع الجار أن يُشرف منها على جاره فلا يقضى عليه بسدها، بل يقال للجار الآخر: استر على نفسك إن شئت، وهو قول ابن القاسم وبه القضاء.

وإذا قضي على الجار بسد الكوة، فإنها تُسد من أصلها أو تسد كلية، ولا تسد من خلفها فقط؛ لئلا يدعي في المستقبل قدمها فيريد فتحها بعد ذلك، فلابد من سد أصلها وإزالة كل ما يدل عليها وعلى وجودها قبل ذلك.

١٠-القضاء بكل ما يترتب عليه أذى:

إذا كان لأحد الجيران محل يستخدمه كحمام للغير وفرن ومطبخ وترتب على استخدام هذا المكان حدوث رائحة كريهة تأذَّى بها الجار، فيقضى على الجار بغلق هذه الأشياء، بشرط أن يكون فتح هذه الأماكن حديثًا لا قديمًا.

كذا يُمنع الجار من فِعل ما يضر بجدار جاره، كدقٍّ وطاحون وبئر وغرس شجر وما إلى ذلك مما يضر به، كذا يمنع الجار من إحداث اصطبل؛ لِما فيه من ضرر الرائحة الكريهة وكذلك الضرر بالجدار من كثرة روث الحيوانات، أما صوت هذه الأشياء فلا منع فيه، ومحل المنع: إذا كانت هذه الأشياء حادثة لا قديمة.

ويمنع الجار أيضًا من استخدام حانوت مقابلٍ لباب جاره حتى ولو كانت السكة نافذة؛ لأن الحانوت أشد ضررًا من فتح الباب؛ لملازمة الجلوس. ومحل المنع: إذا كان الحانوث حادثًا لا قديمًا.

خلافًا لابن غازي الذى يرى: أنه إذا كانت السكة غير نافذة فيمنع، أما إذا كانت نافذة فلا يمنع.

١١-القضاء بقطع ما أضر من أغصان الشجرة:

إذا كانت هناك شجرة ملاصقة لجدار الجار وكانت فروع هذه الشجرة يتأذى منها الجار كتساقط أوراقها في داره مما يترتب عليه عدم نظافة المكان أو كانت الفروع سبيلًا لصعود أحد على دار الجار، ففي هذه الحالة يقضى على صاحب الشجرة بقطع هذه الفروع حديثة كانت هذه الفروع أو قديمة، أما الشجرة فلا سبيل لقطعها إذا كانت قديمة، وهو قول ابن رشد.

الأشياء التي لا يمنع منها الجار ولا يقضى عليه بها:

هناك أشياء لا يمنع الجار من فعلها وبالتالي لا يقضى عليه بمنعها، بل يجوز له فعلها دون اعتراض من جاره ، وكما قلت سابقًا: أن القضاء على الجار أو الشريك يكون بحكم الحاكم، كذا عدم القضاء هنا يكون بحكم حاكم ، لكن إذا تراضى الشريكان أو الجاران في الأمر فلا بأس.

١- إذا أراد الجار بناء مسكن، وترتب عليه حجب ضوء الشمس عن جاره، فلا يمنع من البناء لأجل ذلك، وليس من حق الجار الآخر مطالبته بعدم البناء، ولا يرفع الأمر للحاكم.
٢- كذا لا يمنع الجار من علو بنائه على بناء جاره، وإذا أبيح له أن يعلو ببنائه على بناء جاره، فيمنع من التطلع إلى عورات جاره، واستخدام هذا العلو في شيءٍ من ذلك، فنقول له: اعلو ببنائك دون تطلع إلى العورات.
٣- كذلك لا يقضى على جار بمنع صوت نتيجة عمل يقوم به الجار في محله المجاور، كصوت دقِّ القماش وصوت آلات النجارة والحدادة وما إلى ذلك؛ لخفة هذه الأمور وعدم دوامها واشتدادها، أما إذا كانت أصوات هذه الأشياء شديدة وكانت دائمة فإنه يمنع من ذلك.

٤-كذا لا يمنع الجار من فتح محل يتقوت منه إذا كان هناك محلًّا لجاره يبيع نفس السلع أو يستخدم نفس الاستخدام كحمام عام مثلًا، فلا يحق للجار أن يرفع الأمر إلى القضاء يشكو جاره من ذلك، فإذا رفع الأمر فلا يحق للقاضى أن يقضي عليه بغلقه.

٥-كذا لا يمنع جار من فتح باب بسكة وكانت السكة نافذة ولم تكن واسعة، سواءٌ نكب عن باب جاره أو لم ينكب؛ لأن شأن النافذة عدم فتح أبوابها فلا ضرر في إحداث باب قبالة باب جاره.

٦-كذا لا يمنع جار من إحداث روشن، وهو: الجناح الذي يخرج به جهة السكة في علو الحائط لتوسعة العلو، سواءٌ كانت السكة نافذة أم لا هذا هو المعتمد ولا يحتاج لإذن من الجيران في تلك الحالة، طالما أن الروشن عال بحيث لا يصطدم برؤوس الركبان ولم يضر بضوء المارة.

ويدخل في هذا عدم المنع من إحداث ساباط، وهو: السقف الذي يكون بين بيتين في طريق أو زقاق فلا يمنع الجار من إحداثه ولا يحتاج لإذن أصحاب الزقاق بالضوابط السابقة لإحداث الروشن.

ومحل عدم المنع في الأمرين: الروشن ، والساباط: عدم الإضرار بالمارة، فإن أضر منع الجار من فعل ذلك.

٧-ولا يمنع جار من صعود نخلة لأخذ ثمرها أو تقليمها، ويجب عليه قبل الصعود أن ينذر جاره، أي: يعلمه بالصعود ليأخذ ستره. وقيل: يندب له ذلك ولا يجب، وهذا بخلاف المنارة التي يصعد عليها أو يشرف عليها للأذان فإنه يمنع من ذلك حتى ولو كانت قديمة؛ لأن الأذان متكرر، بخلاف النخلة فإن الصعود عليها نادر.

ومحل المنع من الصعود على المنارة: إن لم يجعل لها ساترًا من كل جانب يمنع من الإطلاع على الجيران، وما لم يكن الصاعد أعمى ، فإذا جعل لها ساترًا أو كان الصاعد للأذان أعمى فلا يمنع الإنسان من الصعود حينئذ.

ما يندب فعله من الجار لجاره:

قال الشيخ خليل – رحمه الله –: "... وَنُدِبَ: إعَارَةُ جِدَارِهِ لِغَرْزِ خَشَبِهِ وَإِرْفَاقٌ بِمَاءٍ وفتح باب وَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ وَفِيهَا: إنْ دَفَعَ مَا أَنْفَقَ أَوْ قِيمَتَهُ وَفِي مُوَافَقَتِهِ وَمُخَالَفَتِهِ: تَرَدُّدٌ...[1]".

يندب للجار أن يُمَكِّن جاره من غرز خشبة فى جداره إن احتاج لذلك لأنه من المعروف ومكارم الأخلاق التى ينبغى أن تكون بين الناس جميعًا.

وحمل الإمام مالك هذا الأمر على الندب، خلافًا للإمام أحمد والشافعي: فقد حملاه على الوجوب.

وقد اختلف فقهاء المذهب: هل يجوز للجار أن يغرز خشبة في حائط المسجد المجاور له. قال ابن ناجى : ليس له ذلك.

---

(1) يراجع: مختصر خليل: ١/ ١٨٠، التاج والإكليل: ١٥١/٧، منح الجليل شرح مختصر خليل: ٦/ ٣٣٣ ، مواهب الجليل:١٧٥/٥، شرح مختصر خليل للخرشي: ٦٢/٦.

١-ويندب للإنسان أن يعين غيره بما يحتاج إليه من ماءٍ أو ماعون كإناء أو فأس وسكين وغير ذلك يستوي في ذلك الجار والأجنبي.

٢-ويندب للإنسان أن يعين غيره في الأمور التي تنزل بهم من موت وعرس وسفر وما أشبه ذلك.

٣-ويندب للجار أن يفتح بابًا لداره التي لها بابان للجار حتى يتمكن من المرور من هذا الباب إذا دعت الحاجة والضرورة لذلك ، ولا يترتب على ذلك ضرر لرب الدار.

والحاصل: أن كل ما سبق من المندوبات والمعروف ومكارم الأخلاق التي يجب أن يتحلى بها الناس قاطبة، بل وتسود سائر المجتمعات لكن غياب الشريعة عن الواقع أبعد الناس عن المعروف؛ إذ إن وجود الشريعة يحقق العدل، وبالتالي: يتحقق الأمن والاستقرار للناس جميعًا فيستقر الإيمان في القلب فيتفاعل الناس مع هذا الإيمان فيمارسوا هذه المندوبات وغيرها بإيمان نابع من القلب.

الصور المعاصرة للشركات:

لقد لامست في واقعنا المعاصر لهذا الضرب من الشركات صور كثيرة أهمها ما يلي:

١- **شركة المساهمة:** هي التي يكون رأس مالها مقسمًا إلى أسهم متساوية قابلة للتداول، ويكون كل شريك فيها مسؤولًا بمقدار حصته في رأس المال[١].

٢- **شركة التوصية بالأسهم:** التي يتكون رأس مالها من أسهم قابلة للتداول، وشركاؤها قسمان: شركاء متضامنين ومسؤولين مسؤولية تضامنية كاملة عن ديون الشركة، وشركاء موصين مسؤوليتهم محدودة بمقدار حصصهم.

٣- **الشركة ذات المسؤولية المحدودة:** وهي التي يكون رأس مالها مملوكًا لعدد محدود من الشركاء لا يزيد عن عدد معين وهذا العدد يختلف باختلاف أنظمة الدول، وتتحدد مسؤولية الشركاء فيها بمقدار حصة كل واحد منهم في رأس المال، ولا تكون أسهمها قابلة للتداول.

---

(١) تعتبر هذه الشركة وما يماثلها مما له مجلس إدارة من خارج المساهمين شركة عنان؛ لأن أعضاء مجلس الإدارة هم فى الحقيقة وكلاء عن المساهمين فالمساهمون قد عملوا فيها عن طريق وكلائهم.

٤- **شركة التضامن:** هي التي تعقد بين شخصين أو أكثر بقصد الاتجار على أن يقتسموا رأس المال بينهم، مع مسؤوليتهم مسؤولية شخصية وتضامنية في جميع أموالهم الخاصة أمام الدائنين، وهذه الشركة تقوم بصفة أساسية على المعرفة الشخصية بين الشركاء.

وقد لامست في الواقع المعاصر لهذا الضرب من الشركات – شركة المضاربة – صورًا كثيرة ، أهمها ما يلي:

١- **الودائع:** هي التي تسلم للمصارف الملتزمة فعلًا بأحكام الشريعة الإسلامية بعقد استثمار على حصة من الربح ، فهذه الودائع تعتبر رأس مال مضاربة.

٢- **الصناديق الاستثمارية:**هي برامج استثمارية ينشئها المصرف ويشترك فيها مجموعة من المستثمرين، ويديرها المصرف، فيتجر بالأموال التي شارك بها هؤلاء المستثمرون في بيع وشراء الأسهم وغيرها، بنسبة محددة من ربحه.

٣- **قيام شخص أو مؤسسة أومكتب عقاري بفتح مساهمة في عقار يملكه،** فيقسم هذا العقار إلى أسهم متساوية شائعة في هذا العقار، ثم يقوم ببيع كل أسهمه على عدد من الأشخاص ممن يرغب في شراء سهم أو أكثر من هذا العقار، ويأخذ

منهم نسبة من الربح مقابل العمل في تهيئة هذا العقار للبيع، وبيعه، وتوزيع الأرباح على المساهمين.

ويجوز للمشتركين في شركة المضاربة أن يقوموا بإصدار سندات مقارضة – نسبة إلى القراض، وهو: المضاربة –، وهي: أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس مال القراض (المضاربة) على أساس وحدات متساوية القيمة ومسجلة بأسماء أصحابها باعتبارهم يملكون حصصًا شائعة في رأس مال المضاربة، وما يتحول إليه بنسبة ملكية كل منهم.

هذا وإذا كان المضارب قد دفع جزءاً من رأس المال ، فهي شركة عنان ومضاربة معًا، ولها صور كثيرة، ومما عايشته في هذا العصر من صورها ما يلي:

١-**شركة التوصية البسيطة:** التي تعقد بين شريك أو أكثر، مع مسؤوليتهم وتضامنهم وعملهم في إدارة الشركة، كذا تعقد بين شريك واحد أو أكثر، مع كونهم أصحاب حصص خارجين عن الإدارة، ويسمون شركاء موصين، ومسؤوليتهم محددة بمقدار حصتهم في رأس مال الشركة.

٢-**الشركة القابضة:** هي التى تملك أسهمًا أو حصصًا في رأس مال شركة أو شركات أخرى مستقلة عنها، بنسبة تمكنها نظامًا من السيطرة على إدارتها، ورسم خططها العامة.

٣-**الشركة المساهمة:** هي التي يكون لكل واحد من أعضاء مجلس إدارتها سهم أو أكثر من أسهمها.

٤-**قيام شخص أو مؤسسة أو مكتب عقار بفتح مساهمة في بعض عقار يملكه**، فهو حينئذ شريك مضارب؛ لأنه يملك جزءاً من العقار، ويتجر به.

أسئلة تدريبية على باب الشركات:

١- عرف الشركة لغة واصطلاحًا، ثم اذكر أدلة مشروعتها.

٢- اذكر الأركان المتعلقة بالشركة والصيغة التي تنعقد بها.

٣- وضح أنواع الشركات على سبيل الإجمال.

٤- بين مفهوم شركة الأموال، وشركة الأبدان.

٥- عرف شركة المفاوضة، وشروط صحتها، وما يتعلق بها من أحكام.

٦- بين مفهوم شركة العنان، وحكمها، وصفتها، وشروط صحتها.

٧- عرف شركة الجبر، والفرق بينها وبين أنواع الشركات الأخرى وشروط صحتها.

٨- بين مفهوم شركة الذمم، وحكمها، وما يفسدها.

٩- عرف شركة المضاربة، وأنواعها وشروطها، وكيفية استغلالها كأسلوب للمشاركة.

١٠- اذكر أنواع الشركات المعاصرة، وعلاقتها بما تحدث عنه السادة الفقهاء من أنواع الشركات.

بـــاب : الإقـــــرار

باب: في الإقرار

قال الشيخ خليل- رحمه الله تعالى -: "يؤاخذ المكلف بلا حجر بإقراره لأهل لم يكذبه ولم يتهم كالعبد في غير المال وأخرس وَمَرِيضٍ إنْ وَرِثَهُ وَلَدٌ لِأَبْعَدَ أَوْ لِمُلَاطِفِهِ أو لمن لم يرثه أو المجهول حاله: كزوج علم بغضه لها أو جهل وورثه ابن أو بنون...[1] ".

الإقرار لغة:

الاعتراف، تقول: قر الشيء من باب ضرب: إذا استقر بالمكان، والاسم: القرار، وأقر الله العين بالولد وغيره إقرارًا، وأقر الله الرجل إقرارًا: إذا أصابه بالقر، وأقر بالشيء: إذا اعترف به[2].

---

(1) يراجع: مختصر خليل: ص١٨٤، حاشية الدسوقي: ٣/ ٤٠٠ ، التاج والإكليل: ٧/ ٢١٥ ، شرح مختصر خليل للخرشي: ٨٩/٦، منح الجليل: ٦/ ٤٢٦.

(2) المصباح المنير ٢٥٧/ مادة:" ق ر ر".

واصطلاحًا:

الاعتراف بما يوجب حقًّا على قائله بشرطه[1].

ويفهم من هذا التعريف: أن الإقرار: إخبار عن حقٍّ لإنسان في ذمة المقر، وهذا الإخبار يصدر من الإنسان طواعية؛ لأن الحقوق لا يقر بها للغير إلا إذا كان المقر به صاحب دين وخلق وأمانة هي التي تدفعه لذلك.

ولذلك قال ابن عرفة: أن الإقرار خبر، فهو يشبه الشهادة من ناحية أن الدافع إليها هو الدين والأمانة، وإلا فليس هناك ما يجبر الشاهد على الشهادة أمام القاضى، ولذلك ورد في تعريفها: إخبار عدل بما علم.

فالصيغة وردت بالإخبار لا الإلزام، والإخبار إعلام، فكذلك الإقرار ليس فيه إلزام من أحد، وإنما الذي يدفع الإنسان لذلك دينه وأمانته أن يعترف بأن لإنسان حق في ذمته.

كذلك الإقرار في كونه خبر يشبه الدعوى كما يشبه الشهادة؛ لأن الدعوى إخبار أيضًا، ولكنها إخبار عن حق مطالب به.

---

(1) الشرح الصغير: ٣/٥٢٥.

والفرق بين الثلاثة: أن الإخبار إذا كان مقصورًا على قائله فهو الإقرار؛ لأنه يصدر منه طواعية.

وإن لم يكن مقصورًا على قائله، فإن كان للمخبر فيه نفع فهو الدعوى، وإن لم يكن فيه نفع فهو الشهادة.

فالإقرار لا نفع فيه للمقر بل هو إلزام له بحق للغير، والدعوى فيها نفع لمقيمها أو لصاحبها؛ لأنها مطالبة للغير بحق والشهادة لا نفع فيها للشاهد ولكنها لا تلزمه بشيء في ذمته للغير.

والإقرار قد يكون من الإنسان، وقد يكون من وكيله الذي وكله في أموره، فإذا أقر الوكيل بشيء في ذمة موكله، لزم الموكل ذلك إذا كان الوكيل مفوضًا من الموكل في جعل حق الإقرار له.

شروط من يؤاخذ بإقراره:

اشترط فقهاء السادة المالكية عدة شروط يجب توافرها فيمن يقر بشيء في ذمته لكي يؤاخذ بهذا الإقرار ويحاسب عليه ويلزم به، وهذا فيه مصلحة في المقام الأول للمقر وعاقلته، أما المقر له فمن مصلحته ألا تُشترط شروط فيمن يؤاخذ بإقراره؛ لأنه مستفيد من ذلك على الدوام.

وكذلك حتى لا يضر المقر بإقراره هذا غيره من الورثة إذا تركنا الأمر بدون ضابط وبدون شرط محكم.

الشرط الأول: التكليف:

يشترط في المقر بحقٍّ للغير أن يكون مكلفًا، والتكليف يقتضى: البلوغ، والعقل، والاختيار.

وعلى ذلك: لو كان المقر بالحق صبيًّا فلا يعمل بإقراره؛ لأن الشريعة لا تعمل بأقوال الصبي إلا في أضيق نطاق، كشهادة الصبي على غيره من الصبيان بشروطها، كذلك إذا كان المقر مجنونًا فلا يعمل بإقراره؛ لأن الجنون ينافي الإدراك، كذا لو كان المقر مكرهًا في إقراره فلا يعمل به ولا يلزم بهذا الإقرار؛ لأن هذه الأمور الثلاثة منافية للتكليف، ولأن الشريعة رفعت عنهم الحرج، والإثم الشرعي والخطأ، والنسيان، والإكراه في قوله – صلى الله عليه وآله وسلم – : " رفع القلم عن ثلاث: عن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ"[١]، وقوله – صلى الله عليه وسلم –: " رفع عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه"[٢].

---

(١) سنن أبي داود، حديث رقم: (٤٣٩٨).

(٢) سنن أبي داود، حديث رقم: (٢٠٤٣).

الشرط الثاني: عدم الحجر عليه:

ومعنى هذا: ألا يكون المقر محجورًا عليه، والمقصود بالحجر : الحجر في المعاملات، ففي تلك الحالة لا يؤاخذ بإقراره، ويدخل في ذلك السكران، فإنه لا يؤاخذ بإقراره؛ لأنه محجور عليه في المعاملات وكذا السفيه فإنه محجور عليه، أما الرقيق المأذون له في التجارة والعبد المكاتب والزوجة فيلزمهم الإقرار؛ لعدم الحجر عليهم، وكذا السفيه المهمل يلزمه الإقرار على قول مالك؛ لأنه لا حجر عليه، وعلى قول ابن القاسم: فإن السفيه المهمل والمحجور سواءٌ في عدم المؤاخذة بالإقرار في المعاملات. والراجح: قول الإمام مالك.

الشرط الثالث: عدم التهمة:

ومعنى هذا: ألا يكون المقر متهمًا في إقراره حتى يؤاخذ به، فإذا كان كذلك فلا يؤاخذ بإقراره.

وخرج بهذا الشرط: المريض إذا أقر لابنه البار بشيء أو أقر لزوجته التي يحبها، فلا يؤاخذ بإقراره في تلك الحالة؛ للتهمة الواضحة كذا الصحيح المفلس إذا أقر لأحد بشيء من ماله فلا يؤاخذ بإقراره؛ لتهمة ضياع الحق أو الدين الذي عليه للغرماء، إلا إذا كان ما أقر به مالًا متجددًا في المستقبل ليس لأحد فيه حق فيؤخذ بإقراره في تلك

الحالة؛ لأن المال متعلق بذمته، أما في ديون الغرماء فالمال ليس متعلقًا بذمته، لكنه خرج من ذمته إلى ذمة الغرماء، لذا كانت تهمة ضياع المال عليهم واضحة.

الشرط الرابع: الأهلية لمن أقر له:

ومعنى هذا: أن يكون من أقر له بشيء أهل لتحمل هذا الشيء ودخوله في حوزته، وإلا فلا يصح الإقرار، ويستوي في المقر له أن يكون أهلًا لذلك في الحال أو المآل.

ومثال ذلك:

إذا أقر إنسان لحملٍ مثلًا فقال: إن لهذا الحمل الشيء الفلاني من ميراث أبيه فيؤاخذ بهذا الإقرار؛ لأن الحمل قابل للإقرار باعتبار المآل.

كذا إذا أقر لمسجد أو حبس فيصح الإقرار ويؤاخذ به؛ لأن المسجد قابل لملك المقر به باعتبار ما يتعلق به من الإصلاح وغيره وكذلك الحبس، إذا أقر له بما يصرف في إصلاحه.

مثال لمن ليس أهلًا للإقرار:

إذا أقر لدابة أو لحجر فلا يصح الإقرار ولا يؤاخذ به إلا إذا قصد بالإقرار للحجر أن يوضع فى سبيل مثلًا، أو قصد الإقرار للدابة أن تعلف من أجل الجهاد في سبيل الله ففي تلك الحالة يصح الإقرار ويرجع للحبس.

ويشترط في صحة الإقرار لمن هو أهل له: ألا يكذب المستحق المقر في إقراره، فإن كذبه واستمر في تكذيبه للمقر، فلا يصح الإقرار، ولا يؤاخذ به، وإنما يعتبر التكذيب من البالغ الرشيد فإذا رجع المقر له عن تكذيبه للمقر، أي: لم يستمر في التكذيب فيصح الإقرار ويلزم إلا إذا رجع المقر نفسه عن إقراره.

فإن رجع المقر عقب تصديق المقر له فهل يلزم إقراره أو يبطل: قولان في المذهب: قول باللزوم، وآخر بالبطلان.

القول الأول: عزاه ابن رشد للمدونة وهو اللزوم والصحة، فإذا أنكر المقر بعد تصديق المقر له، أي: لم يكذبه، فالإقرار صحيح، ولا عبرة بإنكار المقر باتفاق المذهب.

القول الثاني: لابن الحاجب وهو البطلان، وعزاه للنوادر.

صور وأمثلة لمن يؤاخذ بإقراره:

١-الرقيق:

سواءٌ كان ذكرًا أو أنثى، فإذا أقر لإنسان بجرح أو قتل مما فيه القصاص فيصح إقراره ويؤاخذ به، أما إذا أقر بمال فلا يصح ولا يؤاخذ به؛ لأن الرقيق محجور عليه في المال، كذا إذا أقر العبد بسرقة فيصح إقراره، لكنه يتعلق في تلك الحالة بالقطاع لا بالمال المسروق فلا تلزمه قيمته إن تلف ولا يؤخذ منه إن كان قائمًا، ما لم تشهد بينه لصاحب الحق، وإلا أخذ منه المال إذا كان قائمًا، وقيمته إن كان تالفًا.

٢-المريض:

إذا أقر المريض بشيء فإما أن يكون متهمًا في إقراره أولا.

وحاصل صور إقرار المريض ما يلي:

أ-إذا أقر المريض لوارث قريب مع وجود الأبعد أو المساوي، كان ذلك الإقرار باطلًا.

ب-إذا أقر المريض لوارث بعيد كان صحيحًا، إن كان هناك وارث أقرب منه، سواءٌ كان هذا الأقرب حائزًا للمال أم لا.

جـ-إذا أقر المريض لقريب غير وارث كخال أو صديق أو مجهول الحال صح الإقرار، إن كان لذلك المقر ولد، أو ولد ولد، وإلا فلا يصح الإقرار.

د-إذا أقر المريض لزوجته وعُلم بغضه لها فيصح الإقرار ويؤاخذ به؛ لعدم التُهمة؛ لأن البغض ينفي التهمة، بخلاف الميل إليها فإنه تهمة لا يصح معها الإقرار، وينفذ الإقرار لزوجته التي يبغضها وإن لم يوجد له ولد يرثه أو انفردت هي بولد صغير.

-كذا إذا جهل حاله مع زوجته، فلم يعلم هل يحبها أو يبغضها فيصح الإقرار في تلك الحالة، شيرطة أن يكون للمريض ولد يرثه منها أو من غيرها، سواءٌ انفرد الابن أو تعدد، إذا انفردت الزوجة المجهول حالها معه بولد صغير من أولاده ذكرًا أو أنثى فلا يصح الإقرار؛ لقوة التهمة في تلك الحالة.

صور متعلقة بإقرار المريض: اختُلف فيها بين الصحة وعدمها:

الصورة الأولى:

إذا أقر المريض لزوجة جُهل حاله معها وكان لها بنات كبار من زوجها أو من غيره ووجد في نفس الوقت عصبة للمريض المقر كأبٍ وأخ، فهل يصح الإقرار أم لا؟ قولان في المذهب:

١-قول يرى صحة الإقرار؛ لأنها أبعد من البنت.

٢-قول يرى عدم الصحة؛ لأنها أقرب من العاصب.

الصورة الثانية:

إذا أقر المريض لولد عاق مع وجود ولد بار، فهل يصح الإقرار للولد العاق أم لا ؟ قولان في المذهب:

١-قول يرى صحة الإقرار؛ لأن العقوق ينفي التهمة فكان بالعقوق أبعد من أخيه البار.

٢-قول يرى عدم الصحة؛ لأنه يساوي أخيه البار في الولدية: أي: إن كلًّا منهما ولد لهذا المقر.

الصورة الثالثة:

إذا أقر المريض لوارث له، كأخت مع وجود وارث أقرب من الأخوة، كأم، ووارث أبعد من الأخت كعم، فهل يصح الإقرار أم لا؟ قولان في المذهب:

١-قول يرى صحة الإقرار؛ لأن الأخت أبعد من الأم في الميراث.

٢-قول يرى عدم الصحة؛ لبعد العم.

مسألة: هل يصح الإقرار لمساوٍ مع وجود من يساويه:

إذا وجد متساويين في الدرجة للمقر كولدين أو أخوين، فلا يصح في تلك الحالة أن يقر بشيء لمساوٍ؛ لظهور التهمة الواضحة.

الصيغة التي ينعقد بها الإقرار والتي لا ينعقد بها:

قبل الكلام عن الصيغة والألفاظ التي ينعقد بها الإقرار يجب ذكر أركان الإقرار أولًا؛ لأن الصيغة أحد هذه الأركان.

أركان الإقرار أربعة:

١-المقر. ٢- المقر له. ٣- المقر به. ٤- الصيغة.

أولاً: الصيغة التي ينعقد بها الإقرار:

قال الشيخ خليل- رحمه الله تعالى -: ".... أَوْ قَضَى أَوْ وَهَبْته لي أو بعته أو وفيته أو أقرضتني أو ما أقرضتني أو ألم تقرضني أَوْ سَاهِلْنِي أَوْ اتَّزِنْهَا مِنِّي أَوْ لَأَقْضَيْتُكَ الْيَوْمَ أَوْ نَعَمْ أَوْ بَلَى أَوْ أَجَلٌ جوابا لا ليس لي عندك أو ليست لي ميسرة لَا أُقِرُّ أَوْ: عَلَيَّ أَوْ: عَلَى فُلَانٍ أَوْ مِنْ أَيِّ ضَرْبٍ تَأْخُذُهَا مَا أَبْعَدَك منها وَفِي حَتَّى يَأْتِيَ وَكِيلِي وَشَبَهُهُ أَوْ اتَّزِنْ أو خذ قولان: كذلك عَلَيَّ أَلْفٌ فِيمَا أَعْلَمُ أَوْ أَظُنُّ أَوْ علمي...[1] ".

وألفاظها ما يلي:

١-قوله: عليَّ، إذا قال له شخص: عليك لي كذا، فأقر بذلك وقال: عليَّ، فيعد هذا إقرار بالحق.

---

(١) يراجع: مختصر خليل: ص١٨٤، حاشية الدسوقي: ٣/ ٤٠٣، التاج والإكليل: ٧/ ٢٢٨ ، شرح مختصر خليل للخرشي: ٦/ ٩٢ ، منح الجليل: ٦/ ٤٣٩.

٢-قوله: في ذمتي، إذا ادعى عليه شخص بحق فقال: في ذمتي فيُعد إقرارًا.

٣-قوله: عندي، وأخذت منك، لمن ادعى عليه بشيء فقال له: عندى هذا الشيء، أو أخذته منك، فيعد إقرارًا.

٤-قوله: أعطيتني، لمن ادعى عليه فقال له: نعم أعطيتني، إشارة للشيء الذي عنده، فيعد إقرارًا.

٥-قوله: اصبر عليَّ به، لمن ادعى عليه أو قال له: اعطنى حقي، فرد عليه قائلًا: اصبر عليَّ، فيعد إقرارًا، بخلاف ما لو قال له: أخرني سنة وأنا أقر، فلا يعد إقرارًا.

٦-قوله: وهبته لي أو بعته، لمن قال له: اعطني الذي عندك فرد عليه قائلًا: أنت وهبته أو بعته لي، ويجب عليه في تلك الحالة أن يثبت الهبة والبيع، فإن لم يثبت حلف أنه ما باعه ولا وهبه له، واستحق هذا الشيء، وقيل: لا يحلف في الهبة.

٧-قوله: وفيته لك، لمن طالبه بحق عنده فقال له: لقد وفيته لك فيعد هذا إقرارًا، ويجب عليه إثبات الوفاء.

٨-قوله: ليست لي ميسرة، لمن طالبه بالوفاء بما عنده فرد عليه بهذه العبارة، فيعد هذا إقرارًا، فهى كقوله: اصبر عليَّ به.

٩-قوله : نعم أو بلى أو أجل، فهذه الثلاثة إذا صدرت وكانت جوابًا لمن ادعى عليه بحق أو طالبه بشيء بقوله: أليس لي عندك كذا، فرد عليه بأحد هذه الألفاظ الثلاثة، فيعد هذا إقرارًا بالحق في تلك الحالة.

١٠-كذا يدخل في الصيغ التي ينعقد بها الإقرار: كل لفظ دل بالوضع أو العرف أو القرينة الظاهرة أنه إقرار فيعمل به.

مثال الوضع: كقوله: إيوه.

مثال العرف: قوله حاضر أو على رأسى، أو خذ مني عينى، أو وصل جميلك.

مثال القرينة الظاهرة: كقوله في الجواب لمن ادعى عليه: جزاك الله عنا في صبرك علينا خيرًا، وما في معناه.

ثانيًا: الصيغة التي لا ينعقد بها الإقرار:

وألفاظها ما يلي:

١- قوله: أقر، لمن ادعى عليه بشيء فرد عليه: أقر له به بهذه الصيغة، فلا يعد هذا إقرارًا، لكنه وعد بالإقرار.

٢- السكوت: إذا ادعى عليه شخص وقال له: لي عليك مائة فسكت ولم يجب عليه، خلاف في المذهب هل يعد السكوت إقرارًا أم لا ؟ والأظهر: أنه ليس بإقرار.

٣- قوله: وأنا الآخر لي عندك عشرة، لمن ادعى عليه بحق وقاله له: عندك عشرة فرد عليه قائلًا: وأنا الآخر لي عندك عشرة، وهذا القول قد يكون مستغربًا قوله والرد به، لكن يزول الاستغراب إذا قصد بالرد بهذه العبارة أن يقول له: وأنا أكذب عليك بأن لي عندك عشرة، كما كذبت علي بمثل ذلك.

٤- قوله: عليَّ وعلى فلان، جوابًا لمن طالبه بشيء وقال له: لي عندك كذا، فرد عليه قائلًا: عليَّ وعلى فلان؛ لأن هذا تهكم وسخرية أو استفهام فلا يعد إقرارًا.

٥- قوله: من أي ضرب تأخذها أو ما أبعدك منها، فلا يعد هذا إقرارًا، إذا صدر جوابًا لمن ادعى عليه بشيء؛ لأن هذه العبارة ظاهرة في أن المراد بها التهكم.

٦-قوله: عليَّ ألف إن استحلها، فلو علق جوابه على الاستحلال فلا يعد هذا إقرارًا؛ لأنه علق على شرط، كذا إذا علق الإقرار على إعارته للشيء بقوله: إن أعارني كذا.

٧-قوله: إن حلف، لو قال المدعى عليه له عندي ألف إن حلف فحلف المدعي فلا يلزم المدعى عليه شيء ولا يعد هذا إقرارًا؛ لأنه يجوز له أن يقول ظننت أنه لا يحلف باطلًا فهذا أيضًا تعليق على شرط هذا في غير الدعوى المرفوعة أمام الحاكم أو المحكمة فلو قال له: عليَّ كذا إن حكم بها فلان لرجل سماه، فحكم بها المحكم، فيعد هذا إقرارًا، ويلزم الوفاء.

٨-قوله: إن شهد فلان، فلو أن المدعى عليه بحق علق الوفاء على شهادة فلان من الناس فلا يعد هذا إقرارًا، لكن إن شهد فلان هذا وكان عدلًا عمل بشهادته ولزم الحق.

٩-قوله: اشتريت منه خمرًا بألف، إذا صدرت هذه العبارة من إنسان فلا يعد هذا إقرارًا بحق ولا يلزمه شيء.

١٠- قوله: أو عبدًا لم أقبضه، لو صدرت هذه العبارة من رجل فقال اشتريت منه عبدًا لكني لم أقبضه لا يعد إقرارًا بثمن العبد في ذمته ولا يلزمه شيء؛ لأن الشراء لا يوجب عمارة الذمة إلا بالقبض. واستشكل هذا القول: بأن مجرد العقد الصحيح يوجب الضمان على المشتري وليس القبض

لكن أجيب على هذا الاستشكال: بأنه يحمل على عبد غائب بيع على الصفة، أي: فلا يدخل في ضمان المشتري إلا بالقبض.

١١- قوله: أقررت به وأنا صبي أو وأنا مبرسم، لو ادعى عليه إنسان بشيء فقال: لقد أقررت لك بهذا الحق وأنا صغير أو كنت فى حالة البرسمة، وهى: نوع من الجنون، فلا يلزمه شيء ولا يعد هذا إقرارًا، وشرط عدم الإلزام بالإقرار في حالة البرسمة: إن علم تقدم البرسمة على الإقرار، وبعد ذلك على المدعي أن يثبت أنه أقر له بعد البلوغ أو حال كوننه عاقلًا.

١٢- قوله قبل أن أخلق، لو قال ذلك لمن ادعى عليه بشيء فرد عليه قائلًا: أقررت بكذا قبل أن أخلق فلا يعد إقرارًا؛ لأنه خرج مخرج الاستهزاء.

١٣- قوله: لا أدري أكنت صبيًا أو بالغًا، جوابًا لمن ادعى عليه بحق فقال له ذلك، فلا يلزمه شيء ولا يعد إقرارًا حيث لم يثبت بلوغه حين الإقرار؛ لأن الأصل عدم البلوغ، أما لو قال: لا أدري أكنت عاقلًا أم لا لزمه الإقرار؛ لأن الأصل العقل.

١٤- قوله: أو أقر اعتذار، وصورة ذلك: أن رجلًا طلب منه شيئًا على سبيل الإعارة أو الشراء وهو لا يريد إعارته أو بيعه لهذا الإنسان فأراد أن يخرج من هذا الموقف فقال: إن هذا الشيء لابني أو لزوجي أو لفلان فلا يعد هذا إقرارًا لمن ذكرهم؛ لأن الغرض أن يتخلص من هذا الطالب للشيء، وقد شرط الشيخ الزرقاني قيدًا في تلك الحالة وهو : أن يكون الطالب للشيء يعتذر له كأن يكون ذا وجاهة أو سلطان وقادر على أخذه فيضطر صاحب الشيء للاعتذار حتى يحمي هذا الشئ، أما إذا كان الطالب مما لا يعتذر له لزمه الإقرار. وقد اعترض على الشيخ الرزقانى في شرطه هذا القيد: بأن المقر له بالشيء عليه إثبات البينة بأن هذا حقه لا فرق بين أن يكون السائل مما يعتذر له أم لا.

١٥- قوله: مدحًا أو ذمًا، لو أقر إنسان لإنسان بشيء على سبيل المدح أو الذم فلا يعد إقرارًا ولا يلزمه.

مثال المدح: أن يقول: أقرضني فلان مائة جزاه الله خيرًا وقضيتها له.

مثال الذم: قوله: أقرضني فلان كذا ثم ضايقني حتى قضيته له، لا جزاه الله خيرًا.

مسألة: ما يقبل فيه التفسير للألفاظ وما لا يقبل:

أولاً: ما يقبل فيه التفسير للألفاظ:

١- **المسألة الأولى:** إذا ادعى على إنسان بمال حال من بيع فأجاب بالاعتراف ولم ينكر ولكنه قال: بأن المال مؤجل وليس حال، فإن كان العرف والعادة جارية بالتأجيل له، أي: موافقة لقوله، فالقول قول المقر بيمين، وإن كانت العادة عدم التأجيل أصلًا، أي: لا تشهد للمقر، فالقول قول المقر له بيمين، وإن لم يكن هناك عرف ولا عادة بشيء، فإذا ادعى المقر أجلًا قريبًا يشبه أن تباع السلعة له فالقول قول المقر بيمين، وإن ادعى أجلًا بعيدًا لا يشبه التأجيل له عادة فالقول قول المقر له بيمين، هذا إذا فاتت السلعة، فإن كان السلعة قائمة تحالفا وتفاسخا ولا ينظر لشبه ولا لعدمه، وأما القرض فالقول قول المقر له بيمينه، حيث لم يكن شرط بالتأجيل ولا عادة ومضت مدة الانتفاع به؛ لأن الأصل فى القرض الحلول، أي: بعد مدة الانتفاع به فلابد منها.

٢- **المسألة الثانية:** إذا أقر إنسان لآخر بأن له عنده ألف ودرهم فإنه يقبل منه تفسير الألف بأي شيء آخر فليس بشرط أن تفسر بألف درهم، ولا يعتبر الدرهم هنا علاقة وقرينة على

تفسيرها بالدرهم فيجوز للمقر أن يفسرها بشيء آخر غير الدراهم كالعبيد أو الدنانير وفي تلك الحالة يجوز للمدعي تحليفه على ما فسر به الألف.

٣- **المسألة الثالثة:** يجوز قبول تفسير المقر في قوله: عليَّ شئ وكذا، فيفسر هذا الشيء بأي أمر يقوله ويقبل منه هذا.

٤- **المسألة الرابعة:** يجوز أن يسجن المقر من أجل أن يفسر ما يقوله إن امتنع عن التفسير ولا يخرج منه حتى يقر بالتفسير فإن مات في الحبس ولم يقر، قبل قول المقر له وحلف على ذلك.

ثانيًا: ما لا يقبل فيه التفسير للألفاظ:

١- **المسألة الأولى:** لو أقر إنسان لآخر بأن له حق أو شيء من هذه الدار، فلا يقبل تفسير الشيء والحق بالباب أو الجذع بل لابد من تعيين جزء منها كربع الدار أو نصفها أو غير ذلك هذا هو التفسير المقبول أما غيره فلا.

٢- **المسألة الثانية:** إذا أقر إنسان لآخر بأن له شيئًا أو حقًّا في هذه الأرض وفسر ذلك بغير تعيين جزء واضح منها فلا يقبل هذا التفسير للشيء أو الحق بهذه الصورة، بل لابد من تعيين جزء من الأرض في التفسير؛ حتى يكون الإقرار والتفسير صحيحين فيفسر الشيء بأن له قيراط من الأرض فيقبل ذلك وهذا قول الإمام سحنون: أنه لابد من تعيين جزء من الدار كالربع أو قيراط من الأرض، ولا فرق في تلك الحالة بين حرف: من، وحرف: في، فهذا سواء، خلافًا لابن عبد الحكم الذي يرى: أنه يقبل تفسيره بالجذع والباب في حرف: في دون حرف مِن؛ لأن مِن للتبعيض، و فِي للظرفية.

الحالات التي يلزم فيها المقر بإقراره:

قال الشيخ خليل- رحمه الله تعالى -: " ولزم إن نوكل في ألف من ثمن خمر أو عبد ولم أقبضه كَدَعْوَاهُ الرِّبَا وَأَقَامَ بَيِّنَةً أَنَّهُ رَابَاهُ فِي ألف لا إن أقامها على إقْرَارِ الْمُدَّعِي أَنَّهُ لَمْ يَقَعْ بَيْنَهُمَا إلَّا الربا أَوْ اشْتَرَيْت خَمْرًا بِأَلْفٍ أَوْ اشْتَرَيْت عَبْدًا بألف ولم أقبضه أَوْ أَقْرَرْت بِكَذَا وَأَنَا صَبِيٌّ كَانَا مُبَرْسَمٌ إن علم تقدمه أَوْ أَقَرَّ اعْتِذَارًا أَوْ بِقَرْضٍ شُكْرًا عَلَى الأصح وَقَبْلَ أَجَلِ مِثْلِهِ فِي: بَيْعٍ لَا قَرْضٍ وتفسير ألف في: كألف ودرهم وخاتم فَصُّهُ لِي نَسَقًا إلَّا فِي غَصْبٍ فَقَوْلَانِ لا بجذع وَبَابٍ فِي لَهُ مِنْ هَذِهِ الدَّارِ أَوْ الأرض كفي على الأحسن وَمَالُ نِصَابٍ وَالْأَحْسَنُ تَفْسِيرُهُ: وَمَالُ نِصَابٍ وَالْأَحْسَنُ تَفْسِيرُهُ: كَشَيْءٍ وَكَذَا وَسِجْنٌ له وكعشرة ونيف وسقط في كمائة وشيء وكذا درهما وعشرون وكذا وكذا أحد وعشرون وكذا وكذا أحد عشر وبضع أو دراهم ثلاثة وَكَثِيرَةٌ أَوْ لَا كَثِيرَةٌ وَلَا قَلِيلَةٌ أَرْبَعَةٌ وَدِرْهَمُ الْمُتَعَارَفِ وَإِلَّا فَالشَّرْعِيُّ وَقُبِلَ غِشُّهُ وَنَقْصُهُ إن وصل وَدِرْهَمٌ مَعَ دِرْهَمٍ أَوْ تَحْتَهُ أَوْ فَوْقَهُ أَوْ عَلَيْهِ أَوْ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ فدرهم أو ثم درهم درهمان وسقط في لا بل ديناران وَدِرْهَمٌ دِرْهَمٌ أَوْ بِدِرْهَمٍ دِرْهَمٍ وَحَلَفَ مَا أراداهما كَإِشْهَادٍ فِي ذِكْرٍ بِمِائَةٍ وَفِي آخِرِ بِمِائَةٍ وبمائة وبمائتين الأكثر وَجُلُّ الْمِائَةِ أَوْ قُرْبُهَا أَوْ نَحْوُهَا الثُّلُثَانِ فأكثر

وبالاجتهاد وَهَلْ يَلْزَمُهُ فِي عَشَرَةٍ فِي عَشَرَةٍ عِشْرُونَ أو مائة؟ قولان وَثَوْبٌ فِي صُنْدُوقٍ وَزَيْتٌ فِي جَرَّةٍ وَفِي لزوم ظرفه قولان لا دابة في اصطبل وَأَلْفٌ إنَّ اسْتَحَلَّ أَوْ أَعَارَنِي لَمْ يَلْزَمْ كإن حلف في غير الدعوى أو إن شهد فلان غير العدل وَهَذِهِ الشَّاةُ أَوْ هَذِهِ النَّاقَةُ لَزِمَتْهُ الشَّاةُ وحلف عليها وَغَصَبْته مِنْ فُلَانٍ لَا بَلْ مِنْ آخَرَ فهو للأول وقضي للثاني بقيمته وَلَك أَحَدُ ثَوْبَيْنِ عُيِّنَ وَإِلَّا فَإِنْ عَيَّنَ الْمُقَرُّ لَهُ أَجْوَدَهُمَا حَلَفَ وَإِنْ قَالَ: لَا أدري حلفا على نفي العلم واشتركا...[1] ".

الحالة الأولى: لو أقر إنسان لآخر وقال له: في ذمتي مال أو له عندي مال، فيلزم في تلك الحالة بدفع نصاب الزكاة من المال؛ لأنه لم يعين قدر المال الذي في ذمته.

ونصاب الزكاة يكون من الشيء الذي هو من أهله، فلو كان المقر من أهل الذهب لزمه نصاب الذهب وإن كان من أهل الفضة لزمه نصاب الفضة، وإن كان أهل الماشية لزمه نصابها، وإن كان من أهل الحب لزمه نصابه، وإن كان من أهل كل هذا، لزمه أقل

---

(1) يراجع: مختصر خليل: ص١٨٥، حاشية الدسوقي: ٣/ ٤١٠، التاج والإكليل: ٧/ ٢٣٩ ، شرح مختصر خليل للخرشي: ٦/ ٩٨ ، منح الجليل: ٦/ ٤٦٣.

الأنصبة قيمة؛ لأن الأصل براءة الذمة، فلا تلزم بمشكوك فيه، ولذلك لو قال: علي نصاب لزمه نصاب السرقة؛ لأنه المحقق وهو أقل الأنصبة وهو: ربع دينار.

الحالة الثانية: لو أقر إنسان لآخر وقال له: في ذمتي بضع وسكت أو له علي دراهم بدون تعيين، ففي تلك الحالة في البضع الثلاثة؛ لأن البضع أقله ثلاثة وأكثره تسعة، فيلزمه المحقق ولو قال: له في ذمتي بضعة عشر لزمه ثلاثة عشر، وكذلك قوله دراهم يلزمه ثلاثة كالبضع.

الحالة الثالثة: لو اقر إنسان لآخر وقال له: عندي دراهم كثيرة، فإنه يلزمه أربعة منها؛ لأنها أول مبادئ الكثرة بعد مطلق الجمع، كذا لو قال: له عندي دراهم لا كثيرة ولا قليلة، فيلزمه أربعة منها أيضًا، وإنما لزمه الأربعة لأننا نحمل الكثرة المنفية على ثاني مراتبها وهى الخمسة ونحمل القلة المنفية على أول مراتبها فيكون اللازم في حقه أربعة وإلا لحصل التناقض؛ لأنه يصير نافيًا لها بقوله: لا كثيرة، ومثبتا لها بقوله: ولا قليلة.

الحالة الرابعة: لو أقر إنسان لآخر وقال: له علي درهم فيحمل ذلك على الدرهم المتعارف بينهم ويلزم ذلك، وإذا لم يكن بينهم درهم متعارف عليه فيلزم الدرهم الشرعي إن كانت لهم معرفة به، وإذا لم

يكن لهم بمعرفة بالدرهم الشرعي، فالواجب ما فسر به الدرهم مع حلف اليمين.

ويقبل من المقر لو قال له: علي درهم مغشوش أو ناقص ويشترط في قبول قوله هذا: أن يصل هذه العبارة بإقراره فتكون العبارة : له علي درهم مغشوش أو ناقص، فإذا فصل بين إقراره بالدرهم وقوله مغشوش أو ناقص لا يعمل به ويلزم درهم خالص كامل، ولا يضر الفصل إذا كان بنحو سعال أو عطاس، أما لو فصل بنحو رد سلام أو القائه، فلا يجوز ويلزم بالخالص الكامل.

الحالة الخامسة: إذا أقر إنسان لآخر وقال: له عندي ألف أو علي ألف من ثمن خمر فيلزمه ذلك ويدفع الألف ويحمل قوله من ثمن خمر على أنه يرفع واقعًا ندم عليه فلا يعتبر وكذلك كل ما لا يصح بيعه لنجاسته أو غيرها فلا يعتبر ذكره في الإقرار ويلزم المقر بالثمن الذي قاله.

كذا لو قال المقر: له علي ألف من ثمن عبد ولم أقبضه فيلزم بالألف بشرط أن يناكر من قبل المقر له بأن يقول المقر له: أن هذه الألف ليست من ثمن العبد، بل هى من ثمن ثوب أو قال له بل قبضت العبد بمجرد الشراء.

ويدخل في هذا إذا قال المقر: له علي ألف من ربا فقال المدعي: بل هى من بيع أو قرض والحال أن المقر أقام بينة تشهد له بأن الألف كانت من الربا، فيلزمه في تلك الألف ولا تنفعه بينته؛ لاحتمال أن يكون قد راباه في غير ما أقر به، فيلزم بالألف بصرف النظر عن المعاملة للاحتمال السابق.

مسألة: هل يجوز الاستثناء في الإقرار:

قال الشيخ خليل- رحمه الله تعالى -: "..الِاسْتِثْنَاءُ هُنَا كَغَيْرِهِ وَصَحَّ لَهُ الدَّارُ وَالْبَيْتُ لي وَبِغَيْرِ الْجِنْسِ كَأَلْفٍ إلَّا عَبْدًا وَسَقَطَتْ قِيمَتُهُ وَإِنْ أَبْرَأَ فُلَانًا مِمَّا لَهُ قَبْلَهُ أَوْ من كل حق أو أبرأه برىء مطلقا ومن القذف والسرقة فَلَا تُقْبَلُ دَعْوَاهُ وَإِنْ بِصَكٍّ إلَّا بِبَيِّنَةٍ أنه بعده وإن أبرأه مما معه برىء من الأمانة لا الدين...[1] ".

حاصل المسألة: لو أقر إنسان لآخر بشيء واستثنى في إقراره، فإن هذا الاستثناء ينفعه ويفيده، فلو قال في إقراره: له علي ألف إلا مائة، لزمه تسعمائة، ولو قال: له علي عشرة إلا ثمانية لزمه اثنان، فالاستثناء هنا معتبر كما هو في أبواب أخرى كالعتق والطلاق ويشترط لصحة الاستثناء:

(١) أن يتصل المستثنى بالمستثنى منه إلا لعارض.

(٢) أن ينطق ويتلفظ به وإن يسمع به غيره؛ لأنه حق لمخلوق.

(٣) أن يقصد الاستثناء، أما فى غير هذا الباب فيجوز الاستثناء سرًّا.

---

(1) يراجع: مختصر خليل: ص١٨٤، منح الجليل: ٦/ ٤٦٨.

(٤) ألا يكون الاستثناء مستغرقًا أو مساويًا للمستثنى منه فهذا باطل، ويجوز أن يستثنى الأكثر من المستثنى منه وإبقاء أقله نحو قوله: له علي عشرة إلا تسعة.

وإذا تعدد الاستثناء فكل واحد مخرج بما قبله فإذا قال: له علي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحد، فإذا أردنا معرفة ما في ذمته من العشرة نخرج كل واحد مما قبله، فالواحد مستثنى من الاثنين فيبقى من الاثنين واحد فيستثنى هذا الواحد من الأربعة فيبقى منها ثلاثة والثلاثة مستثناه من العشرة فيبقى سبعة هي المقر بها واللازمة.

كذا يصح الاستثناء المعنوي، فلو قال: له الدار والبيت لي أو له الخاتم وفصه لي فيصح هذا الاستثناء إن وصل قوله واستثناءه بإقراره وإلا فلا ينفعه الاستثناء.

مسالة: حكم الإقرار المدون بوثيقة:

حاصل المسألة: إذا أقر إنسان لآخر بمائة من المال وكتب ذلك في وثيقة. وأقر بمائة أخرى وكتبها في وثيقة أخرى وأتى المدعي بالوثيقتين فيلزم المقر بالوثيقتين ويدفع المائتان للمدعي.

هذا بخلاف الإقرار المجرد عن الكتابة فهو مال واحد فلو أقر إنسان عند جماعة من الناس بأن عليه لفلان مائة ثم أقر عند آخرين بأن لفلان عليه مائة، فيلزمه مائة فقط.

وهذا إذا لم يذكر اختلاف السبب واتفقا قدرًا وصفة، فإذا ذكر اختلاف السبب لكل مائة، لزمه المائتان.

فإذا قال له: علي مائة من بيع، ثم قال له: علي مائة من قرض أو قال: مائة محمدية ومائة يزيدية، لزمه المائتان.

مسألة: حكم الإبراء من الحقوق:

حاصل المسألة: أن يقوم من له حق عند إنسان بإبرائه من هذا الحق أو أطلق في الإبراء مما في ذمته، وفي تلك الحالة يبرأ هذا الإنسان من كل شيء في ذمته تجاه صاحب الحق سواءٌ كان الحق معلومًا أو مجهولًا.

حتى لو كان الإبراء من السرقة أو حد القذف فإن سرق منه شيئًا أو قذفه ولم يبلغ الإمام، فقد برئ من الحق الدنيوي أما الحد فلا يبرأ منه فيطبق عليه؛ لأنه حق لله تعالى ولا يجوز لأحد إسقاطه.

وعلى ذلك: لو حدثت البراءة ثم جاء هذا الإنسان يطالب من أبرأه بحق آخر فلا يلتفت لدعواه في هذه الحالة حتى ولو كان هذا الحق مكتوبًا ومدونًا بوثيقة فلا يعمل بها ولا يجاب لطلبه ودعواه، إلا إذا أقام المدعي بينه تشهد أن هذا الحق المدعى به وقع بعد الإبراء ففي هذه الحالة يجوز له المطالبة بهذا الحق.

صيغ الإبراء:

الصيغة الأولى: أن يقول في إبراءه: أبرأتك مما قبلك أو من كل حق، أو قال: أبرأتك، وأطلق في الإبراء، ففي الحالة يبرأ من كل شيء في الذمة وغيرها معلومًا أو مجهولًا.

الصيغة الثانية: لو قال له: أبرأتك مما معك، برئ من الأمانة التي عنده كالوديعة والقراض ولا يبرأ من الدين؛ لأن الدين في الذمة.

الصيغة الثالثة: لو قال له: أبرأتك مما في ذمتك، برئ من الدين دون الأمانة؛ لأن الأمانة ليست في الذمة.

الصيغة الرابعة: لو قال: أبرأتك مما عندك، برئ من الأمانة والدين عند الإمام المازرى، وعند ابن رشد: يبرأ من الأمانة فقط ويبقى الدين، وهذا الخلاف إذا كان عنده دين وأمانة، وأما إذا كان عنده أحدهما برئ منه مطلقًا.

وإذا كان العرف يسوى بين هذه العبارات في الإبراء فإنه يعمل به ويبرأ الإنسان مطلقًا مما معه ومما في ذمته.

كذا لو وجدت قرينة تقوي تخصيص لفظ وعبارة معينة فإنه يعمل بها في الإبراء.

الصور المعاصرة للإقرار:

ومما تحدث عنه الفقهاء في هذا العصر ما يلي:

الصورة الأولى: الإقرار عن طريق التسجيل:

فإذا سجل أحد الأشخاص لإنسان وهو يقر بشيء معين قال الفقهاء: أن الإقرار لا يثبت بهذه الصورة ولا يؤاخذ به ولا يلزم قائله بما ورد فيه ولا يعد حجة عليه؛ لتشابه الأصوات وسهولة تقليدها، وإمكانية التقديم والتأخير عن طريق الوسائل الحديثة فيوضع الكلام في غير موضعه، وهو ما يعرف بالمونتاج.

الصورة الثانية: الإقرار بالتصوير الفلمي:

كذا لا يعتد به ولا يكون حجة على قائله ولا يلرم به؛ لسهولة التلفيق في الصوت والصورة وهو ما يعرف بالدبلجة.

أسئلة تدريبية على باب الإقرار:

١- عرف الإقرار لغه واصطلاحًا مبينًا أدلة مشروعيته.

٢- اذكر الشروط التي يجب توافرها فيمن يؤاخذ بإقراره .

٣- اذكر بعض الصور لمن ليس أهلًا للإقرار.

٤- اذكر بعض الصور لمن لا يؤاخذ بإقراره.

٥- وضح الصيغ التي ينعقد بها الإقرار.

٦- بين الصور التي لا ينعقد بها الإقرار.

٧- اذكر الأحوال التي يقبل فيها التفسير للألفاظ والتي لا يقبل فيها.

٨- بين الحالات التي يلزم فيها المقر بإقراره.

بـــــاب : المزارعـــــة

قال الشيخ خليل – رحمه الله تعالى –:

" لكل فسخ المزارعة إن لم يبذر وَصَحَّتْ إنْ سَلِمَا مِنْ كِرَاء الْأَرْضِ بِمَمْنُوعٍ وقابلها مساو وتساويا إلا لتبرع بعد العقد وخلط بذر إن كان ولو بإخراجهما فإن لم ينبت بدر أحدهما وعلم: لم يحتسب به إن غر وعليه مِثْلَ نِصْفِ النَّابِتِ وَإِلَّا فَعَلَى كُلٍّ: نِصْفُ بذر الآخر والزرع بينهما: كأن تساويا في الجميع أو قابل بذر أحدهما: عمل أو أرضه وبذره أو بعضه إن لم ينقص ما للعامل عن نسبة بذره أَوْ لِأَحَدِهِمَا الْجَمِيعُ إلَّا الْعَمَلَ إنْ عَقَدَا بلفظ الشركة لا الإجارة أو مطلقا كإلغاء أرض وتساويا غيرها أَوْ لِأَحَدِهِمَا أَرْضٌ رَخِيصَةٌ وَعَمَلٌ عَلَى الْأَصَحِّ وَإِنْ فَسَدَتْ وَتَكَافَّا عَمَلًا فَبَيْنَهُمَا وَتَرَادَّا غَيْرَهُ وَإِلَّا فَلِلْعَامِلِ وَعَلَيْهِ الْأُجْرَةُ كَانَ لَهُ بَذْرٌ مَعَ عَمَلٍ أَوْ أَرْضٌ أَوْ كُلٌّ لِكُلٍّ...[1] ".

([1]) يراجع: مختصر خليل: ١٨٠، التاج والإكليل: ٧/ ١٥٩ ، منح الجليل: ٦/ ٣٥٤ شرح مختصر خليل للخرشي: ٦/ ٦٧، مواهب الجليل: ٥/ ١٧٦، الفواكه الدواني: ٢/ ١٢٧.

باب : في المزارعة وأحكامها

المزارعة لغة: مأخوذة من الزرع، وهو: ما تنبته الأرض، تقول: زرع الحراث الأرض زرعًا: إذا حرثها للزراعة، وزرع الله الحرث: إذا أنبته وأنماه، والزرع: ما استنبت بالبذر[١].

واصطلاحًا: هى الشركة في الزرع. وعبر عنها الإمام اللخمى بقوله: الشركة في الحرث[٢].

والأصل فى المزارعة: أنها قسم من أقسام الشركة فتدخل تحتها، ولما كانت المزارعة لها من الأحكام الخاصة بها أفردها فقهاء المالكية بالذكر؛ لبيان هذه الأحكام والشروط الخاصة بها؛ حتى لا يحدث خلط في أحكامها.

دليل المزارعة:

قول الله تعالى: {أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ (٦٣) أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ} [٣].

---

(١) المصباح المنير: ١٣٢ / مادة: " ز ر ع"، الشرح الصغير: ٤٩٢/٣.

(٢) الشرح الصغير: ٤٩٢/٣، حاشية الدسوقى: ٣٧٢/٣.

(٣) سورة الواقعة: آية رقم: (٦٣، ٦٤).

وجه الدلالة:

أن الله – تبارك وتعالى – نص على الزرع للأرض، والزرع قد يقوم به إنسان وحده وقد يقوم به مع غيره، فمعنى المزارعة موجود ومتضمن في معنى الزرع، وهذا واضح في الآية الأولى، ثم أسند الله تعالى إثبات الحرث والزرع لذاته وأنه تعالى هو الفاعل الحقيقي للزرع أما الإنسان فما عليه إلا إلقاء الحب فقط.

حكمة مشروعية المزارعة:

شرعت المزارعة كمعاملة من المعاملات؛ من باب التيسير والتخفيف على المسلمين، وفتح منافذ شرعية للعمل فيما بينهم، فقد تكون لدى إنسان قدرة على العمل والزرع، لكن ليس لديه أرض يزرعها، أو ليس لديه مال يستأجر به أرض يزرعها، فيستعين بصاحب أرض يزرعها له بالشروط والضوابط الشرعية للمزارعة والعكس: أنه قد يوجد صاحب أرض ليس عنده خبرة في زراعتها واستغلالها، فيبحث عن رجل عنده هذه الخبرة ويشاركه العمل، ففيها عدم تعطيل الطاقات، بالعمل وبذل الجهد وكذلك عدم تعطيل ما يمتلكه الإنسان من أرض بالزرع والحرث.

ثم الفائدة التي تعود على المجتمع الإسلامى بعد ذلك بالقضاء على البطالة التي تقود إلى الجريمة في الغالب؛ لأن الإنسان إذا وجد له منفذ شرعي للعمل فلن يفكر في شيء يضر بنفسه وبالمجتمع؛ لأن له ما يشغله، فكأن المعاملات الشرعية من مزارعة ومشاركة ومضاربة كلها تصب في خدمة المجتمع وحمايته بتوجيه جهود أفراد المجتمع إلى العمل وبذل الجهد وعدم الجلوس فارغي اليدين، وغير ذلك مما فيه جلب للمصالح ودرء للمفاسد.

الأمور التي تنعقد بها المزارعة:

كل معاملة من المعاملات الشرعية أيا كانت هذه المعاملة لابد لها من أمر تنعقد به؛ حتى لا يدخل الناس في المعاملات على سبيل التساهل الذي قد يضر بالآخرين، فاللزوم هنا رابط يربط بين الشركاء في المعاملات الشرعية؛ لضمان جدية وحفظ الحقوق وتعويض المضرور.

وقد اختلف فقهاء السادة المالكية في الأمر الذي تلزم به المزارعة على ثلاثة أقوال:

القول الأول: تلزم المزارعة بالبذر وما في حكمه، أي: ما يدخل تحته أو ما في معناه، وهو قول ابن القاسم.

القول الثاني: يرى أن المزارعة تلزم بالعقد، وهو قول ابن الماجشون، وسحنون.

القول الثالث: يرى أن المزارعة تلزم بالعقد إذا انضم إليه أمر آخر كالعمل مثلًا.

والراجح: القول الأول وهو لزومها بالبذر لا بغيره، فالمزارعة على خلاف شركة الأموال التي تلزم بالصيغة.

سبب الخلاف:

سبب هذا الخلاف عند المالكية فيما تلزم به المزارعة: أن المزارعة شركة تشتمل على العمل والإجارة.

فمن غلب جانب العمل قال: لا تلزم بالعقد وعلى ذلك: فلابد فيها من التكافؤ والاعتدال بين الشريكين إلا أن يتطوع أحدهما بزيادة بعد العقد، ومن غلب جانب الإجارة قال: تلزم بالعقد وعلى ذلك: أجاز فيها التفاضل وعدم التكافؤ، وكذا ذكر أنها لم تلزم بالعقد كشركة المال؛ لأن بعض الفقهاء قال بمنعها فضعف أمرها فاحتيج في لزومها إلى أمر قوي وهو البذر[1].

---

(1) يرى الإمام أبو حنيفة منع المزارعة، وقد خالفه في ذلك صاحباه.

فائدة هذا الخلاف:

تظهر فائدة هذا الخلاف بين فقهاء المالكية في أمرين:

الأول: فسخ المزارعة: أنه يجوز لأحد الشريكين إذا أراد فسخ عقد المزارعة ولم يكن هناك بذر للحب جاز له ذلك.

الثاني: بذر بعض الحب.

إذا بذر بعض الحب فقط فهل يلزم العقد أم لا ؟

في ذلك قولان:

القول الأول: لابن القاسم يرى أنه إذا بذر بعض الحب ثم فسخ عقد المزارعة فإنها تلزم فيما بذر وتفسخ في الباقي.

القول الثاني: يرى أن بذر بعض الحب لا يوجب اللزوم فيها ولكن بذر البعض كعدم البذر؛ لأن فقهاء المالكية نصوا على أنه يجوز لأحد الشريكين الفسخ للعقد قبله، أي: قبل بذر الحب، فلو بذر القليل أو الكثير فهو كالعدم، وهو قول الإمام ابن رشد الذى اعتبر أن قلب الأرض وعدم زراعتها لا يلزم أحد الشريكين بالمزارعة، بل ويجوز لأحدهما الرجوع والفسخ إن أراد ذلك.

معنى البذر:

البذر إلقاء الحب على الأرض لينبت، كذا يدخل في معنى البذر: ما يضعه الزارع في الأرض ولا بذر لحبه كالبصل والقصب.

شروط صحة المزارعة:

تصح المزارعة بشروط ثلاثة:

الشرط الأول: [1] أن يسلم كراء الأرض بشيء ممنوع، أي: بأجر ممنوع كراؤها به، أي: لا يكون كراء الأرض في مقابلة البذر أو في مقابلة طعام ولو لم تنبته الأرض كالعسل أو أنبتته ولم يكن طعاماً كالقطن والكتان والحلفاء والحشيش، فإذا وقع كراء الأرض في مقابل البذر أو غيره فسدت المزارعة، فلو كان البذر من جانب أحدهما والأرض من الآخر فلا تجوز المزارعة.

خلافًا لما قاله الشيخ الداودي ويحيى الأصيلى: من القول: بجواز كراء الأرض بممنوع، أي: بما يخرج منها، فاعتبر بذلك أن قول المنع هو المشهور في المذهب وليس المتفق عليه، وإلا لو كان هو المتفق عليه ما وجد خلاف في المسألة.

---

(1) وهذا خلافًا للشافعية الذين يرون أن محل المنع في تلك الحالة إذا اشترط الأخذ من عين ما يخرج من خصوص تلك البقعة صريحًا ولم يكتفوا بالجنس.

الشرط الثاني: أن يكون الربح بينهما على نسبة المخرج منهما، بمعنى أن يقسم الربح على نسبة ما دفعه كل واحد منهما سوى البذر، كأن يكون كراء الأرض مائة وكراء العمل من بقر أو غيره مائة هذا سوى البذر ودخلا على أن الربح مناصفة، أو أخرج أحدهما ما يساوي خمسين، وأخرج الآخر ما يساوي مائة، ودخلا على أن لصاحب المائة من الربح الثلثين، ولصاحب الخمسين الثلث وهكذا، وإلا لو لم يكن الربح على نسبة المخرج فسدت المزارعة.

ويجوز لأحد المتعاقدين أو الشريكين التبرع بزيادة عمل أو ربح للآخر، لكن ذلك لا يكون إلا بعد لزوم العقد بالبذر، أما قبله فلا يجوز، فمجرد الوعد بالزيادة يفسد المزارعة.

الشرط الثالث: أن يتماثل البذران جنسًا وصفة، أي: إذا كانت الأرض بينهما وأخرج كل منهما حصته في البذر فلابد من تماثلهما جنسًا وصفة، كقمح وشعير أو فول منهما معًا، أما إذا اختلف النوع كأن أخرج أحدهما قمحًا والآخر شعيرًا أو فولًا فلا تصح المزارعة ومن التماثل: أن يخرج كل نصيبه فولًا وقمحًا، كأن يزرع أردب فول في جهة وأردب قمح في أخرى، والآخر كذلك، صحت المزارعة.

وإذا لم يتماثل البذران فسدت المزارعة، وأخذ كل منهما ما أنبته بذره، ويتراجعان في الأكرياء.

شرط آخر:

هناك شرط اشترطه الإمام سحنون وهو: خلط البذرين ولو حكمًا بمعنى ألا يحدث تمييز بين بذر هذا وبذر ذاك، فإن حدث تمييز فلا شركة بينهما ويأخذ كل واحد ما أنبته حبه.

وإن كان الإمام مالك وابن القاسم لا يرون هذا الشرط فلو بذر كل واحد منهما في ناحية فالشركة صحيحة.

وعلى ذلك: فجملة الأقوال في شروط صحة المزارعة ثلاثة:

القول الأول: أن شروط صحة المزارعة هي الثلاثة المتقدمة.

القول الثاني: أن شروط صحة عقد المزارعة أربعة، الثلاثة المتقدمة، ويزاد شرط خلط البذرين، وينسب هذا القول للإمام سحنون في أحد أقواله.

القول الثالث: أن شروط صحة المزارعة اثنان، وينسب هذا القول لابن شاس وأبى الحسن، وهما: كراء الأرض بممنوع، والتساوي في الربح.

صور المزارعة الصحيحة:

الصورة الأولى: تساوي الشريكان في الجميع، أي: في كل شيء، بأن تكون الأرض بينهما، والعمل بينهما، والآلة كذلك بكراء أو ملك منهما أو من أحدهما، وهذه الصورة لا خلاف في جوازها.

الصورة الثانية: أن تكون الأرض بينهما والبذر من أحدهما ويقابله عمل من الآخر.

الصورة الثالثة: أن يكون البذر بينهما والأرض من أحدهما أو قابلها عمل من الآخر.

الصورة الرابعة: أن يكون البذر والأرض من أحدهما والعمل من الآخر.

الصورة الخامسة: أن يكون لأحدهما الجميع من أرض وبذر وآلة من حيوان وغيره، إلا عمل اليد فقط من حرث وتنقية وحصد ودرس فيكون من الآخر، ولكن يشترط لصحة هذه الصورة: أن تنعقد المزارعة بلفظ الشركة لا الإجارة، أي: يكون للعامل جزء من الخمس أو غيره وتسمى هذه الصورة: مسألة الخماس.

صور المزارعة الفاسدة:

الصورة الأولى: أن تنعقد المزارعة بلفظ الإجارة؛ لأنها إجارة بأجر مجهول فتفسد.

الصورة الثانية: أن يدخل الشريكان على الإطلاق، أي: لم يحددا صورة المزارعة هل هي شركة أو إجارة، أي: لم يحددا طبيعة عقدها فتحمل على الإجارة عند ابن القاسم فتفسد، وخالفه في ذلك الإمام سحنون فحملها على الشركة فأجازها.

الصورة الثالثة: أن يتساوى الشريكان في كل شئ من بذر وعمل وآله، دون التساوي فى الأرض بمعنى: أن تلغى أرض لها بال، أي: قيمة من أحدهما فتفسد؛ لعدم التكافؤ والتساوي، إلا إذا دفع لرب الأرض نصف كرائها جازت في تلك الحالة لانتفاء عدم التفاوت فإن كانت الأرض لا بال لها فهي كالعدم وتصح المزارعة.

الصورة الرابعة: أن تكون الأرض والعمل من أحدهما والأرض في تلك الحالة رخيصة الثمن، والبذر من الآخر فتفسد أيضًا بمقابلة البذر جزء من الأرض، فليس معنى أن الأرض رخيصة أنه لا بال لها، فإن كانت لا بال لها فعلًا فتجوز المزارعة؛ لأنها كالعدم في تلك الحالة.

الصورة الخامسة: إذا أخرج أحدهما الأرض وبعض البذر والآخر العمل وبعض البذر، ويأخذ العامل من الربح أنقص من نسبة بذرة فتفسد؛ لعدم التساوي في الربح؛ لأنه لم يأخذ ربحًا بنسبة ما أخرج من البذر.

الصورة السادسة: إذا كان البذر والأرض لكل منهما والعمل من أحدهما فتفسد أيضًا للتفاوت وعدم التساوي بينهما.

الصورة السابعة: إذا تساويا في الجميع، أي: كل شيء وأسلف أحدهما البذر للآخر فتفسد أيضًا؛ لأنه سلف جر نفعًا.

الصورة الثامنة: أن المزارعة تفسد إذا فقدت شرط من الشروط السابقة لصحتها فإذا أكريت الأرض بممنوع فسدت وإذا قابل الأرض بذر فسدت.

كذا إذا لم يتساويا في الربح بنسبة ما أخرجا فسدت وإذا تبرع أحدهما للآخر بشيءٍ زائد من عمل أو ربح قبل لزوم العقد فسدت، وإذا لم يتماثل البذران جنسًا وصفة فسدت، وإذا لم يحدث خلط بين البذرين فسدت؛ بناءً على قول الإمام سحنون.

الأثر المترتب على المزارعة الفاسدة:

إذا فسدت المزارعة لأى سبب من الأسباب السابقة أو لفقدها شرط من شروط الصحة أو لوجود مانع معين فإن الأثر المترتب على ذلك ينبنى على ما إذا وقع العمل بينهما أو أنفرد به أحدهما وذلك على النحو التالى:

أولًا: إذا وقع العمل بينهما وكان البذر لأحدهما والأرض من الآخر ، ففى هذه الحالة يكون الزرع بينهما ، ثم يرجع كل منهما بنصف ما أخرجه للآخر ، فيرجع صاحب البذر بنصف كراء الأرض لصاحبها ، ويرجع صاحب الأرض بنصف مكيلة البذر لربه وما أخرجه.

ثانيًا: إذا انفرد أحدهما بالعمل : وله مع عمله إما الأرض وإما البذر ، ففى هذه الحالة يكون الزرع للعامل وحدة إن كان له مع عمله ارض أو بذر أو بعض كل منهما ، بأن تكون الأرض بينهما أو البذر بينهما أو هما معاً والعمل فى كل من أحدهما.

وينبني على ذلك: أي في حالة إذا حكم للعامل المنفرد بالعمل الزرع كله فيقع عليه أن يدفع لصاحبه مثل البذر إذا وقع البذر من صاحبه.

مسألة :

* إذا كان الشركاء ثلاثة فأكثر فلمن يكون الزرع.

إذا تعدد الشركاء في المزارعة فكانوا ثلاثة فأكثر فلمن يكون الزرع في تلك الحالة.

اختلفت آراء المذاهب في ذلك على ستة أقوال:

القول الأول: أن الزرع يكون لمن له شيئًا من الأصول الثلاثة: البذر، الأرض، العمل، سواءٌ تعدد من له الشيئان أو انفرد، فلو انفرد كل منهم بشيء أو بواحد من الأصول الثلاثة قسم الزرع بينهم أثلاثًا، وهو قول ابن القاسم.

القول الثاني: أن الزرع لصاحب البذر وعليه لأصحابه أجر ما أخرجوه.

القول الثالث: لابن حبيب أن الشركة إذا فسدت للمخابرة فالزرع لرب البذر وإن فسدت لغير المخابرة كان بينهم على ما شرطوا وتعادلوا فيما أخرجوه.

القول الرابع: أن الزرع لصاحب عمل اليد ولو انفرد به وعليه لأصحابه ما أخرجوه من بذر أو أرض.

القول الخامس: أن الزرع لمن اجتمع له شيئان من أربعة أشياء: أرض وبذر وعمل يد وبقر.

القول السادس: أن الزرع لمن اجتمع له شيئان من ثلاثة أشياء: أرض وبقر وعمل.

وقد نظم ابن غازي هذه الأقوال الستة في بيتين من الشعر فقال:

الزرع للعامل أو للباذر في فاسد أو لذي المخابر
ومن له حرفان من إحدى الكلم عاب وعاث ثاعب يا من فهم

وبيان ذلك: أن العينيان يراد بهما: العمل، والألفان يراد بهما: الأرض، والباءان يراد بهما: البذر، والثاءان يراد بهما: الثيران، وهذه جملة الأصول التي تبنى عليها المزارعة:

١-الأرض. ٢- البذر. ٣- العمل. ٤- الآلة.

فقوله (عاب) إشارة إلى القول السادس، وقوله (عاث) إشارة إلى القول الثالث، وقوله (ثاعب) إشارة إلى القول الرابع.

أسئلة تدريبية على باب المزارعة:

١- عرف المزارعة لغة واصطلاحًا مع بيان أدلة مشروعيتها وحكمة مشروعيتها.

٢- اذكر الأمور التي تنعقد بها المزارعة.

٣- بين شروط صحة المزارعة تفصيلًا.

٤- وضح صور المزارعة الصحيحة.

٥- بين صور المزارعة الفاسدة.

٦- اشرح الآثار المترتبة على فساد المزارعة.

باب: أحكام الدماء ويشمل:

الجنايات والقصاص

باب[1] في القصاص وأحكامه

قال الشيخ خليل – رحمه الله تعالى – : (بابٌ في أحكام الدماء، والقصاص، وما يتعلق بذلك...) [2].

القصاص لغة: القصاص: القود، تقول: أقصى الأمير فلانًا: إذا اقتص منه فجرحه مثل جرحه، أو قتله قودًا، وهو مأخوذ من اقتصاص الأثر، ثم غلب استعمال القصاص في قتل القاتل، وجرح الجارح، وقطع القاطع[3].

واصطلاحًا: أن يُفعل بالجاني مثلما فعل بالمجني عليه دون زيادة أو نقصان أو تعدٍّ، أي: مساواة في الفعل.

---

(1) الباب: لغة: فرجة في ساتر يتوصل بها من داخل إلى خارج وعكسه. واصطلاحًا: اسم لطائفة من المسائل المشتركة في حكم.

(2) حاشية الدسوقي: ٤ / ٢٣٧، شرح الزرقاني: ٨/ ٣.

(3) المصباح المنير: ٢٦، مادة: " ق ص ص" ، مختار الصحاح: ٥٣٧.

حكمة مشروعية القصاص:

حكمة مشروعية القصاص أخبر بها القرآن الكريم في قول الله تعالى: {وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ}[1].

يتضح من الآية الكريمة: أن القصاص فيه حياة للقاتل وذلك بامتناعه عن قتل الغير، ففيه حفظ لحياته من القتل، وفيه حياة للمقتول، فلا تزهق روحه ظلمًا وعدوانًا بغير حق، وفيه حياة للأمة وللمجتمع بأسره.

فحفظ النفس الإنسانية أمر كفلته الشريعة الإسلامية للناس جميعًا، فلا تزهق نفس إلا بحق.

وبالتالي: لابد من سبب لإزهاق النفس البشرية، أما الاعتداء عليها بغير حق فهذا أمر محرم في الشريعة، لذا شرع الله – تعالى – القصاص لحفظ الأنفس؛ إذ إن حفظ النفس البشرية مقصد عظيم من مقاصد الشريعة الإسلامية.

---

(1) سورة البقرة : آية رقم (١٧٩).

المعني بتنفيذ القصاص:

قال المصنف: (وَاسْتَحَقَّ وَلِيُّ دَمٍ مِنْ قَتْلِ الْقَاتِلِ أَوْ قطع يد القاطع كدية خطإ فإن أرضاه ولي الثاني فله...) [1].

القصاص حق لأولياء المقتول يستحقونه من القاتل، لكن ممارسة هذا الحق لا يُترك لأولياء المقتول دون ضابط، ومن أجل ذلك جعل تنفيذه موكولًا إلى القاضى أو الحاكم أو صاحب السلطة المختصة؛ وذلك لعدة أمور أهمها ما يلي:

١- حتى لا تَشيع الفوضى في المجتمع فلو أن ولي المجني عليه اقتص من الجاني من تلقاء نفسه وأخذ حقه بيده، فلو ترك الأمر بهذه الصورة لحدث اعتداء ومجاوزة للحق عند أخذه ولشاعت الفوضى بين الناس.

٢- كذلك قد يقوم أحد أولياء المقتول بهذا الحق بدون إذن وعلم الباقين، وقد يكون للباقين رأي آخر في المسألة، كالعفو أو التصالح على أخذ الدية من الجاني وليس القصاص.

(1) مختصر خليل: ٢٢٩، حاشية الدسوقي: ٤ / ٢٤٠.

٣-كذا لو ترك استيفاء القصاص لأولياء المقتول أو المجني عليه؛ لحدث تجاوز في تنفيذه وتشفي وكراهية تصاحب التنفيذ، إذ يكون التنفيذ بصورة بشعة، ولو تُرك لأحد أولياء الجاني على فرض ذلك، فسوف يمارسه بصورة فيها شفقه ورحمة؛ لأنه ينتمي إليهم، لذا كان إيكال القصاص إلى ولي الأمر له حكمة شرعية.

أركان القصاص ثلاثة:

قال الشيخ الدردير- رحمه الله -: "... أَرْكَانُ الْقِصَاصِ ثَلَاثَةٌ الْجَانِي وَشَرْطُهُ التَّكْلِيفُ، وَالْعِصْمَةُ، وَالْمُكَافَأَةُ وَالْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ وَشَرْطُهُ الْعِصْمَةُ، وَالْجِنَايَةُ وَشَرْطُهَا الْعَمْدُ، وَالْعُدْوَانُ وَأَشَارَ الْمُصَنِّفُ إلَى ذَلِكَ وَبَدَأَ بِالرُّكْنِ الْأَوَّلِ وَشُرُوطِهِ بِقَوْلِهِ (إنْ) (أَتْلَفَ مُكَلَّفٌ)[1].

وأقصد بالأركان: الأمور الأساسية التي تقوم عليها عملية القصاص وإذا حدث خلل في أحد هذه الأركان لا يقتل الجاني قصاصًا، ولكن يقتل بطريقة أخرى، لذا كانت هذه الأركان أساسية وأصيلة في استيفاء القصاص.

الركن الأول: الجاني:

والجاني: الذي قام بارتكاب جناية سواءٌ عوقب عليها قصاصًا أم لا ، هذا على سبيل العموم.

أما الجاني في باب القصاص فله صفة مخصوصة وهو: من توافرت فيه شروط معينة يطبق على أساسها حد القصاص، فليس

---

(1) حاشية الدسوقي: جـ٤ / صـ٢٣٨، شرح الخرشي: جـ٨ / صـ٣.

كل جان يستحق القتل قصاصًا بل قد يستحقه بطريقة أخرى كالحربي مثلًا إذا قتل يسمى بفعله هذا جانيًا ولكن لا يقتل قصاصًا.

ويفهم من هذا: أن الجاني له وصفان: وصف عام ويطلق على كل من ارتكب جناية. ووصف خاص ويطلق على من ارتكب جناية وعوقب عليها قصاصًا.

شروط الجاني:

يشترط في الجاني ثلاثة شروط حتى يقتل قصاصًا وهذه الشروط تسمى بشروط الثبوت، أي: التي على أساسها وتوافرها يثبت القصاص على الفاعل أو الجاني.

الشرط الأول: التكليف:

المراد بالتكليف: أن يكون الجاني بالغًا عاقلًا، هذان هما شرطا التكليف، أما غيرهما فغير معتبر ولا يعد من شروط التكليف، فلو قتلت امرأة وتوافر في قتلها وفعلها أركان القصاص فإنها تقتل قصاصًا، نعم هناك أحكام شرعية أخرى يشترط فيها الذكورة كالولايات العامة أو القضاء وغير ذلك، أما هنا فالذكورة ليست من شروط التكليف.

وعلى ذلك: فلا قصاص على صبي أو مجنون جنى حال جنونه؛ لعدم التكليف، فإذا جنى الصبي فعلى عاقلته الدية، وإذا جنى المجنون حال الجنون لا يقتص منه وعلى عاقلته الدية، فإن جنى حال إفاقته اقتص منه، فإن جن بعد ارتكاب الجناية انتظر حتى يفيق فإن لم يفق فالدية على عاقلته، ويدخل في ذلك: السكران بحلال، أي: الذي ذهب عقله بحلال فحكمه حكم المجنون، أما السكران بحرام فيتقص منه؛ لأنه تسبب فى إذهاب عقله بمعصية وشيء محرم، إلا أن يكون السكران بحرام أقدم على ذلك مع عدم معرفته بأن الذي تناوله مسكر ومذهب للعقل.

الشرط الثاني: العصمة:

العصمة: وجود سبب شرعي يجعل قتل هذا الجاني قصاصًا لا غير ذلك وهى عصمة مخصوصة، وتكون بأمرين:

١- **الإيمان:** وهذا الوصف لا يكون إلا للمؤمن لا غيره، فليس لفظ الإيمان مقصود فى حد ذاته؛ لأن العصمة لا تتعلق إلا بوصف ظاهري وهذا لا يتحقق إلا بالإسلام، أما الإيمان فهو أمر باطني تصديقي فلا يتعلق به عصمة، فحقيقة الإيمان تختلف عن حقيقة الإسلام، فكان المناسب أن يقال بإسلام، لكن المصنف أورد لفظ الإيمان وقصد به الإسلام.

٢-**الأمان:** وهذا لغير المسلم أيًّا كانت صورة عقد الأمان، سواءٌ أعطى غير المسلم هذا العقد وهو في ديار المسلمين أو أعطيه وهو في دياره التي فتحها المسلمون وأقروا أهلها عليها، فغير المسلم بهذا العقد أصبح معصومًا.

فإذا قتل الحربي غيره فإنه لا يقتل قصاصًا بل يقتل بهدر دمه؛ لأنه غير معصوم، ولذا لو أسلم ودخل عندنا بأمان لم يقتل.

تأشيرات الدخول للدول:

من صور الأمان في العصر الحديث: تأشيرات الدخول التي تعطى للزائرين للدول الإسلامية من غير المسلمين، فهل تعتبر في حكم عقد الأمان الذي يصبح بها الزائر معصومًا أم لا؟

نعم تعتبر فى حكم عقد الأمان ويصبح معصومًا فلا يجوز قتله والاعتداء عليه بأي صورة من الصور، طالما سُمح له بالدخول والزيارة فقد أعطي عقد أمان، وإلا إذا كنا لا نرغب فيه فلا نستضيفه وهذا يعد عقد أمان عرفي يتفق مع مقاصد الشريعة الإسلامية؛ لأن عقد الأمان الشرعي يترتب عليه حقوق وواجبات.

الشرط الثالث: المكافأة:

وهي: أن يكون الجاني مساويًا للمجني عليه، لا زائدًا عليه ولا أنقص منه بأي وصف.

والمكافأة هنا مكافأة مخصوصة – أيضًا –؛ لأنها تتحقق بأمرين هما: الحرية والإسلام، فليس المراد المساواة في كل شيء ولكن المساواة تكون في هذين الوصفين فقط.

فإذا كان الجاني أعلى من المجني عليه حرية أو إسلامًا فلا يقتص منه، فيقتل الحر المسلم بمثله، والعبد بالعبد والأنثى بالأنثى وبالذكر، فلا يقتل مسلم ولو عبد بغير مسلم ولو كان حرًا ، ولا يقتل حر برقيق إلا إذا كان المقتول زائدًا بإسلام على الجاني فيقتل حر كتابي بعبد مسلم[1].

وهذا لا يعني أنه يجوز قتلهم، أو الاستهانة بعرضهم أو مالهم، وكيف يليق بمسلم يعلم صحيح الإسلام أن يشك في عدالته مع الموافق أوالمخالف، والمسلم وغير المسلم، فضلًا عن قتله بغير حق، حيث إنه لا خلاف في تحريم قتل غير المسلمين غير المعادين للمسلمين، سواءٌ أكانوا من مواطني الدولة أم من زائريها للسياحة

(1) خلافًا للسادة الأحناف الذين قالوا: بجواز قتل المسلم بغير المسلم من أهل الذمة الذين لهم ما للمسلمين وعليهم ما عليهم.

وغيرها، فالعصمة ثابتة لهم بالمواطنة، أو تأشيرات الدخول الممنوحة للزائرين منهم، وبالأمان بيننا وبين بلادهم إذا كنا ببلادهم، وهناك الكثير من النصوص التي توعدت من تعمد قتل غير المسلم من أهل الأمان، أي غير المحارب، منها قوله – صلى الله عليه وسلم – : "من قتل معاهدًا لم يرح رائحة الجنة، وإن ريحها توجد من مسيرة أربعين عامًا"[١].

والحاصل: أن قتل غير المسلم مسيحيًّا، أو يهوديًّا، أوغيرهما ببلادنا وغيرها محرمٌ ويعاقب فاعله بذات العقوبة المقررة في قتل المسلم أو غيره لمسلم.

وقت تحقق هذه الشروط:

ويشترط توافر هذه الشروط في الجاني حين القتل، لا قبله ولا بعده.

---

(١) صحيح البخاري، حديث رقم: (٣١٦٦).

استثنـــاء:

ويستثنى من ذلك: قتل الغيلة، وهى: القتل لأخذ المال واغتصابه فيقتل الإنسان بسبب ذلك، فهذا الأمر لا يشترط فيه شروط في الجانى، ولا المجنى عليه، فيقتل الحر المسلم بالعبد والذمي.

لأن هذا القتل قتل له سبب وهو الدفاع عن المال الذي يريد هذا الجاني سرقته وأخذه، لذا سقطت منه شروط القصاص التي اشترطها السادة الفقهاء.

أما ثبوت القصاص على الجاني، فقد اشترط فيه الفقهاء هذه الشروط؛ لأن الجاني غالبًا ما يرتكب جنايته ظلمًا وعدوانًا وخفية.

الركن الثانى: المجني عليه:

قال الشيخ الدردير- رحمه الله تعالى -: "... ذَكَرَ المصنف الرُّكْنَ الثَّانِي، وَهُوَ الْمَجْنِيُّ عَلَيْهِ مَعَ شَرْطِهِ بِقَوْلِهِ (مَعْصُومًا)، وَهُوَ مَعْمُولٌ لِقَوْلِهِ أَتْلَفَ فَلَا قِصَاصَ عَلَى قَاتِلٍ مُرْتَدٍّ لِعَدَمِ عِصْمَتِهِ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ حَرْبِيًّا بِمُجَرَّدِ رِدَّتِهِ أَيْ: لَهُ حُكْمُهُ فِي الْجُمْلَةِ، وَلَوْ جَعَلَ الْمُصَنِّفُ الْمُكَافَأَةَ شَرْطًا فِي الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ دُونَ الْجَانِي بِأَنْ يَقُولَ مَعْصُومًا غَيْرَ نَاقِصِ حُرِّيَّةٍ، أَوْ إسْلَامٍ إلَّا لِغِيلَةٍ وَحَذَفَ قَوْلَهُ غَيْرَ زَائِدٍ إلَخْ لكَانَ أَبْيَنَ[1]".

الركن الثاني من أركان القصاص: المجني عليه، ويراد به: من وقعت عليه الجناية، وما ذكر في الجاني من أن له وصفًا خاصًّا بشروط معينة، كذا يقال في المجني عليه، فليس كل مجني عليه يستحق القصاص من الجاني، بل المجني عليه الذي له وصف خاص بشروط معينة يستحق بها القصاص.

---

(1) مختصر خليل: صـ٢٢٩، حاشية الدسوقي: جـ٤ / صـ٢٣٨.

شروط المجنى عليه:

يشترط في المجني عليه شرطان:

وهذه الشروط تسمى بشروط الاستحقاق، أي: على أساسها يستحق أولياء المقتول القصاص من الجاني.

الشرط الأول: العصمة:

ويراد بها: ما سبق في شروط الجاني، وهي: أن تكون بإيمان للمسلم ، وبأمان لغير المسلم.

وعلى ذلك: إذا قتل الحربي والمرتد فلا يقتص من قاتليهم لعدم عصمتهم ولا يستحقوا القصاص.

ويفهم من هذين الشرطين: أن التكليف ليس شرطًا في المجني عليه، فالتكليف شرط في الجاني؛ لأن الأصل أنه يقدم على فعله مدركًا طائعًا مختارًا لا مكرهًا، وهو في فعله ظالم، بخلاف المجني عليه فلا يشترط فيه التكليف؛ لأن الأصل فيه عصمة دمه لا بلوغه وإدراكه.

الشرط الثاني: المكافأة:

ويراد بها: أن يكون المجني عليه مساويًا للجاني أو زائدًا عليه لا أنقص منه، فلو كان أنقص منه فلا يقتص من الجاني، فالمكافأة في الجاني: المساواة وعدم الزيادة، وفي المجني عليه: المساواة أو الزيادة وعدم النقصان، فلو قتل حر عبدًا فلا يستحق أولياء العبد القصاص.

وقت تحقق هذه الشروط:

تتحقق هذه الشروط في المجني عليه من وقت الإصابة إلى وقت التلف، أي: حين الضرب أو الجرح إلى حين الموت، وفي الجرح من حين الرمي إلى حين الإصابة، أي: يشترط ذلك حال الابتداء وحال الانتهاء، فمن ضرب أو رمى معصومًا اقتص منه، ومن رمى غير معصوم لا يقتص منه.

الركن الثالث: الجناية:

شَرَعَ المُصنف فِي بَيَانِ الرُّكْنِ الثَّالِثِ، وَهُوَ الْجِنَايَةُ الَّتِي هِيَ فِعْلُ الْجَانِي الْمُوجِبِ لِلْقِصَاصِ، وَهُوَ ضَرْبَانِ مُبَاشَرَةٌ وَسَبَبٌ وَبَدَأَ بِالْأَوَّلِ فَقَالَ: (إنْ قَصَدَ) الْمُكَلَّفُ غَيْرُ الْحَرْبِيِّ (ضَرْبًا) لِلْمَعْصُومِ بِمُحَدَّدٍ، أَوْ مُثَقَّلٍ (وَإِنْ بِقَضِيبٍ) وَسَوْطٍ وَنَحْوِهِمَا مِمَّا لَا يَقْتُلُ غَالِبًا، وَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ قَتْلًا، أَوْ قَصَدَ زَيْدًا فَإِذَا هُوَ عَمْرٌو، وَهَذَا إنْ فَعَلَهُ لِعَدَاوَةٍ، أَوْ غَضَبٍ لِغَيْرِ تَأْدِيبٍ وَأَمَّا إنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ اللَّعِبِ، أَوْ التَّأْدِيبِ، فَهُوَ مِنْ الْخَطَإِ إنْ كَانَ بِنَحْوِ قَضِيبٍ لَا بِنَحْوِ سَيْفٍ، وَهَذَا فِي غَيْرِ الْأَبِ وَأَمَّا هُوَ فَلَا يُقْتَلُ بِوَلَدِهِ وَلَوْ قَصَدَ مَا لَمْ يَقْصِدْ إزْهَاقَ رُوحِهِ كَمَا يَأْتِي وَشَبَّهَ بِالضَّرْبِ فِي وُجُوبِ الْقِصَاصِ قَوْلُهُ (كَخَنْقٍ وَمَنْعِ طَعَامٍ) ، أَوْ شَرَابٍ قَاصِدًا بِهِ مَوْتَهُ فَمَاتَ فَإِنْ قَصَدَ مُجَرَّدَ التَّعْذِيبِ، فَالدِّيَةُ وَمِنْ ذَلِكَ الْأُمُّ تَمْنَعُ وَلَدَهَا الرَّضَاعَ حَتَّى مَاتَ فَإِنْ قَصَدَتْ مَوْتَهُ قُتِلَتْ، وَإِلَّا، فَالدِّيَةُ عَلَى عَاقِلَتِهَا (وَمُثَقَّلٍ) كَحَجَرٍ، وَخَشَبَةٍ عَظِيمَةٍ[1].

([1]) مختصر خليل: صـ٢٢٩، حاشية الدسوقي: جـ٤ / صـ٢٤٢.

الجناية: هي الفعل الواقع من الجاني على المجني عليه والجناية هنا جناية خاصة فليس كل جناية يمكن استيفاء القصاص معها، بل لابد من توافر شروط معينة في الجناية التي يمكن معها استيفاء وتنفيذ القصاص.

شروط الجناية:

يشترط في الجناية شرطان يطلق عليهما: شرطا التنفيذ، وعلى أساسهما ينفذ القصاص، فقد تتوافر الشروط في الجاني، وكذا في المجني عليه، لكن لا تتوافر شروط الجناية، وبالتالي: لا يمكن استيفاء القصاص وتنفيذه.

يشترط في الفعل الذي صدر من الجاني: أن يكون عمدًا ومعنى العمد: أن يقصد الجاني بفعله الإضرار بالمجني عليه، ويعرف العمد بأمرين:

الأول: الآلة التي استخدمت في الضرب والإيذاء إذا كانت معدة للقتل أم غير معدة له.

الثاني: طريقة الضرب، فقد تكون الآلة غير معدة للقتل، ولكن طريقة استعمالها أفضت إلى قتل المجني عليه.

ولذلك يمكن تعريف العمد الذى على أساسه يستحق القاتل الإعدام في القانون الوضعي: بأن يكون القتل مع سبق الإصرار والترصد، فكذلك الشريعة جعلت قصد الإيذاء وطريقة الإيذاء أيضًا من دلالات تحقق العمد.

ويخرج بالعمد: القتل الخطأ؛ لانتفاء قصد القتل، وكذلك القتل إذا حدث نتيجة تأديب من الحاكم أو المعلم، فهذا لا قود فيه؛ لأنهما ليسا بعدوين.

الشرط الثاني: العدوان:

العدوان معناه: التعدي والظلم ومجاوزة الحد وعدم وجود سبب لإيقاع القتل بالإنسان، فإذا كان الممارس للقتل توافر في فعله العمد لكن ليس فيه عدوان، فلا تعتبر هذه جناية يقتص على أساسها، فالمنفذ للقصاص قاتل ومتعمد للقتل، لكنه ليس عدوانًا وظلمًا وتعديًا بل هناك سبب شرعى اقتضى القتل بهذه الصورة وهو كونه منفذًا للقصاص.

أنواع الجناية:

تنقسم الجناية باعتبار من وقعت عليه إلى نوعين:

١-جناية على النفس. ٢- جناية على ما دون النفس.

أولاً: الجناية على النفس:

والجناية على النفس لها صور ثلاث:

١-المباشرة في فعلها. ٢- السببية في فعلها.

٣-المباشرة والسببية معًا.

الصورة الأولى: الجناية على النفس بالمباشرة:

ومعناها: أن يباشر الجاني جنايته بنفسه.

وأمثلة ذلك:

١-خنق إنسان إنسانًا حتى مات من أثر ذلك فهذه مباشرة للقتل.

٢-منع إنسان طعامًا أو شرابًا عن إنسان وقصد بذلك قتله فمات من ذلك فالقصاص، أما إذا قصد بفعله مجرد التعذيب لا القتل فلا قصاص، ولكن الواجب الدية، إلا إذا علم أنه سيترتب على فعله قتله فالعلم المسبق في تلك الحالة يعتبر في حكم القصد للقتل.

٣-طرح إنسان إنسانًا في الماء وهو يعلم أنه لا يحسن العوم فمات فالقصاص سواءٌ أكان الطرح لعدواة أو غيرها.

أما إذا كان الإنسان يحسن العوم وطرحه الآخر لعدواة فغرق فالقود أيضًا، أما إذا كان الطرح لغير عداوة بل لعبًا فالدية، بصرف النظر إذا كان يعلم أنه يحسن العوم أو لا يحسنه.

٤-سقى إنسانًا سمًّا متعمدًا قتله فمات فالقود، هذا إذا كان بدون علم المجني عليه، أما إذا علم المجني عليه ذلك وشرب السم فهو قاتل لنفسه.

٥-ضرب إنسان آخر ضربًا شديدًا أنفذ به مقتله أو لم ينفذ مقتله ولكن هذا الإنسان مات مغمورًا[١] من أثر الضرب فالقود، أما إذا لم ينفذ له مقتلًا وأفاق بعد الضرب أو الجرح ثم مات لم يقتص من الفاعل إلا بالقسامة.

(١) المغمور: هو الذي لم يأكل ولم يشرب ولم يتكلم حتى مات من أثر الضرب.

الصورة الثانية: الجناية على النفس بالسبب:

قال الشيخ الدردير– رحمه الله تعالى –: ..."لَمَّا فَرَغَ المُصنف مِنْ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ، وَهُوَ الْإِتْلَافُ مُبَاشَرَةً شَرَعَ فِي الضَّرْبِ الثَّانِي، وَهُوَ الْإِتْلَافُ بِالسَّبَبِ فَقَالَ (وَكَحَفْرِ بِئْرٍ، وَإِنْ بِبَيْتِهِ، أَوْ وَضْعِ مُزْلِقٍ) كَمَاءٍ، أَوْ قِشْرِ بِطِّيخٍ (أَوْ رَبْطِ دَابَّةٍ بِطَرِيقٍ) قَيَّدَ فِي الصُّورَتَيْنِ قَبْلَهُ (أَوْ اتِّخَاذُ كَلْبٍ عَقُورٍ) أَيْ شَأْنُهُ الْعَقْرُ أَيْ الْجُرْحُ وَيُعْلَمُ ذَلِكَ بِتَكَرُّرِهِ مِنْهُ (تَقَدَّمَ لِصَاحِبِهِ) أَيْ إنْذَارٌ عِنْدَ حَاكِمٍ، أَوْ غَيْرِهِ وَلَوْ صَرَّحَ بِالْفَاعِلِ لَكَانَ، أَوْضَحَ، لَكِنَّهُ اتَّكَلَ عَلَى الْمَعْنَى[1].

وأقصد بذلك: أن يتخذ الجاني أسبابًا لقتل المجني عليه ويتعمد ذلك.

وأمثلة ذلك:

١–حفر بئرًا لإنسان معين في طريق يمر منه الناس وقصد بذلك هلاك هذا المعين فسقط ففيه فالقود.

٢–وضع شيئًا مزلقًا من شأنه أنه لا يستقر بالإنسان كقشر بطيخ أو ماء ممزوج بطين فمات المعني بسبب ذلك فالقود.

---

(١) مختصر خليل: صـ٢٢٩، شرح الزرقاني: جـ٨ / صـ١٤.

٣-ربط دابة في طريق المارة وشأن هذه الدابة أنها مؤذية، فمر المعني والمقصود فوقصته الدابة فمات فالقود.

٤-اتخذ إنسان كلبًا عقورًا في طريق لإنسان معين فاعتدى الكلب على هذا المعين فقتله فالقود.

وشرط القود بالأمثلة السابقة: القصد، أي: أن يقصد بهذه الأشياء إنسانًا معينًا.

أما إذا كان اتخاذ هذه الأشياء ليس لمعين ولكن قصد فاعلها الضرر العام فالدية في الحر المعصوم والقيمة في غيره.

أما إذا لم يقصد فاعلها الضرر العام، أو كان اتخاذ هذه الأشياء في أماكن لا تضر بالمارة فلا شيء عليه.

كأن يحفر الإنسان بئرًا في ملكه أو في أرض موات لمنفعة عامة، أو ربط الدابة ببيته أو بطريق وكان ذلك باتفاق المارة كسوق أو عند بيت أحد أصدقائه، أو اتخذ الكلب للحراسة، فإذا كان الشأن كذلك فلا شيء على فاعل هذه الأمور، بل من حدث له ضرر نتيجة ذلك فهو هدر، وإلا فالدية إذا قصد مطلق الضرر لا لمعين.

٥- أكره غيره على قتل إنسان فيقتل المكره – بالكسر – لا المكره – بالفتح –؛ لأن المكره لم يكن إلا سبب ووسيلة للقتل فقط، ومحل اعتبار الإكراه: ألا يستطيع المكره أن يخالف كلام المكره، فإذا أمكنه المخالفة وباشر القتل فيقتلان معًا.

٦- قدم شيئًا مسمومًا لإنسان وهو يعلم أنه مسموم والمتناول له غير عالم بذلك فمات فالقود، فإن تناوله وهو يعلم أنه مسموم فهو قاتل لنفسه ولا يضر في هذه الحالة علم المقدم للسم، وإذا قدم الإنسان الشيء وهو لا يعلم أنه مسموم فهو من الخطأ.

٧- رمى حية على إنسان وهى حية، أي: فيها الحياة فمات من ذلك وإن لم تلدغه فالقود، لا إن كانت ميتة فالدية، كذا إن كان شأنها عدم اللدغ لصغر فالدية أيضًا.

٨- أشار إلى إنسان بسلاح كسيف أو خنجر فهرب المشار إليه من المشير فطلبه من بيده السلاح لعداوة بينهما فمات الهارب بلا سقوط في شيء من حفرة ونحوها فالقود، وإن لم يضربه بالفعل، أما إذا سقط حال هروبه فالقود بالقسامة؛ لأنه يحتمل أن يكون قد مات بسبب السقوط.

أما إذا كانت الإشارة لغير عداوة فهرب فسقط فهذا خطأ فيه الدية مخمسة على العاقلة.

٩- أمسك غيره أثناء هروبه للطالب له فقتله هذا الطالب فالقود، ولكن يشترط في الممسك ليقتل به أيضًا مع القاتل ثلاثة شروط:

١- أن يمسكه لأجل القتل.

٢- أن يعلم أن الطالب له أنه يقصد قتله.

٣- أن يكون إمساكه هو السبب في القتل ولولاه ما قتله الطالب.

فإذا انتفت هذه الشروط الثلاثة فيقتل المباشر فقط لا المتسبب.

الصورة الثالثة: الجناية على النفس بالمباشرة والسببية معًا:

وهذه الصورة تقع الجناية بسبب فعل الفاعل، وفعل إنسان آخر غير الفاعل فكان فعل الثاني مكملًا لفعل الأول.

وأمثلة ذلك:

١- حفر إنسان بئرًا لإنسان معين، قاصدًا قتله فأردى هذا المعين إنسان آخر، فيقتل الحافر لفعله الحفر، ويقتل الذي أرداه؛ لأنه المباشر للفعل.

٢- أكره غيره على قتل إنسان، وأقدم المكره على القتل وكان بإمكانه مخالفة المكره ومع ذلك لم يفعل، فيقتل المكره؛ لتسببه ويقتل المكره؛ لمباشرته للفعل.

الصور المعاصرة للقتل العمد:

الصورة الأولى: تعمد لمس إنسان بِكهرباء يقتل مثلها غالبًا:

وصورتها: أن يتعمد الجاني ضرب إنسان أو لمسه بِسلك كهربائي يقتل مثله غالبًا، أو تعمد دهسه بسيارة، أوصدمه بها، أو تعمد صدم سيارة لشخص راكب فيها، صدمًا يؤدي إلى الوفاة غالبًا.

الصورة الثانية: تعمد رمي إنسان بمسدس، رميًا يقتل غالبًا:

وصورتها: أن يرمي شخصًا بقنبلة، أو مسدس، أو بندقية، رميًا يقتل غالبًا فمات منه، أو يرمي جماعة بشيء من ذلك، وأدى ذلك إلى قتلهم، أو قتل أحدهم، أو أن يربط على بطنه حزامًا ناسفًا، ثم يقوم بتفجير نفسه بين مجموعة من الناس، فيؤدي ذلك إلى قتل أحدهم، أو بعضهم، أو جميعهم.

الصورة الثالثة: تعمد الطبيب قتل المريض:

وصورتها: أن يتعمد الطبيب قتل شخص مريض، من خلال إجراء عملية جراحية له، أو إعطائه دواءً أو مخدرًا، وهو يعلم أن هذا الفعل يؤدي إلى الوفاة، وكأن يلقحه بلقاح مرض قاتل، فيزيد في الجرعة بما يؤدي إلى وفاته عمدًا.

الصور المعاصرة للقتل الخطأ:

الصورة الأولى: غالب حوادث السيارات:

فإذا فرط قائد السيارة في تعهد سيارته، أو تعدى فلم يراع أنظمة السير، كأن زاد في سرعة السيارة، أو حمولتها أو أخطأ فسلك بسيارته طريق السيارات القادمة، أو ارتبك فزاد في سرعة سيارته بدلًا من إيقافها فاصطدم بسيارة أخرى، أو صدم آدميًّا أو انقلبت السيارة فسقط بعض من فيها، أو سقطت بعض حمولتها التي فرط في شدها فقتل شخصًا أو أكثر، فهو قتل خطأ تجب فيه الدية على العاقلة، ومثل السيارات: القطارات، والطائرات، والسفن، وغيرها من وسائل النقل الحديثة.

الصورة الثانية: التفريط المؤدي إلى الوفاة:

فمن تسبب بتفريطه في انفجار اسطوانة غاز أو أكسيجن فقتل في ذلك الانفجار شخصًا أو أكثر، وكمن أخطأ عند محاولته إصلاح بندقية أو مسدس وكان بداخله رصاصة لم يعلم بها، فتسبب فعله في حصول طلقة نارية فقتل معصومًا، وكمن عبث بقنبلة دون علمه بخطرها فقتل معصومًا، فتجب الدية في كل ذلك.

الصورة الثالثة: خطأ الطبيب الناتج عن التقصير والإهمال:

بأن يفرط الطبيب أثناء قيامه بإجراء عملية جراحية فيخطئ فيتسبب خطؤه في وفاة المريض، وكأن يخطئ في وصف دواء لامرأة حامل دون أن يسأل عن حملها فيتسبب ذلك في وفاة حملها، ومثله: أن يُطبب من لا يُجيد الطب فيتسبب بجهله في وفاة إنسان.

ثانيًا: الجناية على ما دون النفس:

قال الشيخ الدردير– رحمه الله تعالى –: "...لَمَّا أَنْهَى المُصنف الْكَلَامَ عَنْ الْجِنَايَةِ عَلَى النَّفْسِ شَرَعَ فِي الْجِنَايَةِ عَلَى مَا دُونَهَا مِنْ جُرْحٍ، أَوْ قَطْعٍ، أَوْ ضَرْبٍ، أَوْ كَسْرٍ، أَوْ تَعْطِيلِ مَنْفَعَةٍ وَعَبَّرَ الْمُصَنِّفُ عَنْهُ بِالْجُرْحِ فَقَالَ [دَرْسٌ] (وَالْجُرْحُ) بِضَمِّ الْجِيمِ (كَالنَّفْسِ فِي الْفِعْلِ) بِأَنْ يَقْصِدَ الضَّرْبَ عُدْوَانًا (و) فِي (الْفَاعِلِ) أَيْ الْجَارِحِ مِنْ كَوْنِهِ مُكَلَّفًا غَيْرَ حَرْبِيٍّ إلَخْ (و) فِي (الْمَفْعُولِ)، أَيْ: الْمَجْرُوحِ بِأَنْ يَكُونَ مَعْصُومًا لِلتَّلَفِ، أَوْ الْإِصَابَةِ بِإِيمَانٍ، أَوْ أَمَانٍ، وَالْجَرْحُ بِالْفَتْحِ الْفِعْلُ وَلَا تَصِحُّ إرَادَتُهُ هُنَا لِئَلَّا يَلْزَمَ اتِّحَادَ الْمُشَبَّهِ وَوَجْهِ الشَّبَهِ وَاسْتَثْنَى مِنْ الْفَاعِلِ وَكَانَ الْأَوْلَى تَأْخِيرَهُ لِيَتَّصِلَ بِهِ[1].

هذا هو النوع الثاني من أنواع الجناية: وهي الجناية على ما دون النفس وهذا النوع من الجناية يأخذ صورًا متعددة:

---

(1) مختصر خليل: صـ٢٣٠، شرح الخرشي: جـ٨ / صـ١٤.

فقد تكون الجناية على ما دون النفس جرح أو قطع أو ضرب أو إذهاب منفعة كسمع أو بصر.

ما يشترط في الجناية على ما دون النفس:

يشترط في الجناية على ما دون النفس حتى يتحقق القصاص فيها شروط ثلاثة، أو أركان ثلاثة، هى نفس أركان الجناية على النفس من وجود:

أ-فاعل: وهو الجاني بشروطه المتقدمة.

ب-مفعول به: وهو المجني عليه بشروطه المتقدمة.

جـ-فعل: وهو الجناية بشروطها المتقدمة.

أنواع الجناية على ما دون النفس فيما يقتص منه وما لا يقتص:

تنقسم إلى قسمين:

أ-قسم يقتص بفعله. ب- وقسم لا يقتص بفعله.

أولاً: ما يقتص منه فيما دون النفس:

سبعة أشياء إذا حدثت للإنسان من غيره يحدث بها القصاص فيما دون النفس:

١- **الموضحة:** ما أوضحت عظم الرأس أو عظم الجبهة، أي: ما بين الحاجبين، أو عظم الخدين وسميت موضحة؛ لأنها توضح وتظهر ما تحتها وهى خاصة بهذه الأماكن الثلاثة فقط، فإذا أوضحت الجناية بالوجه غير هذه الأماكن الثلاثة لا تسمى موضحة عند الفقهاء وان اقتص من عمده.

ولا يشترط فيها شكل معين من ناحية المساحة التي تحدثها الجناية، ولكن تطلق على كل ما حدث في هذه الأماكن وإن كان المكان ضيقًا كإبرة، أي: قدر مغرزها فيقتص منه.

فالموضحة جنايتها خاصة بإظهار العظم.

٢- **الدامية:** ما أضعفت الجلد حتى رشح منه دم بلا شق له.

٣- **الحارصة:** ما شقت الجلد.

٤- **السمحاق:** ما كشطت الجلد عن اللحم.

٥- **الباضعة:** ما شقت اللحم.

٦- **المتلاحمة:** ما غاصت في عدة مواضع من الجلد، دون أن تقرب العظم.

٧- **الملطاة:** ما قاربت العظم ولم تصل إليه.

فهذه الأمور السبعة يقتص من الإنسان بفعلها.

ويتضح من عرض تعريفات المصطلحات السابقة ما يلي:

١- أن الموضحة خاصة بالعظم مباشرة.

٢- أن ثلاثًا من الست الباقية خاصة بالجلد هي: الدامية، الحارصة، السمحاق،

٣- وثلاثة خاصة باللحم هى: الباضعة، المتلاحمة، الملطاة.

شروط القصاص:

قال الشيخ خليل- رحمه الله تعالى -: "..(وَإِلَّا) يَتَّحِدْ الْمَحَلُّ، أَوْ لَمْ يَتَعَمَّدْ الطَّبِيبُ الزِّيَادَةَ بَلْ أَخْطَأَ (فَالْعَقْلُ) عَلَى الْجَانِي وَسَقَطَ الْقِصَاصُ فَإِنْ كَانَ عَمْدًا، أَوْ دُونَ الثُّلُثِ فَفِي مَالِهِ، وَإِلَّا فَعَلَى الْعَاقِلَةِ...[1].

شرط القصاص في هذه الأشياء: اتحاد المحل الذي يجري عليه القصاص عند تنفيذه فلا يقتص من جرح عضو أيمن في أيسر ولا عكسه، ولا تقطع سبابة بإبهام، ولو كان عضو الجاني قصيرًا فلا يستحق بقية الجرح من عضوه الثاني.

وإلا لم يتحد المحل فالعقل على الجاني ولا قصاص.

ومثال ذلك:

١- إذا جنى إنسان سليم العين على إنسان أعمى، فإن العين السالمة لا تؤخذ بها؛ لعدم المماثلة بل يلزم الفاعل حكومة [2]

---

(١) مختصر خليل: صـ٢٣٠، مواهب الجليل: جـ٦ / صـ٢٤٨.

(٢) الحكومة : أن يحكم فيها بالاجتهاد ويقدر لها عوضًا معينًا.

بالاجتهاد والعكس من الجاني أيضًا إذا كان أعمى والمجني عليه سالم العين.

٢-كذا إذا اعتدى إنسان ناطق اللسان على إنسان أبكم اللسان فلا يؤخذ الناطق بالأبكم لا العكس، أي: إذا كان الجانى أبكم واعتدى على ناطق فعليه الدية.

ثانياً: ما لا يقتص منه فيما دون النفس:

قال الشيخ خليل- رحمه الله تعالى -: (وَمَا بَعْدَ الْمُوضِحَةِ) لَا قِصَاصَ فِيهِ وَيَتَعَيَّنُ فِيهِ الْعَقْلُ إنْ بَرِئَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ الْمَتَالِفِ وَبَيَّنَهُ بِقَوْلِهِ (مِنْ مُنَقِّلَةٍ) بِكَسْرِ الْقَافِ مُشَدَّدَةً فِي الرَّأْسِ، وَهِيَ الَّتِي (طَارَ) أَيْ زَالَ (فِرَاشُ الْعَظْمِ) بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكَسْرِهَا أَيْ الْعَظْمُ الرَّقِيقُ كَقِشْرِ الْبَصَلِ أَيْ يُزِيلُهُ الطَّبِيبُ (مِنْ) أَجْلِ (الدَّوَاءِ) لِتَلْتَئِمَ الْجِرَاحُ، فَالْمُرَادُ أَنَّ الْمُنَقِّلَةَ هِيَ الَّتِي أَطَارَ أَيْ أَزَالَ الطَّبِيبُ وَنَقَلَ صِغَارَ الْعَظْمِ مِنْهَا لِأَجْلِ الدَّوَاءِ أَيْ مَا شَأْنُهَا ذَلِكَ (وَآمَّةٍ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ مَمْدُودَةٍ، وَهِيَ مَا (أَفْضَتْ لِلدِّمَاغِ) أَيْ الْمُخِّ أَيْ لِأُمِّ الدِّمَاغِ وَأُمُّ الدِّمَاغِ جِلْدَةٌ رَقِيقَةٌ مَفْرُوشَةٌ عَلَى الدِّمَاغِ مَتَى انْكَشَفَتْ عَنْهُ مَاتَ...[1].

([1]) مختصر خليل: صـ٢٣٠، حاشية الدسوقي: جـ٤ / صـ٢٥٢.

وأذكر على سبيل المثال:

١- **المنقلة:** ولا تكون إلا في الرأس أو الوجه: وهي ما ينقل بها فراش العظم، وهو العظم الرقيق فوق العظم كقشر البصل، وإنما لم يقتص منها لشدة خطرها.

٢- **الآمة:** ما أفضت إلى أم الدماغ، وأم الدماغ: جلدة رقيقة مفروشة عليه متى انكشفت عنه مات فضعف المكان سبب لعدم القصاص.

٣- **اللطمة المجردة:** التي لم ينشأ عنها جرح ولا ذهاب منفعة، أما إذا نشأ عنها شيء من ذلك ففيه القصاص.

٤- **الضربة المجردة:** التي لم ينشأ عنها جرح ولا ذهاب منفعة، ومحل الضرب: أن يكون بغير الوجه، كالصفع على القفا مثلًا.

٥- **إزالة شعر اللحية والحاجب:** لا قصاص في إزالة ما في هذين المكانين.

والحاصل: أن عمد هذه الأشياء وخطأها سواءٌ في عدم القصاص والعقل، ولكن في عمدها الأدب دون الخطأ.

الواجب لأولياء المجني عليه عند ثبوت الجناية بأركانها:

قال الشيخ خليل- رحمه الله تعالى-: (وَاسْتَحَقَّ وَلِيُّ) الْمَقْتُولِ لِمَقْتُولٍ قَتَلَ قَاتِلَهُ أَجْنَبِيٌّ (دَمَ مَنْ) أَيْ دَمَ الْأَجْنَبِيِّ الَّذِي (قَتَلَ الْقَاتِلَ) فَلَوْ قَتَلَ زَيْدٌ عَمْرًا فَقَتَلَ أَجْنَبِيٌّ زَيْدًا فَوَلِيُّ عَمْرٍو يَسْتَحِقُّ دَمَ الْأَجْنَبِيِّ الْقَاتِلِ لِزَيْدٍ فَإِنْ شَاءَ قَتَلَ الْأَجْنَبِيَّ، وَإِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ (أَوْ قَطَعَ) أَيْ وَاسْتَحَقَّ مَقْطُوعُ يَدِهِ مَثَلًا عَمْدًا عُدْوَانًا فَقَطَعَ أَجْنَبِيٌّ يَدَ الْقَاطِعِ عَمْدًا عُدْوَانًا قَطَعَ يَدَ مَنْ قَطَعَ (يَدَ الْقَاطِعِ) فَالْمُصَنِّفُ أَطْلَقَ الْوَلِيَّ عَلَى مَا يَشْمَلُ الْمَقْطُوعَ مَجَازًا وَحَذَفَ الْمَعْطُوفَ عَلَى دَمٍ مُتَعَلِّقُهُ تَقْدِيرُهُ قَطَعَ يَدَ مَنْ كَمَا قَدَّرْنَا (كَدِيَةِ خَطَإٍ) تَشْبِيهٌ فِي الِاسْتِحْقَاقِ أَيْ مَنْ اسْتَحَقَّ دَمَ شَخْصٍ لِكَوْنِهِ قَتَلَ أَبَاهُ مَثَلًا عَمْدًا عُدْوَانًا...[1].

الواجب لأولياء المجني عليه: القود، أي: القصاص فقط من الجاني لا غير ذلك، فإذا أراد الأولياء العفو مطلقًا فهذا أمر جائز، ولا يجوز لهم العفو على الدية إلا برضا الجاني، وليس من حق الأولياء أو القاضي أن يجبر الجاني على العفو على الدية.

---

(1) مختصر خليل: صـ٢٢٩، حاشية الدسوقي: جـ٤ / صـ٢٤٠.

فالذي يحق للأولياء ثلاثة أمور:

١-القصاص. ٢- العفو مطلقًا.

٣-العفو على الدية برضا الجاني.

من الذى يحق له استيفاء القصاص:

قال الشيخ خليل- رحمه الله تعالى-: (وَالِاسْتِيفَاءُ) فِي النَّفْسِ (لِلْعَاصِبِ) الذَّكَرِ فَلَا دَخْلَ فِيهِ لِزَوْجٍ وَلَا لِأَخٍ لِأُمٍّ، أَوْ جَدٍّ لَهَا وَقُدِّمَ ابْنُ فَابْنُهُ (كَالْوَلَاءِ) يُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ، فَالْأَقْرَبُ مِنْ الْعَصَبَةِ فِي إرْثِهِ إلَّا الْجَدَّ، وَالْإِخْوَةَ فَسِيَّانِ هُنَا فِي الْقَتْلِ[1].

واستيفاء القصاص حق لأولياء المقتول من الرجال والنساء، لكن يقدم الرجال أولًا ثم النساء بعد ذلك على النحو التالي:

١-استيفاء القصاص للرجال:

هذا حق للعاصب الذكر فلا دخل فيه للزوج أو للأخ لأم أو جد لها، ولذلك لا يجوز للحاكم القتل بمجرد ثبوته ولو عاينه وشهد به عنده بينة، بل يحبس الجاني حتى يحضر العاصب إذا وجد على ترتيب الولاء فيقدم الأقرب فالأقرب وهكذا.

---

(١) حاشية الصاوي: جـ٤ / صـ٣٥٨، حاشية الدسوقي: جـ٤ / صـ٢٥٦.

فإن لم يكن للمجني عليه عاصب فالنظر للحاكم وهذا في غير قتل الغيلة، أما في قتل الغيلة فالنظر فيه للحاكم من أول الأمر؛ لأنه حق المجتمع بأسره لا حق فرد بعينه أو ولي بعينه، ولكن ولاية السلطان هى الحاكمة في تلك الحالة.

ثانياً: استيفاء القصاص للنساء:

يحق للنساء استيفاء القصاص بشروط ثلاثة:

١- إن كن وارثات احترازًا عن العمة والخالة؛ لأنهن لا يرثن لأن سبب الميراث: وجود الصلة بين الوارث والمورث.

٢- لم يساوهن عاصب في الدرجة بأن لم يوجد عاصب أصلًا أو وجد لكنه أنزل في الدرجة كعم مع بنت أو أخت.

٣- أن يكنَّ عصبة لو كن ذكورًا، أي: إذا وجدن مع غيرهن من النساء مثلًا وكن بالنسبة لهن بمنزلة العاصب الذكر، فلا كلام للجدة مع الأم والأخت للأم والزوجة.

الصورة المعاصرة لاستيفاء القصاص:

من الصور المعاصرة لاستيفاء القصاص: استعمال البنج عند استيفاء القصاص من الجاني في النفس أو ما دونها، والصواب: جواز استعماله متى أذن أولياء الدم بذلك في حال القصاص في النفس، أو أذن بذلك المجني عليه في حال القصاص فيما دون النفس؛ لأن إيلام الجاني حقٌ لهم، فإن أسقطوه سقط، كما لو أسقطوا القصاص كاملًا، فإن لم يأذنوا به فلا يجوز استعماله؛ لأن الجاني قد آلم المجني عليه عند الجناية، فوجب أن يُفعل به عند القصاص مثلما فعل بالمجني عليه؛ لأن القصاص يقتضي المماثلة.

متى يسقط القصاص:

قال الشيخ خليل- رحمه الله تعالى-: (وَسَقَطَ) الْقِصَاصُ (إنْ عَفَا رَجُلٌ) مِنْ الْمُسْتَحِقِّينَ (كَالْبَاقِي) نَعْتٌ لِرَجُلٍ أَيْ مُمَاثِلٍ لِلْبَاقِي فِي الدَّرَجَةِ، وَالِاسْتِحْقَاقِ كَابْنَيْنِ، أَوْ أَخَوَيْنِ، أَوْ عَمَّيْنِ فَأَكْثَرَ وَأَوْلَى إنْ كَانَ الْعَافِي أَعْلَى كَعَفْوِ ابْنٍ مَعَ أَخٍ، أَوْ أَخٍ مَعَ عَمٍّ فَإِنْ كَانَ أَنْزَلَ دَرَجَةً لَمْ يُعْتَبَرْ عَفْوُهُ؛ إذْ لَا كَلَامَ لَهُ كَعَفْوِ أَخٍ مَعَ وُجُودِ ابْنٍ، وَكَذَا إذَا كَانَ الْعَافِي لَمْ يُسَاوِ الْبَاقِي فِي الِاسْتِحْقَاقِ كَالْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ مَعَ وُجُودِ الْإِخْوَةِ لِلْأَبِ؛ إذْ لَا اسْتِحْقَاقَ لِلْإِخْوَةِ لِلْأُمِّ...[1] ".

يسقط القصاص في الأحوال الآتية:

١-إذا كان العافي عن القصاص مساويًا للباقين في الدرجة والاستحقاق، كإبنين، أو عمين، أو أخوين.

٢-إذا كان العافي أعلى منزلة كعفو ابن مع أخ، فإن كان العافي أقل منزلة لم يعتبر عفوه، كعفو أخ مع ابن فلا يجوز ولا يسقط القصاص بذلك.

---

(١) حاشية الصاوي: جـ٤ / صـ٣٦٤، حاشية الدسوقي: جـ٤ / صـ٢٦١.

وما قيل في حق الرجال يقال أيضًا في حق النساء، فالبنت وبنت الابن لهما الحق في العفو مع وجود الأخت، ولا كلام للأخت وإن كانت مساوية لهما في الميراث ولا شيء لها من الدية.

كيفية تنفيذ القصاص:

قال الشيخ خليل- رحمه الله تعالى-: "(وَقُتِلَ) الْقَاتِلُ (بِمَا قَتَلَ) بِهِ (وَلَوْ نَارًا) ، وَهَذَا إنْ ثَبَتَ الْقَتْلُ بِبَيِّنَةٍ، أَوْ اعْتِرَافٍ فَإِنْ ثَبَتَ بِقَسَامَةٍ قُتِلَ بِالسَّيْفِ كَمَا قَالَ ابْنُ رُشْدٍ (إلَّا) أَنْ يَثْبُتَ الْقَتْلُ (بِخَمْرٍ، أَوْ لِوَاطٍ) أَقَرَّ بِهِ وَأَمَّا لَوْ ثَبَتَ بِأَرْبَعَةِ شُهُودٍ فَحَدُّهُ الرَّجْمُ (وَسِحْرٍ) ثَبَتَ بِبَيِّنَةٍ، أَوْ إقْرَارٍ (وَمَا يَطُولُ) كَمَنْعِهِ طَعَامًا، أَوْ مَاءً حَتَّى مَاتَ، أَوْ نَخَسَهُ بِإِبْرَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ فَيَتَعَيَّنُ السَّيْفُ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ[1].

يقتص من الجانى بنفس الصورة التي قتل بها المجني عليه لقوله تعالى: {وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ}[2] وقوله تعالى: {فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ}[3].

- فيقتل بالغرق إذا صدر منه القتل بالغرق.
- ويخنق إذا صدر منه القتل بالخنق.
- ويضرب بحجر إذا صدر منه القتل بهذه الصورة.
- ويضرب بالعصا حتى الموت إذا صدر منه القتل كذلك.

---

(1) حاشية الدسوقي: جـ٤ / صـ٢٦٥، حاشية الصاوي: جـ٤ / صـ٣٦٩.

(2) سورة النحل، آية رقم: (١٢٦).

(3) سورة البقرة، آية رقم: (١٩٤).

- ويحرق بالنار على المشهور من المذهب إذا صدر منه القتل بهذه الصورة.

هذا كله إذا لم يثبت القتل بأمر محرم شرعًا، فإذا ثبت القتل بمحرم فلا يقتل بنفس الصورة، ولكن يقتل الجاني بالسيف كما قاله الإمام ابن رشد.

الحالات التي لا يقتص فيها من الجاني بنفس طريقة القتل:

١- إذا ثبت القتل بخمر، فيتعين القتل بالسيف في تلك الحالة؛ لأنه لا يجوز ارتكاب محرم لتنفيذ حد من حدود الله تعالى فإذا كان التداوي بالمحرم لا يجوز فكيف بتنفيذ حد من حدود الله به.

٢- إذا ثبت القتل باللواط، فلا يقتص منه بنفس الطريقة ولكن يقتل بالسيف.

٣- إذا ثبت القتل بالسحر، فلا يقتص منه بنفس الصورة والطريقة ولكن يقتل بالسيف.

القسامة وأحكامها:

قال الشيخ خليل- رحمه الله تعالى-: ".. (وَهِيَ) أَيْ الْقَسَامَةُ مِنْ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ (خَمْسُونَ يَمِينًا مُتَوَالِيَةً) فَلَا تُفَرَّقُ عَلَى أَيَّامٍ، أَوْ أَوْقَاتٍ (بَتًّا) أَيْ قَطْعًا بِأَنْ يَقُولَ بِاَللَّهِ الَّذِي لَا إلَهَ إلَّا هُوَ لِمَنْ ضَرْبِهِ مَاتَ، أَوْ لَقَدْ قَتَلَهُ وَاعْتَمَدَ الْبَاتُّ عَلَى ظَنٍّ قَوِيٍّ وَلَا يَكْفِي قَوْلُهُ أَظُنُّ، أَوْ فِي ظَنِّي (وَإِنْ أَعْمَى، أَوْ غَائِبًا) حَالَ الْقَتْلِ لِاعْتِمَادِ كُلٍّ عَلَى اللَّوْثِ الْمُتَقَدِّمِ بَيَانُهُ[1].

مفهوم القسامة: هي خمسون يمينًا يحلفها أولياء المقتول بأن هذا الإنسان قتل صاحبهم، فيلجأ إليهم عند عدم ثبوت القتل على الجاني فيحلف هؤلاء الأولياء أن الذي ضربه أو قتله فلان.

ويجب أن يكون حلف هذه الأيمان بتًّا، أي: يكونوا جازمين عند الحلف، فلا يقبل منهم مثلًا قولهم لا نعلم غيره قتله، بل لابد وأن تكون صورة الحلف فيها من الجزم واليقين أن الذي قتله فلان أو أن الذي ضربه فلان.

---

(1) مختصر خليل: صـ٢٣٥، حاشية الدسوقي: جـ٤ / صـ٢٩٣.

سبب القسامة:

قال الشيخ خليل- رحمه الله تعالى-: "(وَالْقَسَامَة) الَّتِي تُوجِب الْقِصَاص فِي الْعَمْد، وَالدِّيَة فِي الْخَطَأ (سَبَبُهَا قَتْلُ الْحُرّ الْمُسْلِم) وَإِنْ غَيْر بَالِغٍ بِجُرْحٍ، أَوْ ضَرْبٍ، أَوْ سُمٍّ، أَوْ نَحْو ذَلِكَ[1].

سبب القسامة الذي يوجب القصاص في العمد، ويوجب الدية في الخطأ هو: قتل إنسان حر مسلم بالغ بلوث[2]

فيخرج بذلك العبد والكافر والصبي، فلا يقبل قولهم إذا قالوا قتلني فلان أو ضربني فلان.

(1) حاشية الصاوي: جـ٤ / صـ٤٠٧، حاشية الدسوقي: جـ٤ / صـ٢٨٧.

(2) اللوث : هو الأمر الذي ينشأ عنه غلبة الظن بأنه قتله. (قد يكون قولًا، أو شهادة، أو موقفًا بهيئة وصورة معينة).

صور اللوث:

قال الشيخ خليل- رحمه الله تعالى-: "(كَأَنْ يَقُول) شَخْص (بَالِغٌ) عَاقِلٌ، وَإِنْ أُنْثَى لَا صَبِيّ، وَإِنْ مُرَاهِقًا وَإِنْ وَجَبَتْ فِيهِ الْقَسَامَةُ بِغَيْرِ قَوْلِهِ وَلَا مَجْنُونٍ؛ إذْ لَا عِبْرَةَ بِقَوْلِهِ شَرْعًا (حُرٌّ مُسْلِمٌ قَتَلَنِي فُلَانٌ) ، أَوْ دَمِي عِنْدَ فُلَانٍ وَنَحْوُ ذَلِكَ[1].

واللوث له صور خمس وهى:

١- أن يقول الحر المسلم البالغ قتلني أو جرحني أو ضربني فلان.

٢- أن يشهد عدلان على معاينة الضرب أو الجرح.

٣- شهادة واحد على معاينة الجرح أو الضرب.

٤- شهادة واحد على معاينة القتل.

٥- أن يوجد القتيل وبقربه شخص عليه أثر القتل.

كذا لو قال الحر المسلم البالغ: دمي عند فلان فهذا كقوله قتلني فلان فيعمل به، ولا فرق بين أن يقول الحر المسلم قتلني عمدًا

---

(١) شرح الزرقاني: جـ٨ / صـ٨٥، حاشية الدسوقي: جـ٤ / صـ٢٨٨.

أو خطأ، ففي القتل العمد يستحق الأولياء القصاص بالقسامة، وفي القتل الخطأ الدية.

ويؤخذ بالقول ويعمل به بصرف النظر عن طبيعة القائل قتلني فلان، فلو قال ذلك رجل فاسق وقصد بكلامه عدل ولو كان أورع أهل زمانه فيقبل منه، كذا لو كان القائل بذلك ابنًا ادعى على أبيه أنه قتله أو رماه بحديده قاصدًا قتله، فيقسمون ويقتل به.

بم تبطل القسامة:

قال الشيخ خليل- رحمه الله-: (لَا خَالَفُوا) مَعْطُوفٌ عَلَى أَطْلَقَ أَيْ لَا إنْ قُيِّدَ وَخَالَفُوا بِأَنْ قَالَ قَتَلَنِي فُلَانٌ عَمْدًا وَقَالُوا بَلْ خَطَأً، أَوْ الْعَكْسُ فَيَبْطُلُ الدَّمُ وَلَا يَصِحُّ عَطْفُهُ عَلَى بَيَّنُوا كَمَا هُوَ ظَاهِرُهُ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ لَا أَطْلَقَ وَخَالَفُوا مَعَ أَنَّهُ لَا مُخَالَفَةَ مَعَ الْإِطْلَاقِ (وَلَا يُقْبَلُ رُجُوعُهُمْ) بَعْدَ الْمُخَالَفَةِ لِقَوْلِ الْمَيِّتِ (وَلَا إنْ) أَطْلَقَ و (قَالَ بَعْضٌ) مِنْهُمْ قَتَلَهُ (عَمْدًا و) قَالَ آخَرُ (بَعْضٌ) آخَرُ (لَا نَعْلَمُ) هَلْ قَتَلَهُ عَمْدًا، أَوْ خَطَأً وَلَا نَعْلَمُ مَنْ قَتَلَهُ (أَوْ) قَالُوا كُلُّهُمْ قَتَلَهُ عَمْدًا و (نَكَلُوا) عَنْ الْقَسَامَةِ فَيَبْطُلُ الدَّمُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ أَمَّا فِي الْأُولَى فَلِأَنَّهُمْ لَا يَتَّفِقُوا عَلَى أَنَّ وَلِيَّهُمْ قَتَلَ عَمْدًا حَتَّى يَسْتَحِقُّوا الْقَوَدَ وَلَا عَلَى مَنْ قَتَلَهُ فَيُقْسِمُونَ عَلَيْهِ وَأَمَّا فِي الثَّانِيَةِ فَلِلنُّكُولِ[1].

تبطل القسامة بعدة أمور:

١- إذا قال أولياء المقتول لا نعلم هل القتل كان عمدًا أو خطأ.

---

(1) شرح الخرشي: جـ٨ / صـ٥١، حاشية الدسوقي: جـ٤ / صـ٢٨٨.

٢- إذا قالوا لا نعلم من قتله.

٣- إذا اختلف الأولياء فقال بعضهم قتله عمدًا، وقال البعض الآخر: لا نعلم هل قتله خطأ أو عمدًا، ففي تلك الحالة يبطل الدم ولا يستحقون شيئًا؛ لأنهم لم يتفقوا على أمر معين وجزموا به.

ما لا يدخل في اللوث:

قال الشيخ خليل- رحمه الله-:(وَلَيْسَ مِنْهُ) أَيْ مِنْ اللَّوْثِ (وُجُودُهُ) أَيْ الْمَقْتُولِ (بِقَرِيَّةِ قَوْمٍ) وَلَوْ مُسْلِمًا بِقَرِيَّةِ كُفَّارٍ، وَهَذَا إذَا كَانَ يُخَالِطُهُمْ فِي غَيْرِهِمْ، وَإِلَّا كَانَ لَوْثًا يُوجِبُ الْقَسَامَةَ[1].

ولا يدخل في اللوث صورتان:

١- إذا وجد المقتول ولو كان مسلمًا بقرية قوم كفار، وكان أهل القرية يخالطهم غيرهم في القرية؛ لاحتمال أن يكون قتله غيرهم، أما إذا لم يكن يخالطهم غيرهم فيعتبر لوثًا يوجب القسامة.

٢- إذا وجد المقتول بدار أحد أهل القرية؛ لجواز أن يكون قتله غير أهل القرية ورماه عندهم وذلك حيث كان يخالطهم غيرهم.

---

(1) شرح الزرقاني: جـ٨ / صـ٩٢، حاشية الدسوقي: جـ٤ / صـ٢٩٢.

صور لبعض الأحكام:

١-حكم اشتراك جماعة في التعدي على ما دون النفس:

قال الشيخ خليل – رحمه الله: " (وَإِنْ) (تَمَيَّزَتْ جِنَايَاتٌ) مَنْ جَمَاعَةٍ وَلَمْ يَمُتْ (بِلَا تَمَالُؤٍ) (فَمِنْ كُلٍّ) يُقْتَصُّ (كَفِعْلِهِ) أَيْ بِقَدْرِ فِعْلِهِ بِالْمِسَاحَةِ وَلَا يُنْظَرُ لِتَفَاوُتِ الْعُضْوِ بِالرِّقَّةِ، وَالْغِلَظِ وَبَقِيَ النَّظَرُ فِيمَا إذَا لَمْ تَتَمَيَّزْ، فَهَلْ يَلْزَمُهُمْ دِيَةُ الْجَمِيعِ، أَوْ يُقْتَصُّ مِنْ كُلٍّ بِقَدْرِ الْجَمِيعِ، لَكِنَّ الثَّانِي بَعِيدٌ جِدًّا؛ إذْ لَوْ كَانُوا ثَلَاثَةً قَلَعَ أَحَدُهُمْ عَيْنَهُ، وَالثَّانِي قَطَعَ يَدَهُ، وَالثَّالِثُ قَطَعَ رِجْلَهُ وَلَمْ يَتَمَيَّزْ فِعْلُ كُلِّ وَاحِدٍ لَزِمَ قَلْعُ عَيْنِ كُلِّ وَاحِدٍ وَقَطْعُ يَدِهِ وَرِجْلِهِ مَعَ أَنَّهُ لَمْ يَجْنِ إلَّا عَلَى عُضْوٍ فَقَطْ وَأَمَّا إنْ تَمَالَئُوا اُقْتُصَّ مِنْ كُلٍّ بِقَدْرِ الْجَمِيعِ تَمَيَّزَتْ أَمْ لَا[١].

إذا اشتراك جماعة في التعدي على ما دون النفس، نفرق بين ما إذا لم يتمالؤا على الفعل أو تمالؤا على الفعل، فإذا لم يتمالؤا وتميزت جراحات كل واحد منهم اقتص من واحد بقدر ما أحدثه من جراحات، أما إذا تمالؤا اقتص من الكل بقدر جميع الجراحات تميزت الجراحات أم لا.

---

(١) شرح الزرقاني: جـ٨ / صـ٢٥، حاشية الدسوقي: جـ٤ / صـ٢٥٠.

٢-إذا فقأ سالم العينين عين أعور:

قال الشيخ خليل- رحمه الله تعالى-: "(وَإِنْ) (فَقَأَ) أَيْ قَلَعَ (سَالِمٌ) أَيْ سَالِمُ الْعَيْنَيْنِ، أَوْ سَالِمُ الْمُمَاثِلَةِ لِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ (عَيْنَ أَعْوَرَ) (فَلَهُ) أَيْ لِلْأَعْوَرِ (الْقَوَدُ) بِأَخْذِ نَظِيرَتِهَا مِنْ السَّالِمِ (و) لَهُ (أَخْذُ الدِّيَةِ كَامِلَةً) [1].

في تلك الحالة يُخير المجني عليه بفقئ العين المماثلة من الجاني وبين أخذ دية كاملة من مال الجاني؛ لأنه عمد.

وإذا فقأ أعور من سالم مماثلته، أي: مماثلة الجاني السالمة ففي تلك الحالة للمجني عليه القصاص من الأعور بأن يفقأ عينه السالمة فيصيره أعمى أو يترك القصاص ويأخذ الدية.

وإن فقأ الأعور العينين من السالم عمدًا ففي تلك الحالة للمجني عليه أن يفقأ المماثلة من الأعور فيصيره أعمى ويأخذ نصف الدية بدل التي ليس لها مماثلة.

---

(١) شرح الخرشي: جـ٨ / صـ٢٠، حاشية الدسوقي: جـ٤ / صـ٢٥٥.

٣-انتظار الولي الغائب المستحق للقصاص:

قال الشيخ خليل- رحمه الله تعالى-:"(وَانْتُظِرَ غَائِبٌ) مِنْ الْعَصَبَةِ (لَمْ تَبْعُدْ غَيْبَتُهُ) جِدًّا بَلْ كَانَتْ قَرِيبَةً بِحَيْثُ تَصِلُ إلَيْهِ الْأَخْبَارُ إنْ أَرَادَ الْحَاضِرُ الْقِصَاصَ فَإِنْ أَرَادَ الْعَفْوَ فَلَهُ ذَلِكَ وَلَا يُنْتَظَرُ الْغَائِبُ بَلْ لَهُ إذَا حَضَرَ نَصِيبُهُ مِنْ دِيَةِ عَمْدٍ[١].

لا ينتظر الولي الغائب المستحق للقصاص وللموجود حق استيفائه من الرجال العصبة الذكور، ويصير الأمر بالترتيب بعد ذلك فإذا كان العاصب غائبًا وكانت غيبته قريبة بحيث تصل إليه الأخبار فينتظر حتى يرجع، ومحل الانتظار: إذا أراد الحاضر القصاص ، ولا ينتظر غائب بَعدت غيبته بحيث يتعذر الوصول إليه كالأسير والمفقود ونحوهما.

---

(١) حاشية الصاوي: جـ٤ / صـ٣٥٩، حاشية الدسوقي: جـ٤ / صـ٢٥٧.

٤-إذا اجتمع على الإنسان حدان فأيهما يقدم:

قال الشيخ خليل- رحمه الله تعالى-: "(و) تُؤَخَّرُ (الْمُوَالَاةُ فِي) قَطْعِ (الْأَطْرَافِ) إذَا خِيفَ التَّلَفُ مِنْ جَمْعِهَا فِي آنٍ وَاحِدٍ فَيُفَرَّقُ فِي أَوْقَاتٍ (كَحَدَّيْنِ) وَجَبَا (لِلَّهِ) تَعَالَى كَشُرْبٍ وَزِنَا بِكْرٍ (لَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِمَا) فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ بِأَنْ خِيفَ عَلَيْهِ مِنْ إقَامَتِهِمَا فِي فَوْرٍ (وَبُدِئَ بِأَشَدَّ لَمْ يَخَفْ عَلَيْهِ) الْمَوْتَ مِنْهُ فَيَبْدَأُ بِحَدِّ الزِّنَا عَلَى حَدِّ الشُّرْبِ فَإِنْ خِيفَ عَلَيْهِ بُدِئَ بِالْأَخَفِّ، وَهُوَ حَدُّ الشُّرْبِ فَإِنْ خِيفَ عَلَيْهِ أَيْضًا بُدِئَ بِالْأَشَدِّ مُفَرِّقًا إنْ أَمْكَنَ تَفْرِيقُهُ، وَإِلَّا بُدِئَ بِالْأَخَفِّ مُفَرِّقًا إنْ أَمْكَنَ، وَإِلَّا انْتُظِرَتْ الِاسْتِطَاعَةُ وَمَفْهُومُ قَوْلِهِ لِلَّهِ أَنَّهُمَا إنْ كَانَا لِآدَمِيِّينَ كَقَطْعٍ لِزَيْدٍ وَقَذْفٍ لِعَمْرٍو، فَالتَّبْدِئَةُ بِالْقُرْعَةِ وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا لِلَّهِ، وَالْآخَرُ لِآدَمِيٍّ بُدِئَ بِمَا لِلَّهِ؛ لِأَنَّهُ لَا عَفْوَ فِيهِ[١].

نفرق في تلك الحالة بين ما إذا كان الحدان لله تعالى أو كان الحدان فيهما حد لله وحد للعبد، أو كان الحدان للعباد.

---

(١) شرح الزرقاني: جـ٨ / صـ٤١، حاشية الدسوقي: جـ٤ / صـ٢٦٠.

فالصور هنا ثلاث:

الصورة الأولى: إذا كان الحدان لله تعالى كشرب خمر، وزنا بامرأة بكر ولم يستطع المستحق للحدين تحملهما في وقت واحد وخيف عليه الموت فيؤخر أحدهما، ويقدم الأشد منهما إلا إذا خيف عليه الهلاك فيقدم الأخف كحد الشرب والقذف، فإن خيف الهلاك من الأخف قدم الأشد مفرقًا إذا أطاقه، وإلا قدم الأخف مفرقًا، فإن لم يطق انتظر قدرته على ذلك.

الصورة الثانية: إذا كان الحدان فيهما حد لله تعالى كشرب خمر، وحد لعبد كقذف قدم حق الله تعالى؛ لأنه لا عفو فيه.

الصورة الثالثة: إذا كان الحدان للآدميين كقطع مستحق لزيد وقذف مستحق لعمرو، فالتقديم يكون بالاقتراع بينهما.

٥-دخل جان الحرم وعليه حد:

قال الشيخ خليل- رحمه الله-:(لَا) يُؤَخَّرُ جَانٍ (بِدُخُولِ الْحَرَمِ) فِرَارًا مِنْ الْقِصَاصِ وَلَوْ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَيُؤْخَذُ مِنْ الْمَسْجِدِ لِيُقَامَ عَلَيْهِ الْحَدُّ خَارِجَهُ وَلَوْ مُحْرِمًا[١].

إذا ارتكب رجل جناية ودخل الحرم ليحتمي به وكان عليه حد فلا يؤخر الحد بل يخرج من الحرم ويقام عليه الحد خارجًا حتى ولو كان محرمًا، فلا ينتظر إتمام مناسك الإحرام ولا يقام عليه الحد في الحرم حتى لا يؤدى ذلك إلى تنجيس الحرم، سواءٌ فعل ما استحق بسببه الحد في الحرم أو خارجه ولجأ إليه.

وليس هذا منافيًا لقول الله تعالى: {وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا}[٢].

---

(١) شرح الزرقاني: جـ٨ / صـ٤١، حاشية الدسوقي: جـ٤ / صـ٢٦١.

(٢) سورة آل عمران جزء من ألآية رقم (٩٧).

٦-حكم القتلى الناتجين عن قتال طائفتين باغيتين:

قال الشيخ خليل- رحمه الله -: (وَإِنْ انْفَصَلَتْ بُغَاةٌ) أَيْ جَمَاعَةٌ بَغَى بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ لِعَدَاوَةٍ بَيْنَهُمْ، وَإِنْ كَانُوا تَحْتَ طَاعَةِ الْإِمَامِ (عَنْ قَتْلَى وَلَمْ يَعْلَمْ الْقَاتِلُ، فَهَلْ لَا قَسَامَةَ وَلَا قَوَدَ) فَيَكُونُ هَدَرًا (مُطْلَقًا) أَيْ سَوَاءٌ قَالَ الْمَقْتُولُ قَتَلَنِي فُلَانٌ أَمْ لَا قَامَ لَهُ شَاهِدٌ مِنْ الْبُغَاةِ أَمْ لَا؛ إذْ لَوْ كَانَ مِنْ غَيْرِهِمْ لَكَانَ لَوْثًا بِلَا خِلَافٍ كَمَا فِي النَّقْلِ، وَهُوَ قَوْلُ الْإِمَامِ فِي الْمُدَوَّنَةِ...[1].

إذا اقتتلت طائفتان من المسلمين وبغى بعضهم على بعض وكان ذلك لعداوة بينهم ونتج عن هذا القتال قتلى ولم يعلم القاتل خلاف في المذهب.

قال الإمام مالك في المدونة:

لا قسامة ولا قود ودمهم هدر قال المقتول: قتلني فلان أم لا قام له شاهد من البغاة أم لا.

---

(1) شرح الزرقاني: جـ٨ / صـ٩٣، حاشية الدسوقي: جـ٤ / صـ٢٩٣.

وقال ابن القاسم وهو يفسر قول الإمام في التدمية: لا قسامة ولا قود، أن القتل إن جرد عن تدمية وعن شاهد فالدم هدر، أما إذا قال المقتول دمي عند فلان، أو شهد بالقتل شاهد من الباغة فالقسامة والقود، وإنما اشترطوا للقسامة والقود التدمية أو الشاهد؛ لاحتمال أن موته قد حدث من فعله هو، أو من فعل فرقته التي كان يحارب معها.

الدية وأحكامها

قال الشيخ أحمد الدردير رحمه الله تعالى: لَمَّا أَنْهَى الْكَلَامَ عَلَى الْقِصَاصِ شَرَعَ فِي الْكَلَامِ عَلَى الدِّيَةِ وَذَكَرَ أَنَّهَا تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ النَّاسِ بِحَسَبِ أَمْوَالِهِمْ مِنْ إبِلٍ وَذَهَبٍ وَوَرِقٍ فَقَالَ: (دَرْسٌ) (وَدِيَةُ الْخَطَإِ) فِي قَتْلِ الذَّكَرِ الْحُرِّ الْمُسْلِمِ (عَلَى الْبَادِي) هُوَ خِلَافُ الْحَاضِرِ مِائَةٌ مِنْ الْإِبِلِ (مُخَمَّسَةٌ) رِفْقًا بِمُؤَدِّيهَا (بِنْتُ مَخَاضٍ وَوَلَدَا لَبُونٍ) أَيْ بِنْتُ لَبُونٍ وَابْنُ لَبُونٍ (وَحِقَّةٌ وَجَذَعَةٌ) مِنْ كُلِّ نَوْعٍ مِنْ الْخَمْسَةِ عِشْرُونَ (وَرُبِّعَتْ فِي عَمْدٍ) لَا قِصَاصَ فِيهِ كَأَنْ يَحْصُلَ عَفْوٌ عَلَيْهَا مُبْهَمَةً، أَوْ يَعْفُوَ بَعْضُ الْأَوْلِيَاءِ مَجَّانًا فَلِلْبَاقِي نَصِيبُهُ مِنْ دِيَةِ عَمْدٍ (بِحَذْفِ ابْنِ اللَّبُونِ) مِنْ الْأَصْنَافِ الْخَمْسَةِ فَتَكُونُ الْمِائَةُ مِنْ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ الْبَاقِيَةِ مِنْ كُلٍّ خَمْسٌ وَعِشْرُونَ (وَثُلِّثَتْ) أَيْ غَلُظَتْ مُثَلَّثَةً (فِي الْأَبِ) أَيْ عَلَيْهِ، وَإِنْ عَلَا، وَالْأُمُّ كَذَلِكَ فَلَوْ قَالَ فِي الْوَالِدِ لَكَانَ أَشْمَلَ (وَلَوْ) كَانَ الْوَالِدُ (مَجُوسِيًّا) وَتَحَاكَمُوا إلَيْنَا، وَالتَّثْلِيثُ فِي حَقِّهِ بِحَسَبِ دِيَتِهِ، وَهُوَ ثُلُثُ خُمُسٍ وَاتَّكَلَ الْمُصَنِّفُ فِي ذَلِكَ عَلَى

وُضُوحِهِ وَمَعْرِفَتِهِ مِمَّا يَأْتِي لَهُ، فَالتَّثْلِيثُ فِيهِ جَذَعَتَانِ وَحِقَّتَانِ وَخَلِفَتَانِ[1].

تعريف الدية لغة[2]:

مأخوذة من الودى بوزن الفتى وهو الهلاك سميت بذلك؛ لأنها مسببة عنه فسميت باسم سببها، تقول: ودى القاتل القتيل: إذا أعطى وليه المال الذي هو بدل النفس.

اصطلاحًا:

المال الذي يعطيه القاتل لأولياء المقتول بدل النفس سواءٌ أكان هذا القتل عمدًا وأخذت برضا الجانى، أو خطأ.

أسباب وجوب الدية:

١-تجب الدية في القتل العمد إذا عفا ولي المقتول وأراد الدية وذلك بعد رضا الجاني.

٢-تجب الدية في القتل الخطأ.

---

(١) حاشية الصاوي: جـ٤ / صـ٣٧٢، حاشية الدسوقي: جـ٤ / صـ٢٦٦.

(٢) المصباح المنير: ص٣٣٧/ مادة: " و د ي". ، حاشية الدسوقى : جـ٤/٢٦٦.

الأصناف التي تؤخذ منها الدية:

الذي يظهر أن الدية لا تؤخذ إلا من أصناف ثلاثة: الإبل الذهب، الفضة، ولا يؤخذ في الدية بقر ولا غنم ولا عرض، فإذا لم يوجد في البلد خلاف ذلك فيكلفون ما في أقرب البلاد إليهم أحد الأصناف الثلاثة.

مقدار كل صنف:

١-**الإبل:** مائة. ٢- **الذهب:** ألف دينار.

٣-**الفضة:** اثنا عشر ألف درهم.

أنواع الدية بحسب مستحقيها:

تختلف الدية في مقدارها باختلاف مستحقيها، فليست الدية قدرًا واحدًا لكنها تختلف على النحو التالي:

١-**دية الحر المسلم:** مائة من الإبل على أهل البادية وهم ساكنوها إذا ارتكب الجناية واحد منهم ويكون ذلك في القتل الخطأ وتكون مخمسة وذلك رفقًا بالمخطئ فتؤخذ من: بنت

مخاض [١]، بنت لبون[٢]، الحقة[٣]، الجذعة[٤]) من كل نوع خمس وعشرون.

٢-**دية الكتابي:** ولو كان معاهدًا سواءٌ أكان ذميًّا أو حربيًّا مؤمنًا على النصف من دية الحر المسلم.

٣-**دية المجوسي المعاهد والمرتد:** ثلث الخمس في القتل العمد والخطأ، فتكون من الذهب ستة وستين دينارًا وثلث دينار، ومن الورق ثمانمائة درهم، ومن الإبل ستة أبقرة وثلثا بعير.

٤-ودية المرأة على النصف من دية الرجل فديتها من الإبل مثلًا خمسون وهكذا بقية الأصناف الأخرى.

أقسام الدية:

الدية على ثلاثة أقسام:

١-**مخمسة:** وتكون في القتل الخطأ.

٢-**مربعة:** وتكون في العمد إذا قبلت والقاتل ليس أصلًا للمقتول كالأب والإبن فالأب أصل.

---

(١) بنت مخاض: بنت سنتين.

(٢) بنت لبون: بنت ثلاث سنين.

(٣) الحقة: بنت أربع سنين.

(٤) الجذعة: بنت خمس سنين.

٣-**مثلثة:** وتكون فيما إذا قتل الأصل فرعه وإن سفل.

حالات تغليظ الدية:

تغلظ الدية في الأحوال الآتية:

١-إذا رمى الأب وإن علا فرعه بحديدة فقتله ولم يكن يقصد قتله وإزهاق روحه، فلا يقتل الأصل بالفرع لحرمة الأبوة ولكن تغلظ عليه الدية.

أما إذا قصد الأب قتل فرعه أو فعل به فعلًا من شأنه القتل كأن ذبحه أو شق جوفه فإنه يقتل به ويقتص منه.

٢-كذلك تغلظ الدية في الجرح العمد لا فرق في الجرح بين ما يقتص فيه كالموضحة أو لا كالجائفة.

معنى التثليث والتغليظ:

التثليث: أن تكون الدية من أنواع ثلاثة.

والتغليظ: أن يكون نوع من هذه الأنواع أربعين منها حاملًا.

فتؤخذ: ثلاثون حقة ، وثلاثون جذعة ، وأربعون في بطونها أولادها.

دية الجنين:

قال الشيخ خليل- رحمه الله تعالى-: (وَفِي) إلْقَاءِ (الْجَنِينِ، وَإِنْ عَلَقَةً) بِضَرْبٍ، أَوْ تَخْوِيفٍ، أَوْ شَمِّ رِيحٍ (عُشْرُ) وَاجِبٍ[1].

الجنين الذي ألقي من بطن أمه ميتًا بسبب الاعتداء على أمه بأي صورة من الصور ضربًا كان أو تخويفًا أو شمًّا لشيء تسبب في قتله، وسواءٌ أكان هذا الجنين مكتملًا أو فص أولى مراحله فديته في تلك الحالة كالآتي:

١- عشر دية أمه لو كانت حرة ولو كانت أمة فعشر قيمتها.

٢- أو غرة تساوي عشر الدية.

والغرة: عبد أو وليدة وهي الأمة الصغيرة بلغت سبع سنين.

وشرط وجوب الدية لأولياء الجنين: أن ينفصل عن أمه ميتًا وهى حية، فإن ماتت الأم قبل انفصال الجنين عنها فلا شيء؛ لاندراجه في الأم.

---

(١) شرح الخرشي: جـ٨ / صـ٣٢، حاشية الدسوقي: جـ٤ / صـ٢٦٨.

وان استهل صارخًا أو رضع، أي: حدثت له حياة مستقرة ثم مات فالدية لازمة فيه إن أقسم أولياؤه أنه مات من فعل الجاني.

هذا إذا لم يتعمد الجاني الجنين ولكن تعمد ضرب الأم، أما إن تعمد الجاني الجنين بمعنى أنه: تعمد ضرب الأم في مواضع معينة يترتب عليها لا محالة وفاة الجنين وقتله كأن يضربها في بطنها أو ظهرها فاستهل الجنين ثم مات فالواجب: القصاص بالقاسمة، ويحلف أولياء المقتول على ذلك.

ما فيه الدية كاملة في الجناية على ما دون النفس:

قال الشيخ خليل- رحمه الله تعالى-: (وَالدِّيَةُ) الْكَامِلَةُ كَمَا تَكُونُ فِي النَّفْسِ تَكُونُ فِي ذَهَابِ كُلِّ وَاحِدٍ مِمَّا يَأْتِي فَتَجِبُ (فِي) ذَهَابِ (الْعَقْلِ، أَوْ السَّمْعِ، أَوْ الْبَصَرِ، أَوْ النُّطْقِ) ، وَهُوَ صَوْتٌ بِحُرُوفٍ (أَوْ الصَّوْتِ) الْخَالِي عَنْ الْحُرُوفِ (أَوْ الذَّوْقِ) [1].

تجب الدية كاملة في الجناية على ما دون النفس في الأحوال الآتية:

١- إذا اعتدى إنسان على آخر فترتب على ذلك إذهاب عقله، وقد قضى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بذلك، فإن ذهب عقله في الشهر يومًا فيكون له من الدية ما يناسبه.

٢- اعتدى على إنسان فترتب على ذلك إذهاب حاسة من الحواس كالسمع والبصر أو الشم أو الذوق أو اللمس.

٣- إذا فعل به فعلًا أضعف عنده قوة الجماع.

٤- أو فعل معه فعلًا قطع عليه نسله بإفساد منيه.

---

(1) شرح الزرقاني: جـ٨ / صـ٦٠، حاشية الدسوقي: جـ٤ / صـ٢٧١.

٥-كذا تجب الدية كاملة إذا فعل به فعلًا ترتب عليه إصابته بالجذام – والعياذ بالله – أو البرص، أو إعاقة حركته من قيام أو قعود.

٦-وفي قطع مارن الأنف: وهو ما لان منه دون العظم ويسمى بالأرنبة، وقطع الحشفة ففي كل الدية كاملة.

٧-وفي قطع الأنثيين من الرجل وشفري المرأة دية كاملة، وكذلك ثدييها إذا قُطعا من أصلهما.

٨-وتجب الدية في قطع حلمة الثديين إذا ترتب على ذلك إبطال اللبن، فالدية ليست لمجرد قطع الحلمتين، ولكن لما ترتب على القطع من إبطال اللبن، وإلا لو لم يبطل اللبن بالقطع ففي ذلك حكومة لا دية.

ما لا تجب له الدية ولكن فيه حكومة[1]:

قال الشيخ خليل- رحمه الله تعالى-: (و) قَطْعِ (أَلْيَتَيْ الْمَرْأَةِ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ خَطَأً فِيهِ حُكُومَةٌ قِيَاسًا عَلَى أَلْيَتَيْ الرَّجُلِ[2].

١-وتكون في قطع يد شلاء لا نفع بها أصلًا إذا قطعت من الغير.

٢-وفي قطع إليتي المرأة قياسًا على إليتي الرجل.

٣-وفي إتلاف سن مضطربة جدًّا.

٤-وفي قطع عسيب حشفة: وهى قطع قصبة الذكر الذي ليس فيه حشفة.

٥-وفي إزالة شعر حاجب أو شعر هدب: وهو الشعر على شفر العين.

٦-وفي قطع قلع ظفر خطأ، وفي عمده القصاص.

---

(١) الحكومة: ما يحكم به ويقدر وهذا راجع لأهل العرف ولمن يحكم في المسألة وتكون في كل جرح لاقصاص فيه وليس فيه شيء مقدر من الشارع.

(٢) شرح الخرشي: جـ٨ / صـ٤١، حاشية الدسوقي: جـ٤ / ٢٧٧.

الصورة المعاصرة للدية فيما دون النفس:

إذا قام المجني عليه بزراعة العضو الذي أبانه الجاني، فالصحيح: أنه إن أمكن أن يُفعل بالجاني مثلما فعل بالمجني عليه ومثلما آل إليه عضوه فُعل به؛ لأن القصاص يقتضي المماثلة، أما إذا لم يقم المجني عليه بإعادة العضو الذي قطعه الجاني، فالصحيح أن الحاكم يمنع الجاني من زراعة هذا العضو الذي قُطع في القصاص، إلا إذا أذِن المجني عليه بزراعته، وإلا وجب قطعه مرة أخرى؛ لأن مقتضى القصاص: أن يُفعل بالجاني مثلما فعل بالمجني عليه.

جناية البهائم والدواب:

جناية البهائم والدواب على غير الزرع هدر، فإذا كانت البهية وحدها، ولم يتعد صاحبها بأي نوع من أنواع التعدي، فإن ما جنت عليه غير الزرع من آدمي أو غيره لا ضمان فيه؛ وهذا محل إجماع بين السادة الفقهاء؛ وذلك لقول النبي – صلى الله عليه وسلم– "العجماء جرحها جبار"[1].

أما إذا كانت البهية مؤذية، كالكلب العقور، والدابة الضارية من بعير هائج، أو ثور يعتدي على الإنسان والحيوان، أو حيوان مفترس، فيجب على صاحبها ضمان جميع ما أتلفته من نفس أو مال؛ لأن عدم حفظ صاحبها لها من الاعتداء مع معرفته بحالها يُعد تفريطًا ظاهرًا، كما يضمن جناية يده.

الصور المعاصرة لجناية الدواب:

الصورة الأولى:

ترك بعض الرعاة لدوابه ترعى قريبًا من العمران والطرق العامة التي تمر معها السيارات، فإن اصطدمت بها سيارة وأدى ذلك إلى تلف السيارة أو ضرر على سائقها أو بعض ركابها أو هلاك بعضهم، فإنه

---

(1) صحيح البخاري (١٤٩٩).

يلزم مالك هذه الدواب ضمان جميع ما أتلفته من نفسٍ أو مال؛ لأنه متعدٍّ بذلك لتفريطه.

الصورة الثانية:

إذا اصطدمت إحدى وسائل النقل بوسيلة أخرى على جانب الطريق ضَمن قائد السيارة السائرة ما أتلفه في السيارة الواقفة من نفس أو مال لأنه المعتدي، كذا لو أدركت وسيلة النقل وسيلة أخرى تسير أمامها فصدمتها من خلفها، ضَمن سائق السيارة اللاحقة ما تلف معه أو في الوسيلة التي صدمها من نفس أو مال؛ لأنه متعد بصدمه لِما أمامه، إلا أن يصدر من قائد السيارة الأمامية فعل يعتبر سببًا في الحادث كأن يوقف سيارته فجأة في وسط الطريق، أو ينحرف بها إلى ممر السيارة اللاحقة فيعترض طريقها، فيكون الضمان بينهما بحسب نسبة خطأ كل منهما.

العاقلة :

قال الشيخ أحمد الدردير – رحمه الله-: شَرَعَ فِي بَيَانِ الْعَاقِلَةِ الَّتِي تَحْمِلُ الدِّيَةَ بِقَوْلِهِ (وَهِيَ) أَيْ الْعَاقِلَةُ عِدَّةُ أُمُورٍ (الْعَصَبَةُ) وَأَهْلُ الدِّيوَانِ، وَالْمَوَالِي الْأَعْلَوْنَ، وَالْأَسْفَلُونَ فَبَيْتُ الْمَالِ بِدَلِيلِ مَا سَيَأْتِي لَهُ (وَبُدِئَ الدِّيوَانُ) أَيْ بِأَهْلِهِ عَلَى عَصَبَةِ الْجَانِي؛ إذْ الدِّيوَانُ اسْمٌ لِلدَّفْتَرِ الَّذِي يُضْبَطُ فِيهِ أَسْمَاءُ الْجُنْدِ وَعَدَدُهُمْ وَعَطَاؤُهُمْ (إنْ أُعْطُوا) هَذَا شَرْطٌ فِي التَّبْدِئَةِ لَا فِي كَوْنِهِمْ عَاقِلَةً؛ لِأَنَّهُمْ عَاقِلَةٌ مُطْلَقًا يَعْنِي أَنَّهُ يَبْدَأُ بِالدِّيَةِ بِأَهْلِ الدِّيوَانِ حَيْثُ كَانَ الْجَانِي مِنْ الْجُنْدِ وَلَوْ كَانُوا مِنْ قَبَائِلَ شَتَّى وَمَحَلُّ التَّبْدِئَةِ بِهِمْ إذَا كَانُوا يُعْطَوْنَ أَرْزَاقُهُمْ الْمُعَيَّنَةُ لَهُمْ فِي الدَّفْتَرِ مِنْ الْمَعْلُوفَاتِ والجَامِكِيَّاتِ (ثُمَّ) إنْ لَمْ يَكُنْ دِيوَانٌ، أَوْ كَانَ وَلَيْسَ الْجَانِي مِنْهُمْ، أَوْ مِنْهُمْ وَلَمْ يُعْطَوْا بُدِئَ (بِهَا) أَيْ بِالْعَصَبَةِ (الْأَقْرَبُ، فَالْأَقْرَبُ) مِنْ الْعَصَبَةِ (ثُمَّ) إنْ لَمْ يَكُنْ لِلْجَانِي عَصَبَةٌ وَلَا أَهْلُ دِيوَانٍ قُدِّمَ (الْمَوَالِي الْأَعْلَوْنَ) عَلَى التَّرْتِيبِ الْآتِي فِي الْوَلَاءِ (ثُمَّ) إنْ لَمْ يَكُونُوا قُدِّمَ الْمَوَالِي (الْأَسْفَلُونَ) عَلَى بَيْتِ الْمَالِ (ثُمَّ بَيْتُ الْمَالِ إنْ كَانَ الْجَانِي مُسْلِمًا) ؛ لِأَنَّ بَيْتَ الْمَالِ لَا يَعْقِلُ عَنْ كَافِرٍ[1].

([1]) مختصر خليل: صـ٢٣٤، حاشية الدسوقي: جـ٤ / ٢٨٣.

العاقلة:

هم: الذين يتحملون عن الجاني جنايته فيدفعون الدية مقابل ما ارتكبه من ينتسب إليهم، ولا يقدر على دفعها لعلة تتعلق به إما لصغر أو جنون أو كان الجاني امرأة أو فقيرًا غارمًا.

وتتمثل العاقلة في عدة أمور:

١- **أهل ديوانه: والديوان:** دفتر يضبط فيه أسماء الجند وعددهم وإعطاؤهم.

والقول بأن الدية على أهل الديوان ضعيف هذا ما قاله الإمام اللخمى، والمعتمد: أنهم ليسوا من العاقلة إلا إذا قصد بأن يكون عصبة القاتل أهل ديوان، أو يكون المعتبر أهل ديوان الإقليم كجند مصر فهم أهل ديوان واحد.

٢- **العصبة:** يقدم الأقرب فالأقرب على ترتيب النكاح.

٣- **الموالي الأعلون:** وهم المعتقون بكسر التاء؛ لأنهم عصبة سبب ولو أنثى حيث باشرت العتق ثم الموالي الأسفلون حيث لم يوجد أحد من الأعلين.

٤- **بيت المال:** إن كان الجاني مسلمًا لأن بيت المال لا يعقل عن كافر.

من يعقل عنهم:

يكون العقل عن الأنواع الآتية:

١- **الصبي:** يعقل عنه؛ لأن علة العقل التناصر والصبي ليس أهلًا لذلك.

٢- **المجنون** : يعقل عنه أولياؤه؛ لأنه ليس أهلًا للتناصر لا عن نفسه ولا عن غيره.

٣- **المرأة:** يعقل عنها أيضًا.

٤- **الفقير:** وهو الذى لا يقدر إلا على القوت فكيف يعقل عن نفسه أو غيره.

٥- **الغارم:** هو من عليه من الدين بقدر ما فى يده أو يفضل بعد القضاء قدر قوته، فإن فضل بعد القضاء ما يزيد على قوته فهذا يعقل عن غيره.

فهذه الأنواع يعقل عنها ولا يعقلون هم عن أنفسهم ولا عن غيرهم؛ لأنهم ليسوا أهلًا لذلك.

الصور المعاصرة لدية العاقلة:

إذا صدم شخص يقود سيارة أو غيرها شخصًا واقفًا بسيارته، أو صدم شخصًا واقفًا على رجليه، أو صدم بناءً أو غيره، ولم يكن الواقف

أو صاحب وسيلة النقل المصدومة، أو صاحب البناء ونحوه متعديًا فإنه تلزم عاقلة السائق السائر دية الواقف، وتلزمها أيضًا ضمان ما أتلفه بسبب هذا الحادث من مالٍ أو غيره، إلا أن يكون الواقف متعديًا بوقوفه، كالقابع في طريق ضيق، أو في ملك السائر، أو الواضع حجرًا في الطريق، فعليه الكفارة، وعليه أيضًا ضمان السائر بأن تتحمل عاقلته ديته ويضمن أيضًا دابته فيتحمل قيمة دابة السائر أو تُدفع من تركته إن مات؛ لأنه وحده المخطئ، وهو الذي تسبب في وقوع هذا الحادث، ولا شيء على السائر، ولا على عاقلته حال تعدي الواقف؛ لأن هذا السائر لم يتعد، بل التعدي من الواقف وحده فاختص هذا الواقف وحده بالضمان.

ومثل ذلك: لو تعدت شركة تقوم بإصلاح طريق أو صيانته فوضعت كومة تراب أو أحجارًا أو غيرها وسط الطريق أو قطعت الطريق دون وضع لافتات كافية فتسببت في حصول حادث مروري لإحدى وسائل النقل دون تفريط من قائدها، فالضمان على الشركة المتعدية لتفريطها في وضع اللافتات الكافية، وإن كان التفريط من أحد موظفيها مخالفًا بذلك تعليمات الشركة فالضمان عليه وحده لتفريطه، أما إذا حصل تعدٍّ أو تقصير من الطرفين معًا، فالضمان على كل منهما بقدر ما أحدث من تعدٍّ أو تقصير.

الكفارة:

قال الشيخ أحمد الدردير- رحمه الله تعالى-: انْتَقَلَ المصنف يَتَكَلَّمُ عَلَى حُكْمِ كَفَّارَةِ الْقَتْلِ خَطَأً، وَإِنَّهَا وَاجِبَةٌ وَمُرَتَّبَةٌ كَمَا فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ فَقَالَ (وَعَلَى الْقَاتِلِ الْحُرِّ) لَا الْعَبْدِ لِعَدَمِ صِحَّةِ عِتْقِهِ (الْمُسْلِمِ) لَا الْكَافِرِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْقُرَبِ (وَإِنْ) كَانَ (صَبِيًّا، أَوْ مَجْنُونًا) ؛ لِأَنَّ الْكَفَّارَةَ مِنْ خِطَابِ الْوَضْعِ كَعِوَضِ الْمُتْلَفَاتِ (أَوْ) كَانَ الْقَاتِلُ (شَرِيكًا) لِصَبِيٍّ، أَوْ مَجْنُونٍ، أَوْ غَيْرِهِمَا فَعَلَى كُلٍّ كَفَّارَةٌ كَامِلَةٌ وَلَوْ كَثُرَ الشُّرَكَاءُ (إذَا قَتَلَ مِثْلَهُ) خَرَجَ الْمُرْتَدُّ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَى قَاتِلِهِ (مَعْصُومًا) خَرَجَ الزِّنْدِيقُ، وَالزَّانِي الْمُحْصَنُ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَى قَاتِلِهِمَا (خَطَأً) لَا عَمْدًا عُفِيَ عَنْهُ فَلَا تَجِبُ بَلْ تُنْدَبُ كَمَا يَأْتِي (عِتْقُ رَقَبَةٍ) مُؤْمِنَةٍ مُسْلِمَةٍ (وَلِعَجْزِهَا) أَيْ وَعِنْدَ الْعَجْزِ عَنْهَا (شَهْرَانِ) أَيْ صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ (كَالظِّهَارِ) أَيْ يُشْتَرَطُ فِي الرَّقَبَةِ وَصَوْمِ الشَّهْرَيْنِ هُنَا مَا يُشْتَرَطُ فِيهِمَا فِي كَفَّارَةِ الظِّهَارِ[1].

الكفارة: هي حق الله – تعالى – على من ارتكب قتلًا خطأ، فالقصاص والدية حق للآدمى، أما الكفارة فحق لله تعالى.

---

(1) مختصر خليل: صـ٢٣٤، حاشية الدسوقي: جـ٤ / ٢٨٦.

- وهي واجبة على من وجبت عليه ولا يجوز له التفريط فيها والتعاون طالما عنده القدرة على الوفاء بها.
- وانما وجبت الكفارة لتكفر عن الإنسان ما حدث منه، فهي وان كان ظاهرها الإرهاق للعبد والتضييق عليه، لكنها تحمل في طياتها الرحمة والرأفة والمصلحة للعبد، فهذه رحمة من الله أن شرع للعباد ما يتخلصون به من ذنوبهم وآثامهم التي ارتكبوها في الدنيا حتى لا يعاقبوا عليها في الآخرة.
- وإنما وجبت الكفارة في القتل الخطأ ولم تجب في العمد مع أن جناية العمد أشد من الناحية العقلية، لكن الذي يظهر أن جناية العمد على درجة من الخطورة بحيث لا يكفرها شيء كاليمين الغموس لم يشرع له كفارة وشرع لغيره ليس تهاونًا ولا وضاعة له، لكنه لخطورته وشدته لم يوجب الشرع ما يكفره وإنما جعل التوبة من العبد والعفو والقبول من الله هما سببا التكفير، فكذلك جناية العمد لعظمها لا يوجد ما يكفرها.

على من تجب الكفارة ومن لا تجب:

- تجب الكفارة على المسلم الحر الذي ارتكب جناية خطأ، حتى ولو كان هذا المسلم صبيًّا فلا يشترط فيها التكليف؛ لأنها

كالعوض عن التلفيات فصارت كسلعة أتلفها، هذا ما قاله ابن عبد السلام، فأوجبوها على الصبي من باب خطاب الوضع.

- أو مجنونا، أو شريكًا لصبي أو مجنون أو غيرهما فعلى كل كفارة كاملة ولو كثروا.

شروط وجوب الكفارة:

١- أن يكون القتل خطأ لا عمدًا.

٢- أن يكون المقتول معصومًا.

من لا تجب عليهم الكفارة:

١- **العبد:** لا تجب عليه الكفارة؛ لأن العبد لا يملك نفسه فكيف يحرر ويعتق غيره، كما أنه مشغول بخدمة سيدة فيتعذر عليه الصيام.

٢- **الكافر:** لا تجب عليه الكفارة؛ لأنه ليس من أهل القرب ولأنها حق لله فكيف يفعلها وأصل الإيمان عنده مهدر.

٣- **قتل المرتد والزنديق والزاني المحصن:** لا تجب الكفارة على من قتل واحدًا من هؤلاء؛ لأنهم غير معصومين.

أنواع الكفارة :

والكفارة الواجبة على الترتيب كما ذكر القرآن الكريم نوعان:

النوع الأول: عتق رقبة:

ويشترط فيها شرطان:

الأول: أن تكون خالية من العيوب.

الثاني: أن تكون مؤمنة، أي: ليس فيها شرك ولا عقد حرية كرقبة الظهار سواء بسواء.

النوع الثاني: صيام شهرين:

ويشترط في الصيام: أن يكون متتابعًا فان لم يتابع الصوم وأفطر عمدًا لا يجزؤه ذلك ويبتدئ الصيام من أوله، أما اذا أفطر لعذر كنسيان أو مرض فلا يبتدئ الصيام لكنه يبني على ما بدأ وشرط ذلك أن يبدأ الصيام مباشرة بعد زوال العذر.

فإذا لم يستطع فعل أحد النوعين السابقين، انتظر حتى يقدر على أحدهما؛ لأنه لا يوجد لهما بدل كالإطعام، وكفارة الفطر في رمضان، وكفارة الظهار.

وذلك لقول الله تعالى: {وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا}[1].

([1]) سورة النساء، آية رقم: (٩٢).

أسئلة تدريبية على باب أحكام الدماء:

١-عرف القصاص لغة واصطلاحًا ثم بين حكمة مشروعيته والأدلة على مشروعيته.

٢-بين من المعني بتنفيذ القصاص.

٣-اشرح أركان القصاص والشروط المتعلقة بكل ركن.

٤-وضح حكم دخول غير المسلمين إلى دول المسلمين بتأشيرة زيارة أو سياحة أو تعليم.

٥-اذكر أنواع الجناية على النفس على سبيل الإجمال .

٦-وضح صور الجناية على النفس بالمباشرة.

٧-وضح صور الجناية على النفس بالسبب.

٨-وضح أنواع الجناية على ما دون النفس.

٩-من الذي يحق له استيفاء القصاص ومن لا يحق له ذلك.

١٠- بين الأحوال التي يسقط فيها القصاص.

١١- عرف القسامة وسببها وكيفيتها.

١٢- وضح المقصود باللوث وصوره وما لا يدخل فيه.

١٣- اذكر الأشياء التي تبطل القسامة.

١٤- عرف الديه وأسباب وجوبها والأصناف التي تؤخذ منها على سبيل العموم.

١٥- اذكر الحالات التي تُغلظ فيها الدية.

١٦- بين المقصود بالعاقلة ومن يدخل فيها ومن لا يدخل.

١٧- عرف الكفارة وعلى من تجب ومن لا تجب، مبينًا شروط وجوبها وأنواعها.

بـــاب : البغـــي

باب : في البغي

قال الشيخ أحمد الدردير- رحمه الله تعالى-:(باب في بيان حد الباغية وأحكامها. الْبَاغِيَةُ: فِرْقَةٌ خَالَفَتْ الْإِمَامَ: لِمَنْعِ حَقٍّ أَوْ لخلعه فللعدل قتالهم وإن تأولوا: كالكفار ولا يسترقوا ولا يحرق شجرهم ولا ترفع رؤوسهم بأرماح ولا يدعوهم بمال وَاسْتُعِينَ بِمَالِهِمْ عَلَيْهِمْ إنْ اُحْتِيجَ لَهُ ثُمَّ رد: كغيره وإن أمنوا: لم يتبع منهزمهم ولنم يذفف على جريحهم وكره للرجل: قتل أبيه وورثه وَلَمْ يَضْمَنْ مُتَأَوِّلٌ أَتْلَفَ نَفْسًا أَوْ مَالًا وَمَضَى حُكْمُ قَاضِيهِ وَحَدٌّ أَقَامَهُ وَرُدَّ ذِمِّيٌّ مَعَهُ لِذِمَّتِهِ وَضَمِنَ الْمُعَانِدُ النَّفْسَ وَالْمَالَ وَالذِّمِّيُّ معه ناقص والمرأة المقاتلة: كالرجل)[1].

تمهيد:

يعتبر هذا الباب من الأبواب العظيمة والخطيرة في الفقه الإسلامي وفي تطبيقاته العملية، فقضية استقرار المجتمع بإمام أمر معتبر في الشريعة الإسلامية، ولو ترك الأمر لأصحاب الأهواء

---

(1) مختصر خليل: صـ٢٣٧، حاشية الدسوقي: جـ٤ / صـ٢٩٨.

وغيرهم في عدم طاعة الإمام لفسدت المجتمعات الإسلامية ولضاعت الإمرة والإمارة، ولذلك كان فقهاؤنا الأجلاء حكماء عندما اشترطوا شروطًا معينة للإمام وشروطًا لمن يوليه الإمامة، وشروطًا لمن يخرج عليه أو يمتنع عن طاعته، لكنه نظرًا لقلة الفهم لقواعد الشريعة الإسلامية وأحكامها العطرة تعجل بعض الناس في التعامل مع هذا الموضوع الخطير، وصورا لأنفسهم إباحته فبدؤوا في ممارسة بعض الأعمال التي تخل بالأمن في ديار المسلمين تحت زعم كفر الحاكم والحكومة وعدم تطبيقهم للشريعة الإسلامية، فأباحوا لأنفسهم البغي والخروج بهذا التأويل غير المنضبط، فجر ذلك على مجتمعات المسلمين ويلات خطيرة وعظيمة أزهقت فيها الأرواح وظلم فيها كثير من الأبرياء، ولو تعقل هؤلاء الناس في هذا الموضوع ، ولم يتعجلوا في التعامل مع النصوص الشرعية والفقهية ما حدث في مجتمعات المسلمين ما نراه هذه الأيام.

ولذلك أقول: رحم الله علماءنا الأجلاء الفضلاء الذين ضبطوا لنا هذه المسائل، وهذه المعضلات والمشكلات.

البغى لغة[1]: التعدي، تقول: بغى عليه: إذا استطال، وكل مجاوزة للحد وإفراط على المقدار الذي هو حد الشيء فهو بغي.

وشرعًا:

قال ابن عرفة: هو الامتناع عن طاعة من ثبتت إمامته في غير معصية ولو تأولًا.

والامتناع لا يكون إلا من طائفة من الناس، فلا يعقل الامتناع عن طاعة الإمام من فرد واحد، فهذا لا يدخل في باب البغي، ولكن لابد من فرقة ومجموعة من الناس تتفق فيما بينها على الخروج على الإمام، وعدم طاعته فيما يأمر به، هذا هو الغالب والمعروف والمشهور أن البغي يكون بطائفة وإن كان من الممكن أن يتحقق البغي بواحد لكن الغالب على خلافه. فالفرقة الباغية: فرقة أبت طاعة الإمام الحق في غير معصية بمغالبة ولا تأويلًا[2].

الأمور التي تثبت بها الإمامة[3]:

١- بيعة أهل الحل والعقد.

٢- أن يعهد الإمام السابق بالإمامة لمن بعده.

---

(1) مختار الصحاح: ٥٩/ مادة: " ب غ ى".

(2) الشرح الكبير: جـ٤/٢٩٨.

(3) الشرح الصغير: جـ٤/٤٢٦، حاشية الدسوقى: جـ٤/ صـ٢٩٨.

٣- أن يتغلب هذا الإمام على الناس ويصل إلى مقاليد الحكم بطريق القوة والغلبة.

ويتضح مما سبق: أن الإمامة وتقلدها تحدث بهذه الأمور الثلاثة، أمران يحدثان بطريقة سليمة وطبيعية وهى: بيعة أهل الحل والعقد، وعهد الإمام لمن بعده، والطريقة الثالثة هي: التى يتغلب فيها الإمام وهي طريقة غير طبيعية لتقلد الأمور.

شروط أهل الحل والعقد[١]:

يشترط في أهل الحل والعقد شروط ثلاثة حتى تصح منهم البيعة للإمام:

الأول: العدالة.

الثاني: العلم بشروط الإمامة.

الثالث: الرأي.

هذه شروط ثلاثة لابد من توافرها فيمن يطلق عليهم أهل الحل والعقد، فنظرًا لأن أمر الإمامة والبيعة خطير لذلك لا يصلح لممارسة هذا الأمر إلا من اتصف بهذه الصفات التي تحمل في

(١) الشرح الصغير: جـ٤/صـ٤٢٦/ حاشية الدسوقى جـ٤/صـ٢٩٨.

طياتها الأمانة وبقية صفات أخرى تتدرج تحت العدالة، وكذلك الفقه بأحكام الشريعة الإسلامية، وذلك عن طريق العلم بشروط الإمامة، وكذلك حسن الرأى والتقدير لمصالح الأمة الإسلامية، وأن تكون نظرتهم واسعة وشاملة فيما يتعلق بمصالح المسلمين فلا يحملهم هوى ولكن تحملهم المصلحة العامة.

كيفية بيعة أهل الحل والعقد[1]:

وبيعه أهل الحل والعقد تحدث بصور ثلاث:

الصورة الأولى: الحضور في المجلس الذي يبايع فيه الإمام، وليس مجرد الإرسال منهم بأننا نبايع فلان، بل لابد من الحضور في المجلس أمام المجتمعين من الناس.

الصورة الثانية: مباشرة البيعة بصفقة اليد، وكذلك شأن البيعات في الشريعة، فبيعة الرضوان التي كانت تحت الشجرة والتي بايع فيها النبي – صلى الله عليه وسلم– الصحابة وتعاهدوا على الثأر لدم عثمان – رضي الله عنه –.

الصورة الثالثة: إشهاد الغائب منهم.

---

(1) حاشية الدسوقى: جـ٤/صـ٢٩٨.

شروط الإمامة: [1]

١- **العدالة:** بكل ما يندرج تحتها من مفردات أخرى تتعلق بهذا الشرط، فهذا شرط أصيل في الإمام حتى يقيم العدل ويحقق المساواة بين الناس، فلن يحقق العدل إلا العادل.

وما اختل ميزان المجتمعات إلا بسبب عدم إقامة العدل بين الناس؛ لأن من يتقلد المناصب أيًّا كان هذا المنصب فقد هذا الشرط إلا من رحم الله – تعالى –، لذلك ضاع العدل بين الناس، ولأن العادل لن يفرق بين شريف ووضيع، وغني وفقير، وقريب نسيب وبعيد، وصاحب مصاهرة وغيره.

وصدق الله إذ يقول: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ} [2].

والكلام في هذا الشرط يطول والأدلة عليه كثيرة فيكفي الإشارة اليه فقط عن طريق هذه العبارات.

٢- **الحرية:** وذلك حتى لا يكون مظنة عدم احترام بين الآخرين أو تكون النظرة إليه نظرة وضيعة، ولأن الحر يملك نفسه

---

(١) حاشية الدسوقي: جـ٤/صـ٢٩٨.

(٢) سورة النساء، جزء من الآية رقم: (٥٨).

فيملك كلمته وقراره أما العبد فلا يملك نفسه وبالتالي لا يملك قراره.

٣- **الفطنة:** وهذا شرط لا يقل أهمية عن سابقيه؛ لأن صاحب العقل المخموم لا يصلح لإدارة مصالح الناس ولكن ينفع في أمور أخرى، أما الأمور السياسية وإدارة شؤون الخلق تحتاج إلى ذكاء ومهارة ودراية بأحوال الناس، حتى لا ينخدع بظاهر الحال.

٤- **كونه قرشيًّا:** وهذا الشرط فيما أظن ليس شرط صحة، لكنه شرط استحباب وأولوية إذا وجد القرشي فيكون أولى بها، وإلا سوف يتعذر ذلك خاصة في الواقع المعاصر.

٥- **أن يكون ذا نجدة وكفاية في المعضلات ونزول الدواهي والملمات:** بمعنى أن يكون عنده من القدرة التي يعين الناس فيها ويضع لهم من الحلول إذا نزل بهم خطب ونزلت بهم مشكلة.

٦- **أن يكون مستجمعًا لشروط الفتيا:** لأن العلم بالفتوى الشرعية وضوابطها أمر مهم للإمام، ولأن الإمام قد يخالف مجلس مستشاريه من العلماء في حكم وأمر معين، فينبغي أن يكون ذلك مبنيًا على أسس شرعية وعلم بالأحكام وضوابطها.

الأحوال التي تعتبر بها الفرقة باغية:

تُعتبر الفرقة باغية في الأحوال الآتية:

الحالة الأولى: أن تمنع هذه الطائفة حقًّا لله – تعالى – وجب عليها أن تؤديه للإمام كالزكاة أمرهم الإمام بجمعها وأدائها فامتنعوا عن ذلك، وكذا ما كلفوا بجبايته لبيت مال المسلمين فامتنعوا عن أدائه للإمام، ففي تلك الحالة يحق للإمام قتالهم وقتلهم، ورحم الله الصديق – رضي الله عنه – عندما قال في حروب الردة : " والله لو منعوني عقالًا كانوا يؤدونه إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – لقاتلتهم عليه"، عندما اعترض عمر بن الخطاب على قتالهم.

الحالة الثانية: أن يخرجوا على الإمام من أجل أن يخلعوه ويعزلوه لحرمة ذلك عليهم مسبقًا؛ لأن الإمام والسلطان لا يعزل بالظلم والفسق وتعطيل الحقوق بعد انعقاد إمامته، وإنما يجب على المسلمين أن يعظوه برفق ولطف ولين.

الأحوال التي لا تعتبر فيها الفرقة باغية:

- **الحالة الأولى:** إذا فرض الامام على الناس مالًا ظلمًا لا يحق له تكليفهم به، فامتنع الناس في تلك الحالة عن دفعه له وإعطائه إياه، ففي تلك الحالة لا يعتبروا بغاة ولا يجوز للامام

أن يقاتلهم، وإذا قاتلهم يحق لهم أن يدفعوا عن أنفسهم، لأنهم في تلك الحالة لم يمتنعوا عن أداء حق له ولا أرادوا خلعه وإنما يدفعون الظلم عن أنفسهم.

- **الحالة الثانية:** إذا خرج على الإمام أناس لا على وجه المغالبة والقهر، وإنما خرجوا لسبب آخر كالسرقة مثلًا فإنهم في تلك الحالة لا يعتبروا بغاة؛ لأن خروجهم لم يكن على وجه المغالبة.
- **الحالة الثالثة:** من يعتزل الأئمة فلا يبايعهم ولا يعاندهم ولكن اعتزلهم ولم يتحدث في الأمر لا بالإيجاب ولا بالسلب.

فهذه أحوال ثلاثة إذا توافرت لا تعتبر الفرقة والطائفة بها باغية.

ما يجوز للإمام في قتالهم وما لا يجوز وما يجب:

إذا توافرت الشروط التي تصبح بها الفرقة باغية فيجوز للإمام في قتالهم الآتي:

١- أن يقتلهم بأي صورة من الصور كضرب بسيف أو رمي بنبل أو تغريق في الماء، أو قطع الميرة عنهم والمراد بها: الإبل

التي تحمل الطعام فأراد الطعام ومنعه عنهم ولكن عبر عنه، أي: الطعام بما يحمله.

وقطع الماء عنهم، ورميهم بالنار إذا لم يكن فيهم نسوة وذرية.

٢-ويجوز للإمام أن يستعين بمالهم في قتالهم من سلاح وخيل إذا احتاج الإمام لذلك.

٣-وينبغي على الامام إنذارهم قبل قتالهم فيدعوهم لطاعته أولًا وإذا لم يطيعوه قاتلهم إلا إذا فاجؤوه وعاجلوه بالقتال فيقاتلهم دون إنذار.

ما لا يجوز في قتالهم:

١-يحرم على الإمام سبي ذراريهم؛ لأنهم مسلمون وليسوا بكافرين.

٢-ولا يجوز للإمام أن يتلف مالهم ويأخذه دون احتياج له.

٣-ويحرم على الامام رفع رؤوسهم على أسنة الرماح بعد القتال؛ لأن ذلك فيه مثلة للمسلم سواءٌ كان ذلك بمحل القتل أو غيره.

٤-ولا يجوز للإمام أن يجهز على جريحهم ولا يتبع منهزمهم.

٥-ولا يجوز للإمام أن يسترق أحدًا منهم.

٦-ولا يجوز للإمام أخذ مال منهم جزية وغيرها.

ما يجب على الإمام في حقهم:

١-يجب على الامام أن يرد عليهم أموالهم التي استعان بها في قتالهم، وكذلك يرد عليهم كل ما استعان به إذا حازه الإمام ووقع فى يده.

٢-كذا يجب على الإمام الإمساك عن قتالهم إذا أمن جانبهم وظهر عليهم وتمكن منهم، فلا داعي لقتالهم في تلك الحالة؛ لأن سبب القتال مغالبة الإمام والظهور عليه، وقد أمن الإمام جانبهم وانكسرت شوكتهم فلا داعي لقتالهم.

ما يمتاز به قتال البغاة عن قتال الكفار[1]:

يمتاز قتال البغاة عن قتال الكفار بأحد عشر وجهًا:

١- أن الإمام يقصد بقتالهم ردعهم عن بغيهم لا قتلهم، أما الكفار فان قتلهم مقصود.

٢- أن الإمام يكف عن مدبرهم فلا يتبعه إذا هرب منه، بخلاف الكفار فإنه يشرع للمسلمين أن يتبعوهم.

---

(1) حاشية الدسوقي: جـ٤/٢٩٩/ حاشية الصاوى: جـ٤/ ٤٢٩.

٣- أن الإمام أثناء قتاله للبغاة لا يجهز على جريحهم بخلاف المشركين.

٤- أن البغاة لا يقتل أسراهم لأنهم مسلمون بخلاف الكافرين فيجوز قتل أسراهم.

٥- لا تغنم أموالهم بخلاف الكافرين.

٦- لا تسبى نساؤهم لأنهن مسلمات، بخلاف نساء الكفار فيجوز سبيهن واسترقاقهن وكذلك لا تسبى ذراريهم.

٧- كذلك لا يستعان في قتالهم بمشرك أما الكفار فيجوز للإمام أن يستعين بغير المسلم في قتالهم.

٨- أن الإمام لا يصالح البغاة على مال من أجل أن يكفوا عن بغيهم، فلا يجوز له ذلك بخلاف الكافر يجوز للامام المصالحة معه على مال إن كان ذلك فيه مصلحة للأمة، أما البغاة فما زالوا تحت إمرته .

٩- أن البغاة لا تنصب عليهم الرعادات.

١٠- ولا يجوز حرق مساكنهم بخلاف المشركين.

١١- كذا لا يقطع شجرهم، وهذا بخلاف الكفار وغيرهم فيجوز للمسلمين في قتالهم أن يقطعوا شجرهم ويحرقوا عليهم مساكنهم إذا كان ذلك فيه نكاية للأعداء وهزيمة لهم، وقد فعل النبي - صلى الله عليه وسلم- ذلك في بني النضير عندما قطع

نخيلهم وعابوا على النبي ذلك فنزل القرآن الكريم يصوب فعل النبي – صلى الله عليه وسلم– .

قال تعالى: {مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ} [1].

أقسام البغاة وأحكامهم [2]:

ينقسم البغاة في خروجهم على الإمام إلى قسمين:

القسم الأول: باغ متأول: في خروجه على الإمام، أي: له من الأسباب التي جعلته يخرج على الامام.

أحكامه: والأحكام التي تتعلق بالباغي المتأول على النحو التالي:

١– أنه لا يضمن نفسًا قتلت في حربه مع الإمام سواء وقع التلف على النفس كلها أو بعضها.

٢– كذا إذا أتلف مالًا فى قتاله للامام لا يضمنه؛ لعذره بالتأويل.

٣– رفع الإثم الشرعي عنه في تلف النفس والمال.

٤– لا يقتص منه بعد كفه عن البغي والدخول في طاعة الإمام.

---

(1) سورة الحشر، آية رقم: (٥).

(2) حاشية الدسوقي: جـ٤/صـ٣٠٠/ الشرح الصغير : جـ٤/صـ٤٢٩ وما بعدها.

٥- لا يضمن مهرًا لفرج استولى عليه حال خروجه، ويلحق به الولد إن حدث حمل ولا يحد في ذلك.

القسم الثاني: الباغي غير المتأول: الذي خرج على الإمام لمجرد الخروج لخلعه وعزله، ولم يكن عنده من الأسباب التي تجعله متأولًا في خروجه، فمثل هذا النوع من البغاة يضمن نفسًا وطرفًا ومالًا إذا أتلف شيئًا منها أثناء القتال؛ لأنه ليس له عذر في خروجه.

حكم القاضي الذي ولاه الباغي المتأول:

الباغي المتأول إذا ولى رجلًا القضاء أثناء خروجه بالتأويل فإن هذه الولاية صحيحة وبالتالي: فإن ما يترتب على هذه الولاية من أحكام فإنها تكون صحيحة ونافذة.

فلا يتعقب حكم هذا القاضي بالنقض أو غيره ويرفع حكمه الخلاف، فلا يعاد حدًّا أقامه إن كان غير قتل، كذا لا دية عليه إن كان قتلًا.

ويفهم من ذلك: أن القاضي الذي ولاه الباغي غير المتأول تصح ولايته، لكن أحكامه تتعقب، فما وجد منها صوابًا مضى، وما لم يكن صوابًا رد حكمه.

والدليل على أن الباغي المتأول لا يضمن شيئًا: أن الصحابة الكرام أهدروا الدماء التي كانت في خروجهم وحروبهم، ومن المعلوم أنهم كانوا متأولين فدل ذلك على عدم الضمان من جانب المتأولين.

حكم المرأة إذا قاتلت مع البغاة:

المرأة إذا قاتلت في صفوف البغاة وحملت السلاح فإنها تقتل حال قتالها فقط، أما اذا لم تحمل السلاح فلا يجوز قتلها إلا إذا قتلت شخصًا فيجوز قتلها في تلك الحالة، هذا كله حال القتال.

ومن ناحية الضمان:

أما بعد القتال فان المرأة إذا قاتلت مع طائفة متأولة فإنها لا تضمن شيئًا، وإذا كانت الطائفة غير متأولة ضمنت معهم، ويزاد على ذلك بالنسبة للمرأة إذا كانت ذمية أنها تسترق إذا قاتلت بخلاف المسلمة فإنها لا تسترق بحال من الأحوال.

حكم قتال الذمي مغ البغاة:

الذمي إذا قاتل مع البغاه يختلف حالة بحسب الخارج معه:

١-فإذا خرج الذمي على الإمام مع الباغي المتأول وكان خروجه طوعًا لا كرهًا، فإنه يأخذ أحكام الباغي المتأول، فلا يضمن

نفسًا ولا طرفًا ولا مالًا إذا أتلف شيئًا من هذا، ولا يعتبر خروجه نقضًا لعهد الذمة، بل بعد كفه عن القتال يرد عليه عهد ذمته.

٢-أما اذا كان الخارج معه ليس متأولًا بل معاندًا فإن الذمي يضمن ما أتلفه من نفس وطرف ومال، ويعتبر خروجه نقضًا للعهد، هذا كله إذا لم يكن مكرها في خروجه من الباغي، أما إذا كان مكرهًا فلا يضمن ولا ينقض عهده.

الصورة المعاصرة للبغي:

ما تقوم به بعض الجماعات المنحرفة من تفجيرات وقتل لرجال الأمن بهدف إسقاط الحاكم الشرعي، فيجب على عموم المسلمين منعهم من ذلك بما يستطيعون، كما يجب عليهم إبلاغ ولي الأمر بهم وبما يقومون به من أعمال التخريب والتدمير.

أسئلة تدريبية على باب البغي:

١- عرف البغى لغة واصطلاحًا، ثم بين الأمور التي تثبت بها الإمامة.

٢- بين المقصود بأهل الحل والعقد وكيفية بيعتهم للإمام.

٣- اشرح شروط الإمامة شرحًا وافيًا.

٤- وضح الأحوال التي تعتبر فيها الفرقة باغية، والأحوال التي لا تعتبر فيها باغية.

٥- بين ما يجب على الإمام عند قتال البغاة وما لا يجب عليه وما يجوز له في حقهم وما لا يجوز.

٦- وضح ما يمتاز به قتال البغاة عن قتال الكفار.

٧- اذكر أقسام البغاة والأحكام المتعلقة بهم.

٨- بين حكم المرأة إذا قاتلت مع البغاة، وكذلك ضمانهم، وحكم قتال الذمي معهم.

بـــــاب : الحرابـــــة

باب : الحرابة

قال أحمد الدردير: (بابٌ في بيان حقيقة المحارب، وأحكامه المحارب: قاطع الطريق؛ لمنع سلوك، أَوْ أَخْذِ مَالِ مُسْلِمٍ، أَوْ غَيْرِهِ عَلَى وَجْهٍ يَتَعَذَّرُ مَعَهُ الْغَوْثُ، وَإِنْ انْفَرَدَ بِمَدِينَةٍ، كَمَسْقِيِّ السَّيْكَرَانِ لِذَلِكَ، وَمُخَادِعِ الصَّبِيِّ، أَوْ غَيْرِهِ لِيَأْخُذَ مَا مَعَهُ وَالدَّاخِلِ فِي لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ فِي زُقَاقٍ، أَوْ دَارِ قَاتِلٍ؛ لِيَأْخُذَ المال فَيُقَاتَلُ بَعْدَ الْمُنَاشَدَةِ إنْ أَمْكَنَ، ثُمَّ يُصْلَبُ فيقتل، أو ينفي الحر، كالزنا والقتل، أَوْ تُقْطَعُ يَمِينُهُ وَرِجْلُهُ الْيُسْرَى وَلَاءً، وَبِالْقَتْلِ يَجِبُ قَتْلُهُ وَلَوْ بِكَافِرٍ، أَوْ بِإِعَانَةٍ، وَلَوْ جاء تائبًا وليس للولي العفو، وندب لذي التدبير القتل والبطش والقطع، وَلِغَيْرِهِمَا، وَلِمَنْ وَقَعَتْ مِنْهُ فَلْتَةً النَّفْيُ وَالضَّرْبُ، وَالتَّعْيِينُ لِلْإِمَامِ لَا لِمَنْ قُطِعَتْ يَدُهُ وَنَحْوُهَا وَغُرْمُ كُلٍّ عَنْ الْجَمِيعِ مُطْلَقًا وَاتُّبِعَ كَالسَّارِقِ، وَدَفَعَ مَا بِأَيْدِيهِمْ لِمَنْ طَلَبَهُ بَعْدَ الِاسْتِيثَاقِ واليمين أو بشهادة رجلين من الرفقة لا لأنفسهما، ولو شَهِدَ اثْنَانِ أَنَّهُ الْمُشْتَهِرُ بِهَا ثَبَتَتْ وَإِنْ لم يعايناها، وَسَقَطَ حَدُّهَا بِإِتْيَانِ الْإِمَامِ طَائِعًا، أَوْ تَرْكِ ما هو عليه)[1].

([1]) مختصر خليل: صـ٢٤٥، حاشية الدسوقي: جـ٤ / صـ٣٤٨.

تمهيد:

لقد ذكر فقهاء المالكية باب الحرابة بعد باب السرقة مباشرة؛ لأنها تشترك مع السرقة في بعض حدودها وهو القطع، فكان من المناسب أن تذكر الحرابة بعد السرقة.

وهذا الباب له أهميته وخطورته على أرواح وأموال الناس وأعراضهم، فأعظم نعمة ينعم الإنسان بها: أن يشعر بالأمن والأمان في حياته وفي مسكنه الذي يعيش فيه وطريقة الذي يسير فيه، فيأمن على ماله وعرضه من الانتهاك، فإذا لم يشعر الإنسان بهذا الأمان عاش قلِقًا مضطربًا.

من أجل ذلك شرع الله تعالى حد الحرابة ليكون رادعًا لكل من تسول له نفسه أن يقطع الطريق على الناس، ويخيفهم ويحرمهم من هذه النعمة وهى نعمة الأمن، وجعل عقوبة المحارب وقاطع الطريق تناسب الجرم الذي ارتكبه في حق الآخرين، فغلظ الشارع العقوبة والحد عليه حتى لا يقدم الإنسان على هذا الفعل ويسلك طريقه.

تعريف الحرابة:

قال ابن عرفة: الحرابة: هي الخروج لإخافة سبيل لأخذ مال محترم[١].

والمحارب: الذي بفعله تتحقق الحرابة ولذلك اشتق تعريفه من مفهوم الحرابة؛ لأن المحارب إذا كان قاطع طريق فالحرابة هي قطع الطريق، فالحرابة جزء من مفهوم المحارب، ويلزم من معرفة الكل معرفة الجزء.

أما المحارب فهو:

قاطع الطريق لمنع سلوك أو هو: آخذ مال محترم على وجه يتعذر معه الغوث.

الأمور التي يعد بها الإنسان محاربًا:

١- أن يكون خروجه لقطع الطريق ومنع مرور الناس وإخافتهم حتى ولو لم يكن الهدف أخذ مال المارين، فمجرد إخافة المارين وقطع الطريق عليهم يعد الإنسان بذلك محاربًا.

---

(١) الفواكه الدواني : جـ٢/صـ٢٠٣.

٢-كذا يعد الإنسان محاربًا لو صاحب قطع الطريق أخذ مال المارين أيًّا كانوا مسلمين أو غير مسلمين، طالما أن هذا المال محترم، أي: مصون ومعصوم.

٣-ويعتبر الإنسان محاربًا لو قصد بقطع طريق المارة هتك أعراضهم والاعتداء على حرماتهم.

٤-ويدخل في وصف المحارب: من سقى غيره شيئًا ترتب عليه ذهاب عقله من أجل أخذ ماله.

٥-ويعد الإنسان محاربًا لو خادع مميزًا أيًّا كان هذا المميز صغيرًا أو كبيرًا بهدف أخذ ما معه ولو لم يقتله.

٦-ومن الأمور التي يعد بها الإنسان محاربًا: أن يختبئ لغيره في زقاق لأخذ ما معه من مال أو غيره.

٧-ويدخل في وصف المحارب: من دخل دارًا ليلًا أو نهارًا لأخذ مال على وجه يتعذر معه الغوث فقاتل من بهذا المكان حتى أخذ ما به من مال.

٨-ولا يشترط في وصف المحارب أن يكونوا جماعة، لكن يستحق الإنسان وصف المحارب ولو كان وحده، فالعدد ليس بشرط في وصفه، فلو انفرد إنسان ببلد وقصد إيذاء بعض أهلها يعد محاربًا.

٩-كذا لا يشترط فى وصف المحارب أن يقطع الطريق على الناس عمومًا، لكن إذا قطعه عن البعض يعد محاربًا.

والمحارب إذا مارس الحرابة يجوز قتاله؛ ليكف عن حرابته وهذا واجب الإمام يقوم به فلا يترك المحارب يخيف الناس ويقطع عليهم طريقهم، وقد يكون القاتل لهذا المحارب رب المال الذي يريد المحارب سرقته منه، وإذا كان القاتل له رب المال فيندب له قبل قتاله أن يقول له ثلاث مرات: ناشدتك الله الا خليت سبيلى، ومحل المناشدة: إذا لم يعاجل المحارب بالقتال، فإذا عاجل بالقتال فلا عبرة للمناشدة فيقاتل ويقتل.

متى يتعين قتل المحارب:

ويتعين قتل المحارب في حالتين:

الحالة الأولى: إذا قتل المحارب أحدًا سواء كان هذا المقتول مكافئًا للمحارب في الإسلام أو الحرية أو لا ، فالمكافئة غير معتبرة في تلك الحالة، فلو كان المحارب حرًّا مسلمًا والمقتول كافرًا أو عبدًا فانه يجب قتله.

الحالة الثانية: إذا أعان المحارب غيره على القتل، فلا يشترط أن يباشره بنفسه، لكنه إذا أعان غيره بجاهه وسلطانه فإنه

يجب قتله في تلك الحالة، وكذا لو شارك غيره في الضرب أو أمسكه لغيره فقتله.

هذا إذا لم تكن المصلحة في عدم قتله، بأن يخشى من قتله فساد عظيم من قبيلته أو عشيرته مثلًا، وعملًا بقاعدة: ارتكاب أخف الضررين، فلا يقتل المحارب في تلك الحالة.

ما الحكم اذا قتل المحارب أحد ورثته:

اختلف في ذلك على رأيين:

الرأي الأول: يرى عدم إرثه.

الرأي الثاني: يرى أنه يستحق الميراث.

لكن الأظهر: أنه يرثه؛ قياسًا على الباغي إذا قتل من سيرثه فيحرم على الباغي قتل والده، ويرثه إن قتله.

حكم المحارب اذا تاب قبل القدرة عليه:

اذا تاب المحارب قبل القدرة عليه فإن التوبة يسقط بها حد الحرابة ولا يسقط بها حق الآدمى، فإذا جاء المحارب تائبًا فإنه يجب لولي المقتول الذي قتله المحارب الحق في القصاص إذا أراد ذلك، أما حد الحرابة فيسقط بالتوبة، وللولي في تلك الحالة أن يعفو عنه

إذا أراد ذلك، هذا إذا جاء تائبًا، أما قبل التوبة فليس للولي الحق في العفو عنه، بل يقتل المحارب في تلك الحالة لأنه حق لله تعالى.

جزاء المحارب:

إذا قدر الإمام على المحارب ولم يكن قد تاب ولم يكن قد قتل أحدًا من الناس ، فالإمام يخير في تلك الحالة فى تطبيق أحد الأمور التي قررها القرآن الكريم جزاءً للحرابة وحدًّا لها، ويندب له العمل بالمصلحة، فيفعل الإمام ما فيه المصلحة.

وعلى ذلك فالجزاء القرآني يطبق في حالتين:

١-إذا قدر على المحارب قبل التوبة.

٢-إذا لم يقتل أحدًا من الناس.

والحد الذي قرره القرآن الكريم للمحارب يتمثل في أربعة أمور:

الأمر الأول: القتل:

يجوز للإمام أن يقتل المحارب كما سبق بالشرطين السابقين ويراعي المصلحة فاذا كان القتل فيه مصلحة فعله الإمام، والمصلحة من القتل أن يكون رادعًا لغيره وتخلصًا من شره الدائم الذي لا يتوب منه ولا يقلع عنه.

الأمر الثاني: الصلب والقتل:

إذا فعل الإمام الأمر الثاني وهو الصلب والقتل، فيصلب المحارب أولًا على جذع ثم يقتل على حالته من الصلب، فلا يترك ثم يقتل، لكن يقتل وهو مصلوب، ثم ينزله بعد ذلك ليدفن ويصلى عليه حتى لا تتغير حالته بتركه مقتولًا بعد الصلب، ويندب أن يصلي عليه غير فاضل؛ جزاءً له ولغيره فبحرابته لم يستحق أن يصلى عليه الفاضل والعالم، كما كان يمتنع النبي – صلى الله عليه وسلم – أن يصلي على مدين، فالصلب من صفات القتل، فليس الصلب عقوبة والقتل عقوبة فكلاهما واحد.

الأمر الثالث: القطع من خلاف:

إذا رأى الإمام أن يطبق عليه جزاء القطع، فيجب أن يلتزم بما نص عليه القران الكريم، وأن يكون قطع الأعضاء من خلاف، فلا يقطع عضوين متماثلين ولكن مختلفين، كذا يكون القطع من مكان معين، فتقطع يده اليمنى مع رجله اليسرى، والا فتقطع يده اليسرى مع رجله اليمنى؛ حتى يتحقق الخلاف الذي نص عليه القرآن الكريم، فإن لم يكن له إلا يد أو رجل قطعت، فإن كان له يدان فقط أو رجلان قطعت اليمنى فقط أو اليسرى فقط، والقطع في اليد قيل:

من الكوع، وقيل: على حد الأصابع، والقطع في الرجل قيل: من نصف القدم، وقيل: من الكعب.

الأمر الرابع: النفي من الأرض:

ومعناه : أن ينفى من الأرض التي هو فيها إلى أرض أخرى كما يفعل في الزاني.

ويتحقق النفي بأمرين:

١- أن يكون المكان المنفي إليه بعيدًا عن مكان إقامته، كأن يكون على قدر مسافة القصر.
٢- أن يحبس في المكان الذي نفي إليه إلى أن يموت أو تظهر توبته، ومدة الحبس سنة كاملة ويعامل بأقصى وأبعد الأجلين منهما، فإذا تاب قبل مضي السنة أتم السنة، وإن أتم السنة ولم يتب بقي حتى تظهر توبته أو يموت.

وقيل: يضرب قبل النفي اجتهادًا من الإمام وإن كان الضرب لم يؤخذ صراحة من القرآن الكريم فالأولى عدم فعله ويقتصر على ما نص عليه القرآن الكريم؛ لأن الحد هنا واضح وهو عقوبة لجرم معين لكن هناك بعض الجرائم التي ليس لها حد فيجتهد الإمام في تقدير العقوبة المناسبة لها.

وظهور التوبة لابد أن يكون واضحًا وبينًا، أما مجرد كثرة الصلاة والصوم فقط بدون ظهور علامات لذلك فلا يعتد به في التوبة.

جزاء المحارب إذا كان عبدًا:

والجزاء السابق يطبق على المحارب الذكر الحر البالغ العاقل أما اذا كان المحارب عبدًا فإنه يطبق عليه ثلاثة أمور يخير الإمام فيها وهي: القطع من خلاف، أو القتل المجرد، أو الصلب مع القتل ولا ينفى العبد إلا بعد أن يرضى سيده.

جزاء المحارب اذا كان امرأة:

وأما إذا كان المحارب امراة فالإمام مخير فيها بين أمرين: القتل المجرد والقطع من خلاف، ولا تصلب المرأة؛ لأن الصلب فيه من الفضيحة والمثلة لها، كذا النفي لا يناسب المرأة فقد يكون فيه مفاسد لها، إلا أن ترضى المرأة بالنفي ووجدت رفقة مأمونة فتجاب لذلك؛ لأن هذا أهون عليها من قطعها من خلاف ومن قتلها.

حكم الصبي إذا حارب:

وحكمه أنه يعاقب ولا يفعل معه شيء من هذه الحدود ولو حارب بالسيف أو بأي آلة أخرى.

متى يسقط حد الحرابة:

يسقط حد الحرابة في حالتين:

الأولى: إذا أتى الإمام طائعًا مختارًا مظهرًا للتوبة.

الثانية: إذا كف عن الحرابة وألقى السلاح وإن لم يأت الإمام.

ففي هاتين الحالتين يسقط ما يتعلق بحق الله من الأمور الأربعة التي قررها القرآ الكريم جزاءً له، أما حقوق الآدمي فلا تسقط كما سبق.

وذلك تصديقًا لقوله تعالى: {إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ} [1].

أما دليل جزاء المحارب: قول الله تعالى: {إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ} [2].

---

(1) سورة المائدة، آية رقم: (٣٤).

(2) سورة المائدة، آية رقم: (٣٣).

فلا يسقط حد الحرابة بتأمين الإمام إذ لا يجوز للإمام تأمينه وإعطاؤه ذلك، وهذا بخلاف الكافر فانه يجوز للإمام تأمينه، أما المحارب فلا يجاب لذلك إذا سأل الإمام تأمينه، أما إذا امتنع بنحو حصن حتى أمن فهل يتم الأمان له أم لا؟ خلاف.

ووجه الخلاف بينه وبين الكافر أو المشرك: أن المشرك يقر على حاله إذا أمن، ولو كان بيده أموال المسلمين ، أما المحارب فإنه لا يقر على حاله، كذا لا تترك بيده أموال المسلمين التي نهبها واغتصبها.

حكم المال الذي وجد مع المحاربين:

إذا قدر على المحاربين وكان بيدهم مال وادعى هذا المال أحد فإنه يدفع إليه بالشروط الآتية:

١- أن يحلف اليمين بأن هذا ماله.

٢- أن يصفه كاللقطة وصفًا دقيقًا.

٣- أن يكون ذلك بعد الاستيناء لعل أن يأتي أحد بأثبت مما وصف.

هذا إذا لم يستطع المدعي للمال إثباته بالبينة.

ويحل المال لمدعيه إذا أقر اللصوص أن ذلك المتاع مما قطعوا فيه الطريق، أما إذا قالوا: هو من أموالنا كان لهم وبقي في أيديهم وحوزتهم حتى ولو كان هذا المال كثيرًا لا يملكون مثله.

والبينة التي تشهد للمدعي للمال رجلان عدلان من رفقة المأخوذ منه المال يشهدان أن هذا المتاع ملك لهذا الرجل.

المحاربون متضامون:

معنى هذا: أن المحاربين متضامنون فيما بينهم فيما أخذوه من الأموال نتيجة الحرابة، فالواحد منهم يحمل عن الباقين، وإن لم يكن قد أخذ شيئًا مما سلبوه، فاذا وجد أحد المحاربين فإنه يغرم جميع ما سلبوه وأخذوه.

وعلة ذلك: أن كل واحد منهم تقوى بالآخر، لذا ضمنوا عن بعضهم، ومثل المحاربين: البغاة والغاصبين للمال واللصوص ، فإنهم أيضًا متضامون فيما بينهم.

ويتتبع المحارب كالسارق فيما أخذ من المال، فمن أقيم عليه الحد لا يتتبع فيما أخذ من المال، إلا إذا كان موسرًا وقت إقامة الحد، أي: اتصل يساره بالحد، بخلاف إن أعدم بعد الأخذ حتى ولو

أيسر عند اقامة الحد فلا يتتبع، أي: شرط أخذ ما معه من المال: إذا أقيم عليه الحد أن يتصل يساره بحده وإلا فلا.

أما إذا لم يقم عليه الحد فإنه يتتبع مطلقًا فيما أخذ من المال.

طرق إثبات الحرابة:

وتثبت الحرابة ويقام الحد على المحارب بشهادة رجلين عدلين عند الإمام على آخر بأنه محارب ومشهور بذلك بين الناس حتى ولو لم يعايناه في حالة الحرابة، فيجوز للإمام في تلك الحالة أن يأخذ بشهادتهما ويقتله.

قتل الجماعة بالواحد:

إذا قتل المحاربون واحدًا فإنهم متضامون ويقتلون بهذا الواحد حتى ولو باشر أحدهم القتل، ويدخل في ذلك الغيلة، وقد مر الحديث عنها لكن أعيد ذكرها هنا باعتبار أنها فرع من الحرابة.

والغيلة: القتل لأخذ المال وهذه صورة من صور الحرابة، فهي من أنواع الحرابة، ولا فرق فيها بين المسلم والذمي، فيسقط في الغيلة شرط المكافأة بين الجاني والمجني عليه.

الصور المعاصرة للحرابة:

الصورة الأولى: الإخلال بالأمن والإفساد في الأرض:

فكل من أخل بالأمن أو أفسد في الأرض سواءٌ كان ذلك باستعمال القوة أو بأي وسيلة أخرى وسواءٌ كان في البلد أو بين المدن أو في الصحراء وسواءٌ كان يريد أخد المال أو القتل أو الاعتداء على العرض أو غير ذلك من أنواع الجرائم المختلفة فهو محارب جزاؤه كما في عموم قول الله تعالى: { إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ}[1].

الصورة الثانية: عصابات الخطف والقتل:

فالعصابات والأشخاص الذين يستأجرون لاختطاف أو قتل أو ضرب من يريدون الانتقام منه وكالأشخاص والعصابات التي تقوم باختطاف أو تفجير وسائل النقل حال إقلاعها كالطائرات ونحوها، وكالذين يقومون بتفجير وتدمير المحال التجارية، والمساكن والمرافق العامة وكالذين يقومون بإلقاء الغازات السامة أو الخانقة في أماكن تجمع

([1]) سورة المائدة، آية رقم: (٣٣).

الناس، أو فعل ما يؤدي إلى ترويع الآمنين وتدافعهم حتى يقتل بعضهم بعضًا قصدًا لذلك، كتفجير المفرقعات، وكالذين يضعون الألغام في طريق المارة، أو وسائل النقل؛ لقتل الناس وإيذائهم وكالذين يقومون بقتل الناس، وانتهاك أعراضهم، وسلب أموالهم بعد تخديرهم، وكالذين يؤلبون العامة على الخروج على ولاة الأمر وإفساد الأمن عبر وسائل الإعلام أو غيرها، وكمهربي ومروجي المخدرات إذ إن كل هذه الأعمال من أوجه الإفساد في الأرض، ومن صور الحرابة المعاصرة.

أسئلة تدريبية على باب الحرابة:

١-عرف الحرابة لغة واصطلاحًا، ثم بين الأمور التي يعد الإنسان بها محاربًا.

٢-بين متى يتعين قتل المحارب، وما الحكم إذا قتل المحارب أحد ورثته.

٣-وضح حكم المحارب إذا تاب قبل القدرة عليه.

٤-اشرح جزاء المحارب في الفقه الإسلامى شرحًا وافيًا.

٥-بين حكم المحارب إذا كان عبدًا، أو امرأة، أو صبيًّا.

٦-وضح الأحوال التي يسقط فيها حد الحرابة.

٧-وضح حكم الأموال التي وجدت مع المحاربين.

٨-بين حكم تضامن المحاربين فيما بينهم، وطرق إثبات الحرابة وحكم قتل الجماعة بالواحد.

فهرس الدراسة الموضوعية

المحتوى	رقم الصفحة
المقدمة	
باب الشركة ومفهومها وأحكامها وأقسامها	
أقسام الشركة وأركانها	
صور تصح فيها الشركة وصور لا تصح فيها	
شركة المفاوضة	
ما يجوز لكل شريك من التصرفات في مال الشركة	
أحكام التنازع بين الشريكين	
شركة العنان	
شركة الجبر	
شركة العمل	
الشروط التي تصح بها شركة العمل	
شركة الذمم	
الأشياء التي يقضى بها عند التنازع بين الشركاء	
الأشياء التي لا يمنع منها الجار ولا يقضى عليه بها	
الصور المعاصرة للشركات	

أسئلة وتدريبات على باب الشركة	
باب في الإقرار	
تعريف الإقرار لغة واصطلاحًا	
شروط من يؤاخذ بإقراره	
صور وأمثلة لمن يؤاخذ بإقراره	
الصيغة التي ينعقد بها الإقرار والتي لا ينعقد بها	
أولًا: الصيغة التي ينعقد بها الإقرار	
ثانيًا: الصيغة التي لا ينعقد بها الإقرار	
ما يقبل فيه التفسير للألفاظ	
ما لا يقبل فيه التفسير للألفاظ	
الحالات التي يلزم فيها المقر بإقراره	
الاستثناء في الإقرار	
الصور المعاصرة للإقرار	
أسئلة وتدريبات على باب الإقرار	
باب المزارعة ومفهومها وأحكامها	

الأمور التي تنعقد بها المزارعة	
شروط صحة المزارعة	
صور المزارعة الصحيحة	
صور المزارعة الفاسدة	
الآثار المترتبة على المزارعة الفاسدة	
أسئلة وتدريبات على باب المزارعة	
باب في القصاص ومفهومه وأحكامه	
المعني بتنفيذ القصاص	
أركان القصاص وشروط كل ركن	
تأشيرات الدخول للدول وحكمها	
أنواع الجناية	
الجناية على النفس وصورها	
الصور المعاصرة للقتل العمد	
الصور المعاصرة للقتل الخطأ	
الجناية على ما دون النفس وشروطها	
شروط القصاص	

ما لا قصاص فيه فيما دون النفس	
الواجب لأولياء المجني عليه عند ثبوت الجناية	
الذي يحق له استيفاء القصاص	
الصور المعاصرة لاستيفاء القصاص	
متى يسقط القصاص	
كيفية تنفيذ القصاص	
القسامة ومفهومها وأحكامها	
صور اللوث	
بم تبطل القسامة؟	
ما لا يدخل فيه اللوث	
صور لبعض الأحكام	
الدية ومفهومها وأحكامها	
الأصناف التي تؤخذ منها الدية	
أقسام الدية	
حالات تغليظ الدية	
دية الجنين	
ما فيه الدية كاملة في الجناية على ما دون النفس	

ما لا تجب فيه الدية وفيه حكومة	
الصور المعاصرة للدية فيما دون النفس	
جناية البهائم والدواب	
الصور المعاصرة لجناية الدواب	
العاقلة ومفهومها وأحكامها	
الصور المعاصرة لدية العاقلة	
الكفارة ومفهومها وعلى من تجب ومن لا تجب	
شروط وجوب الكفارة	
أنواع الكفارة	
أسئلة وتدريبات على باب أحكام الدماء	
باب البغي	
مفهوم البغي	
الأمور التي تثبت بها الإمامة	
شروط أهل الحل والعقد وكيفية بيعتهم	
شروط الإمامة	
الأحوال التي تعتبر بها الفرقة باغية	

ما يجوز للإمام قي قتالهم وما لا يجوز	
ما يجب على الإمام في حقهم	
ما يمتاز به قتال البغاة على قتال الكفار	
أقسام البغاة	
حكم المرأة إذا قاتلت مع البغاة	
حكم قتال الذمي مع البغاة	
الصور المعاصرة للبغي	
أسئلة وتدريبات على باب البغي	
باب الحرابة	
تعريف الحرابة	
الأمور التي يُعد بها الإنسان محاربًا	
متى يتعين قتال المحارب	
حكم قتل المحارب أحد ورثته	
حكم المحارب إذا تاب قبل القدرة عليه	
جزاء المحارب	
متى يسقط حد الحرابة	

حكم المال الذي وجد مع المحاربين	
طرق إثبات الحرابة	
حكم قتل الجماعة بالواحد	
الصور المعاصرة لحد الحرابة	
أسئلة وتدريبات على باب الحرابة	